بزكاتك ..

«وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً»

صدق الله العظيم

جميع الحقوق محفوظة
لدى مجلة المجتمع
مجلة المجتمع حول العالم

.. تحييهم

شاركونا فرحتهم بالإفراج عن السجناء والضبط والإحضار

جمعية التكافل
لرعاية السجناء

التبرع عن طريق الاستقطاع:

بيت التمويل الكويتي
011140010577

بنك الكويت الوطني
1000314577

للتواصل:

94064061 - 94064060 - 24834414

اللجنة النسائية: 94064069

AL-MUJTAMA'A

المجتمع

مجلة المسلمين في أنحاء العالم

العدد (٢٠٨٩) - (السنة ٤٦)

إسلامية أسبوعية تصدر شهرياً مؤقتاً
تأسست عام ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠م
جمعية الإصلاح الاجتماعي . الكويت

رأس مجلس إدارتها
حتى 1427/8/10هـ - 2006/9/3م
عبد الله علي المطوع يرحمه الله

رئيس التحرير
محمد سالم الراشد

سكرتير التحرير
جمال الشرقاوي

المخرج الفني
محمد أبو زيد

الآراء المنشورة بـ«المجتمع» تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة

المراسلات:

العنوان البريدي : الكويت ص.ب (٤٨٥٠)
الصفاة . الرمز البريدي (١٣٠٤٩)

بريد التحرير الإلكتروني:
mujtamaa@gmail.com
info@mugtama.com

موقع جمعية الإصلاح:
www.eslah.com

هاتف التحرير: 22519539 - 22514180.
22513616 . 22528684 (داخلي 205).
فاكس المجلة : 22560524 - 22521826
الاشتراكات والتوزيع : 22560525 - 22560526
sales@mugtama.com

www.mugtama.com

طبعت بمطابع «الهدف» التجارية

في هذا العدد

موضوع الغلاف

الأمن القومي العربي.. الواقع والطموح

- سمو الأمير: لن نسمح بإثارة الفتنة والعزف على أوتار الطائفية 6
- النشاط الرياضي الكويتي.. إلى أين؟ 8
- مباحثات فيينا حول سورية.. اجتماع دون اتفاق 28
- الانتخابات المصرية.. إقبال ضعيف جداً 30
- «وثيقة» الحوثيين تمنحهم حق الاستيلاء على أموال اليمنيين 38
- تونس: انشقاقات داخل الأحزاب وأزمات اقتصادية واجتماعية 42
- العراق.. الطريق إلى المجهول والفعل المطلوب 44
- المغرب: جولة قوية بين المدافعين عن تجربة ديمقراطية وقوى التحكم ... 46
- مراقب إخوان سورية: روسيا تسعى لإرجاع سورية إلى عهود الاستبداد ... 50
- «العدالة والتنمية» يقود تركيا من جديد 52
- الاحتلال يفشل في قمع «انتفاضة القدس» 55
- د. حلمي القاعود: أبناء المؤسسة.. يحكمون ولا يحاربون! 62

الاشتراكات:

الكويت ودول الخليج والدول العربية:
10 دنانير كويتية أو ما يعادلها..
باقي أنحاء العالم:
60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات والشركات:
30 ديناراً كويتياً..
باقي دول العالم:
75 دولاراً أمريكياً.
الإعلانات :
امتياز الإعلان : مجلة المجتمع
ت: 22560525 - 22560526 الكويت.

وكلاء التوزيع:

الكويت: شركة باب الكويت للصحافة:
ت : 22272733 ف: 22272736
distribution@alanba.com.kw
السعودية:
الشركة السعودية للتوزيع:
www.saudidistribution.com
الإدارة العامة: الرياض0096612128000
فرع الرياض: 0096612705837
فرع جدة: 0096626530909
فرع الدمام: 0096638473569

آية العدد

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴿١﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴿٣﴾ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾ لِّيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٥﴾﴾

(سورة الفتح)

ملفات خاصة عن

فكر وثقافة- قضايا فقهية

المجتمع والأسرة - ترجمات

مقالات

الإنسان أولاً

د. سلمان العودة 49

تحرير مضامين المصطلحات

د. محمد عمارة 60

قيم النماء والبقاء في مؤسسة الدعوة

الشيخ يوسف السند 65

عاشوراء «الرواية القرآنية».. الانتصار على الطغيان

محمد سالم الراشد 82

قطـر :
مكتبة الثقافة ت: 4622182 / ف: 4621800
البحـرين :
مؤسسـة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع
ت: 725111 / ف : 723763
المغـرب :
الشركة العربية الإفريقية للنشر والتوزيع: الـدار البيضـاء
ص.ب 13008 ـ الدار البيضاء الرئيسة
ت: 0021222249200 فاكس: 0021222249214
U.K : UNIVERSAL PRESS DISTRIBUTION LTD. - 11 Power Road, London W4 5PY
Tel: 0181- 742 3344 Fax: 0181- 742 1280
TURKIYE- DUNY SUPER DAGITIM
.Tel: (90 -1) 5120190 - Fax. (90- 1) 5140883

رأي المجتمع

انتخابات تركيا.. رسائل ودلالات

التفوق الكبير الذي حققه حزب «العدالة والتنمية» الحاكم بتركيا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت الأحد ١ نوفمبر ٢٠١٥م، جاء ليعزز الموقف التركي وموقف الرئيس «أردوغان» من مختلف القضايا؛ داخلياً وخارجياً.

فقد عوَّض الحزب خسائره التي حدثت في المرة الماضية، وأثبتت الانتخابات أن الناخب التركي حدَّد اختياره، ولم يتأثر بحملات التعبئة والدعاية المضادة التي جرت طيلة الأسابيع الماضية.

وانتهت الانتخابات بفوز كبير لحزب «العدالة والتنمية» بنسبة ٤٩,٤٪، وسط أكبر نسبة تصويت (٨٦٪)، وحمَّلته مسؤولية كبيرة، ليظل على مستوى الثقة التي منحها الشعب له، والتي جعلت الحزب يستعيد موقعه منفرداً في تشكيل الحكومة، وأرسلت بعدة رسائل ودلالات داخل المجتمع التركي وخارجه، خاصةً المنطقة العربية:

أولى هذه الدلالات داخلياً؛ تعزيز المسار الديمقراطي، وسقوط حملات التشويه التي تعرَّض لها الحزب، أما خارجياً؛ فأعطت رسالة واضحة لكل المراهنين على تراجع شعبية الحزب بسبب مواقفه الداعمة لحرية الشعوب العربية والإسلامية، وحقِّها السياسي في إدارة البلاد ضمن مسار ديمقراطي.

إن نجاح التجربة التركية يمثل قيمة مضافة للتجربة الديمقراطية الإنسانية بصفة عامة، وللتجربة الإسلامية بصفة خاصة، واحترام إرادة الشعب بغض النظر عن الانحياز الفكري والأيديولوجي، وإن تدفق التأييد الشعبي لحزب «العدالة والتنمية» وبفارق كبير يؤكد التعبير الصادق عن هوى غالبية الشعب التركي المسلم، رغم عقود العلمانية المتطرفة، والعسكرية المستبدة، وتأتي النتائج لتكون مؤشراً قوياً لرضا غالبية الشعب التركي عن المواقف الإقليمية والدولية لحكومة حزب «العدالة والتنمية»، خاصة تجاه الكيان الصهيوني، وتأييد حركة «حماس» والحقوق الفلسطينية التي ادَّعت المعارضة التركية أن «أردوغان» ورَّط تركيا وأخلَّ بتفويض الشعب له، وكذلك موقفه من قضايا الشعوب المضطهدة التي تسعى لنيل الحرية، خاصة الشعبين المصري والسوري.

ورغم نسبة النجاح الكبيرة وغير المسبوقة؛ فإن نسبة المعارضة الكبيرة أيضاً ما زالت تمثل كياناً رقابياً معتبراً، ومطلوباً، حيث إن نسبة النجاح الكبيرة تمكِّن الحزب من تشكيل الحكومة منفرداً، ولكن لا تسمح بتعديل الدستور إلا بائتلاف مع أحد الأحزاب.

إن ترسيخ دولة النموذج الديمقراطي، وتآكل منظومة الانقلابات العسكرية أو الضغط العسكري على الحكومات المدنية هو خيار شعب لا حزب، والتفاف الجماهير التركية حول مشروع حزب «العدالة والتنمية».

وعلى الدول العربية وخاصة الخليجية استثمار هذا الفوز الكبير في بناء نواة لحلف إقليمي (إسلامي عربي) سياسي اقتصادي عسكري، لمواجهة التحديات الكبيرة التي تتعرض لها المنطقة، والوقوف في وجه الأطماع الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنبر.. نبارك لتركيا هذا الفوز التاريخي.■

في افتتاح دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الـ ١٤..

سمو الأمير: لن نسمح بإثارة الفتنة والعزف على أوتار الطائفية

وجه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى سرعة اتخاذ تدابير اقتصادية ومباشرة إجراءات جادة وعاجلة لاستكمال جهود الإصلاح الاقتصادي وإنجاز أهدافه.

وأشار سموه خلال كلمة ألقاها بافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة إلى ما حذر منه سابقاً من أخطار النمط الاستهلاكي في مجتمعنا، وتزايد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الذي لا طائل منه ولا عائد، وذلك على حساب مجالات التنمية والاستثمار في الإنسان الكويتي، وفيما يلي نص كلمة سمو الأمير:

«إخواني وأبنائي رئيس وأعضاء مجلس الأمة المحترمون..

أحييكم بتحية من عند الله طيبة مباركة، ويسرني أن نلتقي اليوم لافتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر.

لقد اعتدت التحدث إليكم أيها الإخوة والأبناء في المناسبات السابقة حول مختلف القضايا والموضوعات التي تهم الوطن والمواطنين، وسأقصر كلمتي اليوم على أكبر همومنا الداخلية والتحديات والأخطار التي تهدد مسيرتنا ومستقبل وطننا.

لقد ظلت الكويت بعون الله وفضله دار أمن وأمان وواحة رخاء واستقرار، ينعم أهلها بالحرية والتراحم وسط محيط تستعر فيه نيران الحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعرقية، تخوضها جماعات وتنظيمات مسلحة أشاعت الفوضى والإرهاب، ونشرت الخراب والدمار، وتسببت في سقوط مئات آلاف القتلى والمصابين ونزوح آلاف المشردين من ديارهم.

وإنه لخطير حقاً أن وباء الإرهاب وجد طريقه إلينا، واقترف جريمته الشنعاء بتفجيره مسجد الإمام الصادق رضي الله عنه وأرضاه في شهر الصيام والقيام، ولم يراع لبيوت الله حرمة، ولم تأخذه بالركع السجود رحمة، وأسقط عشرات القتلى والمصابين، غير أن تلاحم شعبنا فوَّت الفرصة على من يريد النيل منا وسطر أروع صور للوحدة الوطنية.

إن هذه الجريمة النكراء والخلايا الإرهابية ومخازن الأسلحة والمعدات الإرهابية التي كشفتها مؤخراً العيون الساهرة على أمن الوطن، والتي نسجل لها الشكر والتقدير، تدق عالياً أجراس الخطر؛ تحذيراً وإنذاراً، وتوجب علينا المزيد من اليقظة والانتباه، وأن نجعل أمن الوطن وسلامة المواطنين همنا الأول وشغلنا الشاغل الذي يتقدم على كل ما سواه.

إن الأمن والاستقرار وسيادة القانون والمبادئ التي جسدها الدستور هي الأسس والقواعد التي نرتكز عليها لانطلاق عجلة الحياة العامة واستمرارها بكافة خدماتها ومرافقها في سائر مناحي الحياة، وإنه من منطق الحرص على حماية وحدتنا الوطنية فلن نسمح أبداً بإثارة الفتنة والبغضاء أو العزف على أوتار الطائفية البغيضة أو استغلال النزعات القبلية والفئوية والعرقية والطبقية.

وإذا حدث أن أخطأ فرد في حق الوطن أو المجتمع أو خان الأمانة وفرط بشرف الانتماء الوطني؛ فلا يجوز أبداً التعميم على طائفته أو قبيلته بغير سند أو دليل.

وإنني كوالد للجميع، أدعو بل أطلب منكم وسائر إخواني وأبنائي المواطنين أن يعوا دائماً أبعاد الأخطار التي تهدد أمننا، ووجوب الحرص على وحدتنا الوطنية، والمشاركة بدورهم المسؤول في حماية أمن الوطن؛ لأنه أمنهم وحماية لأنفسهم وأهلهم وأموالهم.

ولن ندخر وسعاً، ولن نضن بجهد أو مال في سبيل حماية أمننا الوطني،

وتعزيز أجهزة الأمن وزيادة قدراتها وكفاءتها.

إخواني وأبنائي، إن أمن الكويت جزء لا يتجزأ من أمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكل تهديد يستهدف أمن إحدى دول المجلس إنما هو تهديد لأمن الكويت وسائر دول المجلس، نرفضه ونتداعى لدفعه ونتعاون لدحره، وقد تجسد هذا عملياً حين تعرضت الكويت لعدوان غاشم واحتلال آثم عام ١٩٩٠م، كما تأكد هذا جلياً حين لاحت مؤخراً نذر الخطر والتهديد لأمن المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي هو أمن لنا جميعاً، فهبت دول مجلس التعاون بمشاركة فعالة في «عاصفة الحزم» التي أطلقها وقادها بكل شجاعة وإقدام أخونا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود؛ حماية لأمن المملكة الشقيقة، ودفاعاً عن الشرعية في اليمن الشقيق، والتي اتسع نطاقها في تحالف داعم للمملكة العربية السعودية الشقيقة.

إن مسيرة مجلس التعاون الخليجي وما حققته دوله من إنجازات مشهودة ومنزلة رفيعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وانطلاقاً من وحدة الهدف والمصير بينها وروابط القربى والأخوة؛ حري بنا أن نتمسك بها، ونعمل على تعزيزها، ودفعها لتكون هذه المسيرة المباركة أملاً في الوصول إليها نحو توافق عربي ينقذ الأمة من عثرتها، ويوقظها من سباتها، ويستعيد عزتها ومنعتها.

الإخوة رئيس وأعضاء المجلس المحترمون، لعلكم تذكرون أيها الإخوة ما سبق أن حذرت منه ونبهت إليه من هذا المنبر من أخطار النمط الاستهلاكي في مجتمعنا، وتزايد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الذي لا طائل منه ولا عائد، وذلك على حساب مجالات التنمية والاستثمار في الإنسان الكويتي؛ وهو ما يشكل القيمة الحقيقية المضافة لبلدنا، والدعامة الأساسية لاستقراره وتقدمه وتطوره.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط عالمياً إلى تراجع في إيرادات الدولة بحوالي ٦٠٪، في حين استمر الإنفاق العام على حاله بدون أي تخفيض يتناسب مع انخفاض سعر النفط، وهذا ولَّد عجزاً في ميزانية الدولة يثقل كاهلها، ويحد من طموحاتنا التنموية؛ ولذلك لابد من المسارعة إلى مباشرة إجراءات جادة وعاجلة لاستكمال جهود الإصلاح الاقتصادي وإنجاز

كل تهديد يستهدف الخليج هو تهديد للكويت

الأمير للسلطتين: مواجهة العجز بإصلاح الاقتصاد

أهدافه، تستهدف ترشيد وتخفيض الإنفاق العام، والتصدي على نحو فعال لمظاهر الفساد وأسبابه ومعالجة الاختلالات التي تشوب اقتصادنا الوطني؛ حيث إن التأخير يزيد العجز تراكماً، والواضع تفاقماً؛ مما يتطلب جهوداً أكبر وكلفة أعلى في المستقبل.

وإذ أضع أمامكم حقائق وأبعاد الأزمة، وأطلب من المجلس والحكومة المسارعة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات إصلاحية عاجلة، أؤكد أن يكون كل من المجلس والحكومة القدوة الحسنة والأخذ بزمام المبادرة في تجسيد الانضباط والالتزام بهذه الإصلاحات وبرامجها الزمنية، منتهزين هذه الفرصة لتصحيح مسارنا الاقتصادي، ساعين إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل تعزز قدراتنا وإمكاناتنا.

كما أدعو كل مواطن إلى إدراك أهمية وجدوى تلك الإصلاحات، وتفهم تدابير الإصلاح وتبعاته، والتعامل المسؤول مع متطلباته ومقومات نجاحه، مؤكدين الحرص الدائم على عدم المساس بأسباب العيش الكريم للمواطنين أو دخل الفئات المحتاجة، وتجنب المساس بصندوق الأجيال القادمة.

وإنني على ثقة من حسن استجابتكم واستعدادكم للمشاركة في معالجة ذلك وفاءً لوطنكم، وحرصكم على أن يظل وطنكم عزيزاً كريماً، وبعون الله سنتجاوز هذه الأزمة ونحن أحسن حالاً وأكثر قوة.

لقد دأبت في خطاباتي السابقة أن أذكركم بأهمية العمل على تجسيد التعاون المأمول بين المجلس والحكومة من أجل زيادة الإنجاز وحل مشكلات المواطنين ومعالجة قضاياهم، وتسهيل مصالحهم، لاسيما أن حجم التحديات التي تواجهنا والأخطار التي تحيط بنا تجعل التعاون ضرورة ملحة وواجباً حتمياً واستحقاقاً وطنياً.

إن ثقتي وثقة أهل الكويت بكم كبيرة، ولا شك بأنكم حريصون على الارتقاء لحجم تلك التحديات وتأمين متطلبات مواجهتها وتجاوزها بإذن الله تعالى، والعمل من أجل بناء حاضر الكويت ومستقبلها، وتلبية آمال وطموحات أهلها الأوفياء.

إن الولاء للوطن فوق كل ولاء، ومصلحة الوطن تتقدم على كل مصلحة، والانتماء للكويت يعلو كل انتماء، فاحرصوا على حماية أمن الوطن وصونوا وحدتنا الوطنية، وافتحوا أبواب المستقبل بالعمل الجاد المخلص، وأطلقوا مسيرة البناء والتنمية والتقدم، وصولاً إلى غد زاهر مشرق بإذن الله؛ لتظل الكويت دائماً بعون الله حرة أبية كاملة السيادة عالية الراية مرفوعة الرأس دار أمن وأمان وديرة رخاء وازدهار».

وكان سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قد افتتح يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥م دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة، ورافق سموه، سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

وقد ألقى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم كلمة خلال الافتتاح، كان أبرزها تأكيده أن الإرهاب الذي تواجهه الكويت يستوجب الالتفاف حول القيادة السياسية، والتعاون من أجل حماية وصون أمن الكويت، كما لفت إلى أن المنطقة العربية تشهد هزّات وعواصف وإرباكات للخارطة السياسية والأمنية، وإعادة صياغة للمعادلات الإقليمية والتوازنات الدولية.

وفي جلسته الأولى، زكى مجلس الأمة النائب عادل الخرافي أميناً للسر، والنائب عبدالله التميمي مراقباً عاماً، كما ناقش استجواب النائب محمد طنا العنزي لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.■

بعد توقفه للمرة الرابعة..

النشاط الرياضي في الكويت.. إلى أين؟

كتب: المحرر المحلي

سلسلة من القرارات المؤلمة بحق الرياضة الكويتية بدأت حلقاتها مع إعلان الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، والاتحاد الدولي للملاكمة، والاتحاد الدولي للجمباز؛ تعليق عضوية الكويت لديها تماشياً مع موقف اللجنة الأولمبية الدولية الرافض للقوانين الرياضية الجديدة في الكويت، والتي اعتبرها تتعارض مع الميثاق الأولمبي والأنظمة الأساسية للاتحادات الدولية.

«الفيفا»: الحكومة الكويتية لم تستجب للإنذار بتغيير القوانين المخالفة خلال المدة المحددة

الهيئة العامة للشباب والرياضة: القرار ظالم ومتعسف بكل المقاييس

على الرغم من تمديد اللجنة الأولمبية الدولية للمهلة الممنوحة للكويت لتعديل أوضاعها القانونية حتى ٢٧ أكتوبر الماضي، بعد اجتماع عقد في لوزان بين وفد حكومي برلماني كويتي مع اللجنة الأولمبية الدولية بحضور اللجنة الأولمبية الكويتية؛ فإن قرار تعليق العضوية تم إصداره.

ويبدو أن الاتحادات الدولية اعتمدت المهلة المسبقة المحددة من الأولمبية الدولية وانتهت في ١٥ أكتوبر الماضي، حيث كانت الأولمبية الدولية قد أخطرت الاتحادات الدولية بوضع الكويت القانوني، ومنحت الاتحادات دعماً كاملاً لأي قرار تتخذه بحق الكويت.

وقد كان قرار «الفيفا» بإيقاف الكويت الأكثر إيلاماً للشارع الرياضي؛ كونه يأتي في وقت تُقبل فيه الكرة الكويتية على استحقاقات مهمة؛ منها تصفيات كأس العالم على مستوى المنتخب الوطني، وبطولة خليجي ٢٣ التي كان يزمع إقامتها في الكويت نهاية العام الحالي، إضافة لقبل نهائي كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم الذي يشارك فيه ناديا القادسية، والكويت.

وبرر «الفيفا» الإيقاف الذي دخل حيز التنفيذ الفوري بعدم استقلالية الاتحاد الكويتي وأعضائه (الأندية)، وقال في كتابه: إنه سيتم رفع التعليق فقط عندما يكون الاتحاد الكويتي وكل أعضائه بما في ذلك النوادي قادرة على تنفيذ الأنشطة والتزاماتها بشكل مستقل.

وقال «الفيفا»: إنه نتيجة لهذا القرار لا يمكن لأي فريق من الكويت من أي نوع (بما في ذلك الأندية) أن تكون له أي صلة بالنشاط الرياضي الدولي (المادة ١٤ الفقرة ٣ من النظام الأساسي للفيفا)، ولا يحق للاتحاد الكويتي أو أي من أعضائه أو المسؤولين أن يستفيد من أي برنامج إنمائي، أو دورة أو تدريب من «الفيفا» أو الاتحاد الآسيوي.

رسالة الاتحاد

وقد جاء في الرسالة الموقَّعة من الأمين العام المساعد «ماركوس كاتنر» الذي حلَّ مكان الفرنسي «جيروم فالك» المقال من منصبه بسبب قضايا فساد: لقد درست لجنة الاتحادات في «الفيفا»، واللجنة

التنفيذية، القانون الكويتي الجديد، ووجدتا أنه يتضمن تدخلاً غير مقبول في شؤون الاتحاد الكويتي بما يتعارض مع لوائح «فيفا» التي تنص على أن تدير الاتحادات الأعضاء أمورها باستقلالية من دون تدخل طرف ثالث.

وتابع: ولذلك، فإن اللجنة التنفيذية لـ «فيفا» منحت الاتحاد الكويتي مهلة حتى ١٥ أكتوبر لإجراء التعديلات المطلوبة على قانون الرياضة الكويتية، وفي حال لم يكن الجواب إيجابياً حتى ذلك التاريخ؛ فإن قرار إيقاف الاتحاد الكويتي سيصبح ساري المفعول مباشرة.

وأضاف بيان «الفيفا»: نود أن نذكِّر بالانعكاسات المباشرة للإيقاف على الكرة الكويتية، فلن يكون بمقدور المنتخبات الكويتية بمختلف فئاتها فضلاً عن الأندية إجراء أي اتصالات رياضية بفرق أخرى، ولن يتمكن الاتحاد الكويتي مع أعضائه ومسؤوليه من الاستفادة من برامج التطوير والتدريب التي يوفرها الاتحادات الدولي والآسيوي للعبة.

أصحاب المناصب التنفيذية

فيما قالت الهيئة العامة للشباب والرياضة: إنها تابعت بكل أسى التطورات المتمثلة في إيقاف الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) نشاط كرة القدم الكويتية الخارجي الذي جاء بناء على كتابه المرسل في ٢٥ سبتمبر من العام الجاري، مستنداً إلى مجرد مشروع قانون ومعلومات مغلوطة.

وأضافت الهيئة أنها تعتبر هذا القرار ظالماً ومتعسفاً بكل المقاييس، في الوقت الذي لا تزال فيه المباحثات قائمة بين الوفد الكويتي برئاسة وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح واللجنة الأولمبية الدولية.

وحمَّلت الهيئة رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم الشيخ طلال الفهد الصباح، وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الكويتي لكرة القدم مسؤولية هذا الإيقاف، مضيفة أن عليهم القيام بدورهم الوطني المتمثل في الدفاع عن النشاط الرياضي وسمعة الكويت؛ وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية لرفع الإيقاف.

كما حمَّلت الهيئة المسؤولية للكويتيين أصحاب المناصب التنفيذية الدولية في «فيفا»، والذين لم يصلوا إليها إلا بدعم الدولة لهم طوال السنوات السابقة؛ حيث إن عليهم واجباً وطنياً في الدفاع عن اسم دولة الكويت.

وأهابت الهيئة بأعضاء الجمعية العمومية للاتحاد الكويتي لكرة القدم (الأندية الرياضية) الدفاع عن حقوق الرياضيين الكويتيين باتخاذ موقف واضح تجاه الاتحادين الكويتي والدولي للعبة.

وذكرت الهيئة أنها لن تألو جهداً في اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على استمرار النشاط الرياضي والتصدي لأي محاولة للنيل من سمعة دولة الكويت الرياضية.

قرار مفاجئ

فيما أكد رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم الشيخ د. طلال الفهد أن الاتحاد تفاجأ بقرار «الفيفا» بتعليق عضوية الاتحاد، وقال: كانت مهلة «الفيفا» حتى ٢٧ الماضي، لكن قرار الإيقاف جاء مفاجئاً لنا.

ورفض الفهد، في مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماع طارئ لمجلس إدارة الاتحاد، الاتهامات المرسَلة الموجَّهة للاتحاد بأنه المتسبب في الإيقاف قائلاً: من يتهم الاتحاد الكويتي ولديه دليل فإن عليه الاتجاه للقضاء الكويتي العادل.

وتابع: الاتحاد متهم اليوم، ولكن أمامنا حلين؛ إما أن يطبق قانون الغاب، وهذا ليس له وجود في الكويت، أو تطبيق قانون دولة ومؤسسات، والجميع يعرفه ويحترمه.

وأشار الفهد إلى أن النشاط المحلي مستمر ولن يتوقف، موضحاً أن الإيقاف يشمل المشاركات الخارجية وليست المحلية؛ بمعنى أن منتخباتنا لن تشارك في مباريات دولية.

وحول ما يتردد عن وجود توجه حكومي لحل اتحاد الكرة، قال الفهد: لا نخشى حل مجلس إدارة الاتحاد من قبل الحكومة، نحن مجلس منتخب، وإن حصل لن نعترض، ولكن لنكن واضحين؛ المشكلة في تعديل القوانين وليس بيد اتحاد القدم.

القرار متوقع وغير مستغرب

وطالب النائب راكان النصف، عبر «تويتر»، بمحاسبة جميع المتسببين في إيقاف النشاط الرياضي في الكويت، قائلاً: إن قرار «الفيفا» متوقع وغير مستغرب،

الفهد: من يتهم الاتحاد الكويتي ولديه دليل فليتجه للقضاء الكويتي العادل

فليطح: قرار «الفيفا» بعيد عن أي احترام للنظام الأساسي الكويتي

العدساني: إيقاف الكرة الكويتية دولياً سببه الاتحاد واللجنة الأولمبية الكويتية

وننتظر موقفاً حكومياً جاداً تجاه من تسبب في ذلك.

وأوضح أن الحكومة وبعد اجتماعها الأخير مع اللجنة الأولمبية في لوزان حددت وبشكل كامل الأطراف والأشخاص المتسببين، وإذا عجزت الحكومة عن القيام بدورها فسنقوم نحن بدورنا ونحاسبها.

وأكد النصف أننا لن نسمح كممثلين للأمة الإضرار بمصالح الكويت، وسنظل نتابع كافة الخطوات الواجب اتباعها لضمان تمتع الشباب بنشاطهم الرياضي الذي ضمنه لهم الدستور.

توصيات حازمة

ومن جانبه، طالب النائب د. عبدالله الطريجي وزيرَ الإعلام وزير الشباب والرياضة بالإسراع بحل اتحاد كرة القدم، ورفع قضايا ضده في الكويت كإجراء قانوني، ثم رفع قضايا في المحاكم السويسرية، مؤكداً أن اللجنة الأولمبية الكويتية واتحاد الكرة يتحملان مسؤولية إيقاف النشاط الرياضي ولا بد من معاقبتهما.

وقال الطريجي: إن المواجهة الحكومية باتت ضرورية لوضع حد للمسرحية الهزلية التي تعرض كل موسم، خصوصاً أن اللجنة الأولمبية الدولية واتحاد الكرة الدولي مسيران من الكويت، وذلك ما لمسناه عندما ذهبنا أنا وزميلي النائب عبدالله المعيوف إلى لوزان مع الوفد الحكومي إذ رفضوا إعطاء وزير الإعلام محضر الاجتماع رغم أنه ممثل رسمي للدولة.

وكشف الطريجي عن اعتزامه بعد التشاور مع النواب على المطالبة بعقد جلسة خاصة لإطلاع الشعب الكويتي والنواب على ما دار في الاجتماع، والتعسف الذي تعرض له الوفد الكويتي من قبل اللجنة الأولمبية الدولية، مشدداً على أهمية خروج الجلسة بتوصيات حازمة لإيقاف المسرحية السمجة التي يعاد عرضها بين فترة وأخرى.

الاتحاد يتمادى ويتعسف

وقال عضو مجلس الأمة المستقيل رياض العدساني: بدايةً أشكر اللاعبين المخلصين والجماهير الوفية، وبالرغم من كل الضغوط والمشكلات الرياضية؛ فإنكم قمتم بدوركم، مشيراً إلى أنه من الواضح أن هناك صراعات ومصالح، والنتيجة إيقاف الكرة الكويتية دولياً، هذا غير تناحر المسؤولين في قنوات خليجية «كل واحد ينشر غسيل الثاني»، والضحية هي الكويت.

وتابع العدساني: إن إيقاف الكرة الكويتية دولياً سببه الاتحاد واللجنة الأولمبية الكويتية، وعجز الحكومة، والمجلس هش وضعيف جداً؛ مما جعل الاتحاد يتمادى ويتعسف، مبيناً أن هناك من يتاجر ويتكسب من قضية إيقاف الكرة الكويتية دولياً، وأصبحوا مكشوفين؛ هناك نواب يصرحون ضد الاتحاد، وشطبوا استجواباً يتضمن قضية الرياضة.

قرار غريب

واعتبر نائب رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة د. حمود فليطح أن قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بإيقاف نشاط الكويت يثير الاستغراب، لاسيما أنه استبق قرار اللجنة الأولمبية الدولية، والتي منحت الكويت حتى السابع والعشرين من أكتوبر الماضي.

وأوضح فليطح أن قرار الأولمبية الدولية بخصوص هذه القرارات يسبق قرار الاتحادات.

واعتبر فليطح قرار «الفيفا» بعيداً عن أي احترام للنظام الأساسي الكويتي، مؤكداً في الوقت نفسه أن حدوث تفاهم مع «الفيفا» واللجنة الأولمبية الدولية قادم مهما قصر أو طال الوقت.

وأضاف فليطح أن وفد الكويت إلى زيورخ وضع الصورة في نصابها الصحيح، وأبدى استعداده للتجاوب مع اللجنة الأولمبية الكويتية، وأشار فليطح إلى أن كتاب التعديلات المطلوبة كان من المقرر أن يصل ٢٧ أكتوبر، لكن قرار «الفيفا» استبق حتى كتاب الأولمبية.■

الطريجي: المواجهة الحكومية باتت ضرورية لوضع حد للمسرحية الهزلية

النصف: لن نسمح كممثلين للشعب الإضرار بمصالح الكويت

الكويت تعتذر عن «خليجي ٢٣»

وافق مجلس الوزراء على الاعتذار عن عدم استضافة بطولة كأس الخليج ٢٣، التي كان مقرراً إقامتها على أرض دولة الكويت في ديسمبر القادم؛ بسبب تعليق نشاط كرة القدم من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم المشار إليه.

هذا، وقد تدارس مجلس الوزراء كافة التفاصيل المتعلقة بهذه التطورات المؤسفة وتداعياتها والأسباب التي أدت إلى حدوثها، وأعرب عن عميق الأسف والاستياء لما يترتب عليها من إساءة مرفوضة لسمعة دولة الكويت ومكانتها العالمية، وما عرفت به دوماً من التزام كامل بكافة المواثيق الدولية باعتبارها دولة قانون ومؤسسات، حريصة على ثوابتها المبدئية الراسخة في احترام القانون والمواثيق، بما لا يقبل التشكيك أو المزايدة من أي طرف كان.■

الحمود: قرار «الفيفا» غير مقنع

قال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح: إن محتوى قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بشأن إيقاف كرة القدم الكويتية عن المشاركات الخارجية «غير مقنع وغير مبرر» تجاه سمعة دولة الكويت.

وأكد الحمود أنه غير مناسب بتاتاً أن تعاقب الكويت، ويتم إيقاف منتخبنا الوطني ومشاركاتنا الخارجية في «الفيفا» في هذا الوقت، معرباً عن استغرابه واستنكاره لهذا القرار، وذكر أن الكويت لا تستحق هذه المعاملة في ظل ما قدمته من مساهمات لـ «الفيفا» والرياضة العالمية، مبيناً أن الضرر الذي وقع من «الفيفا» غير مقبول؛ لأنه استند إلى تأويلات ونوايا غير موجودة على أرض الواقع.

وأكد الشيخ سلمان الحمود أن احترام الكويت للميثاق الأولمبي والأنظمة الدولية موضوع «لا جدال فيه»، مبيناً أن تشريعات الكويت متقدمة عن أي تشريع موجود في المنطقة، بل هي في مصاف التشريعات العالمية.

وأضاف: خضعنا لتهديدين من اللجنة الأولمبية الدولية في ٣٠ يوليو الماضي، و١٥ أكتوبر (الماضي)، وكلها كانت مجرد تأويلات، وهذا الأمر أوضحناه لنائب رئيس اللجنة الأولمبية الدولية وأعضاء اللجنة الذين نكن لهم كل الاحترام والتقدير.■

ملك البحرين: ما يجري باليمن أثبت صواب قرار السعودية بالتدخل العسكري

قال العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة: إن ما يجري في اليمن أثبت صواب قرار السعودية بالتدخل عبر عملية «عاصفة الحزم» وبعدها «إعادة الأمل» لتثبيت الشرعية هناك.

وأوضح الملك حمد، في كلمة له خلال افتتاحه جلسة لمجلسي النواب والشورى، أن أحداث اليمن أثبتت – في ظل ما شهدته ساحته من انقلاب على الشرعية والتدخلات الخارجية – صواب قرار السعودية بضرورة التدخل العسكري مع دول عربية أخرى لتثبيت الشرعية، ووقف التدخلات والأطماع الخارجية.

وأضاف: موقف البحرين كان حاسماً بالمشاركة في العمليات الحربية لهذه الحملة العسكرية من منطلق ما يمليه عليها واجب وشرف الدفاع عن المنطقة، وإعادة الشرعية في اليمن وحماية شعبه واسترجاع أمنه.

وتابع أن ذلك يواكب الإسهام في التزام البحرين بعمليات الإغاثة الإنسانية؛ لرفع المعاناة عن الشعب اليمني الذي تربطنا به المواثيق والاتفاقيات في إطار العمل الخليجي المشترك.

ولفت العاهل البحريني إلى أن ما يشهده المحيط العربي من أحداث جسام تهدد أمن وسلامة ووحدة دول عربية شقيقة أرغمت مواطنيها على الهجرة والنزوح الجماعي، الذي أودى بحياة الكثيرين منهم، يتطلب عملاً عربياً جماعياً في إطار جامعة الدول العربية.■

وزير خارجية البحرين: إيران لا تقل خطراً عن «داعش»

قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، في مؤتمر أمني في المنامة: إن الدعم الإيراني للتخريب في الدول العربية يمثل تهديداً كبيراً للمنطقة مثله مثل تنظيم «داعش».

وتابع آل خليفة: إن تصرفات إيران تمثل تهديداً لا يقل عن تهديد تنظيم «داعش»، متهماً إيران بتهريب أسلحة إلى البحرين.

وأضاف أن الحوثيين في اليمن يمكن أن يكون لهم مستقبل في البلاد إذا ألقوا السلاح وشاركوا في حل سياسي.■

الجبير: لا نشك في نوايا عُمان الحسنة لتحقيق الأفضل لسورية

أوضح وزير الخارجية السعودي عادل أحمد الجبير، على هامش مشاركته في «حوار المنامة» الملتقى السياسي والإستراتيجي الذي احتضنته العاصمة البحرينية على مدى يومين، أن دول الخليج لا تشك في أن زيارة وزير الخارجية العُماني إلى دمشق قبل أيام، كانت تهدف إلى تقريب وجهات النظر مع سورية. وأكد الجبير، حسب صحيفة «الأيام» البحرينية، رداً على سؤال يتعلق بالموقف الخليجي من زيارة الوزير العُماني المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله إلى العاصمة السورية، ولقائه بالرئيس السوري «بشار الأسد»، أن هذه الزيارة مسألة عُمانية في المقام الأول: «هذا السؤال يجب أن يُوجّه إلى سلطنة عُمان».

وأضاف الجبير أن القادة الخليجيين ليس لديهم أدنى شك في النوايا الحسنة العُمانية، وأنها تسعى لتقريب وجهات النظر، والعمل على تحقيق الأفضل لسورية.■

الوزراء السعودي يؤكد الحل السياسي للأزمة السورية طبقاً لاتفاق فيينا

أكد مجلس الوزراء السعودي في اجتماعه بعد ظهر الإثنين ٢ نوفمبر ٢٠١٥م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في قصر اليمامة بمدينة الرياض، البيان المشترك الصادر في فيينا حول إيجاد حل سياسي لإنهاء الأزمة السورية الذي اتفقت عليه ١٧ دولة، وما تم التوصل إليه من تفاهم مشترك، واستنكر استمرار سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» والمستوطنين بارتكاب الجرائم ضد المواطنين الفلسطينيين، والمقدسات الإسلامية، ومواصلة سياسة الإعدامات الميدانية، وناشد المجتمع الدولي بالتحرك السريع لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، والعمل على رفع الظلم عنه، واستنكر التفجير الإرهابي الذي استهدف مسجد المشهد بحي الدحضة في نجران، وأكد أن هذه الاعتداءات لم تزد المواطنين في المملكة إلا تماسكاً وترابطاً، وذلك طبقاً للبيان الذي بثته «وكالة الأنباء السعودية» الرسمية (واس).

وأكد المجلس أهمية الاجتماع الوزاري السادس للمنتدى الريادي لفصل وتخزين الكربون الذي تنظمه وزارة البترول والثروة المعدنية، بحضور نحو ٢٥٠ وزيراً ومسؤولاً وخبيراً في مجال الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، نظراً لانعقاده قبل شهر من مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي المرتقب (COP 21) في باريس، حيث يعد قاعدة انطلاق لتعزيز ما تقدمه المملكة العربية السعودية المضيفة للمنتدى من التزامات ودعم على مدى سنوات طويلة للطاقة النظيفة، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري دون المساس بالنمو الاقتصادي أو التنمية الاجتماعية أو حماية البيئة.■

قطر: نمتلك أكبر شبكة لكشف الأهداف البحرية بالمنطقة

صرح مدير مشروع درع الوطن القطري العميد الركن طيار محمد عبداللطيف المناعي، بأن بلاده أنشأت أكبر شبكة في المنطقة لكشف وتصنيف وتعريف الأهداف البحرية، تعتمد في جزء منها على منظومة ومعدات التتبع الآلي للسفن، وتعمل إلى جانب دورها الأمني على تعزيز جانب السلامة والبيئة البحرية.

وفي كلمته الافتتاحية للنسخة الثالثة من «مؤتمر قطر للأمن البحري.. مراقبة السواحل والحدود»، قال العميد المناعي: لقد حرصنا في النسخة الثالثة على انتقاء مواضيع المؤتمر لتلبي متطلبات المهتمين والمعنيين بهذا المجال، خصوصاً القدرات المتعلقة بنظام التتبع الآلي للسفن والوسائط البحرية والطائرات، سواء داخل الدولة أو العالم الخارجي.

وأشار إلى أن قطر أدركت أهمية الأمن البحري، الذي على ضوئه قدمت الدعم اللامحدود لإنجاز المشاريع التي من شأنها تعزيز هذا المجال، وكذلك الحرص على إكمال هذا الدعم بإصدار القوانين والقرارات الداعمة لهذا الجانب المهم، مشدداً على أهمية طرح ومناقشة الموضوعات والتحديات التي تواجه الأمن البحري في هذه المنطقة الحيوية التي تتوافر بها أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم.■

الأمن القومي العربي.. الواقع والطموح

د. مهند العزاوي
خبير إستراتيجي

يواجه العالم العربي نمطاً حديثاً من التهديدات والأخطار ضمن نمط الحروب المعاصرة التي أسميتها - منظراً - «الحرب الدافئة»، التي تعتمد على تصعيد المسارح الملتهبة إلى حافة الحرب النظامية في ظاهرها، وفي جوهرها حرب مركبة تعتمد على القوى اللامتناظرة (التنظيمات المسلحة والمليشيات)، ضمن مشروع قديم جديد «الشرق الأوسط الجديد».

ونشهد اختلاف المحاور الجيوسياسية العربية، ونشهد تصدع مقومات الأمن القومي العربي، بعد أن أضحت المنطقة برمتها كرة نار ملتهبة تلتهم كل مقومات الدولة والمجتمع والبنى التحتية الإنسانية والمجتمعية، لنصحو على عالم مضطرب تسوده الحروب المصطنعة ذات الطابع التجاري الهدام، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن سوق الحرب والأمن تفوق عائداتها النفط والغاز والذهب، وهذا يبرر العقيدة العالمية نحو سوق «الحرب الدافئة» التي نكتوي نحن العرب بنيرانها، وتنعم بدفئها الدول المتمركزة التي تتبادل الأدوار بانتهازية تفوق القواعد والقيم السياسية الدولية، وأضحى الأمن القومي العربي يعاني من استعصاء سياسي وأمني وعسكري يلوح في أفقه الخلاف والفوضى، والقطرية القطبية التي تنسف عامل الوقاية الإستراتيجية والتصدي الجماعي.

مهددات الأمن القومي العربي

تشكل صيانة المجال الحيوي للأمن القومي العربي الهاجس الأكبر لدى صانع القرار، وخصوصاً مسألة الديمومة والحفاظ على الحدود السياسية، وأمن المجتمعات مع شيوع ظواهر «المليشيا سلطة»، وتناسل وانشطار التنظيمات الطائفية المتطرفة،

وكذلك يبرز الصراع الدولي للوصول للمنطقة باستخدام «نظرية الفوضى»، ناهيك عن التوغل الإيراني في الجسد العربي فكرياً وشبحياً ومخابراتياً وعسكرياً وسياسياً، وكما قال أبرز المسؤولين الإيرانيين: «إن إيران اليوم إمبراطورية تحكم أربع عواصم عربية وعاصمتها بغداد»، وهذا التصريح يؤكد الأطماع الإيرانية في العالم العربي وفق عقيدة تصدير «الثورة الإسلامية»، باستخدام التنظيمات والمليشيات المسلحة، كما شهدنا في لبنان والعراق وسورية والبحرين واليمن والكويت والسعودية والسودان والصومال، ولعل من أبرز تهديدات الأمن القومي العربي وحسب الأسبقية، هي:

١- إستراتيجية التواجد الدولي:

يلاحظ وبشكل واضح احتدام الصراع الدولي نحو الوصول إلى مناطق التأثير العربي من قبل الدول المتمركزة، وكما يبدو استخدام سياسة الوصول الخشن من خلال إشاعة الفوضى وإنعاش سوق السلاح والأمن على حساب الاقتصاد العربي، ولعل استخدام مبرر الإرهاب أصبح شائعاً منذ عام ٢٠٠٣م وحتى اليوم لاستنزاف الموارد العربية ومنها البشرية والمالية، ويعود السبب لغياب الرؤية العربية الموحدة وقصر النظر في الوقاية الإستراتيجية وفي الوقت نفسه غياب التأثير العربي في المحافل الدولية.

٢- الخلاف العربي العربي:

يعد من أبرز التهديدات غياب الرؤية العربية الموحدة، والتحسب والوقاية الإستراتيجية، وهذا الخلاف قد ألقى بظلاله على منهج التصدي للأخطار، حيث لا توجد رؤية عربية موحدة في تحديد التهديدات والأخطار ووصف العدو، وهناك من يرى خطراً وجودياً من التمدد والتوغل الإيراني، وهناك دول عربية تقف مؤيدة ومساندة لهذا التوغل والتدخل غير الشرعي وفقاً للقانون الدولي، مما يترك ثغرة كبيرة ومفاصل لينة يستغلها الطرف الآخر للتمدد، وبالرغم من محاولات رأب الصدع ولكن لا يزال هناك بون شاسع بين حجم الأخطار والتهديدات وحجم الوعي والتسامح والهدف المشترك بين الدول العربية.

٣- الصراع الإقليمي على مناطق الفراغ العربي:

يلاحظ أن الصراع على مفتاح المنطقة (العراق) يظهر بأشكال متعددة، ولعل الطرف الأكثر تأثيراً بالعراق هو إيران التي تمتلك التأثير المباشر على المنظومة السياسية والعسكرية والأمنية والفكرية داخل العراق ما بعد عام ٢٠٠٣م، وقد أصبحت متاخمة على حدود الأردن والكويت والسعودية، بل وأضحت تخنق دول مجلس التعاون الخليجي عبر سيطرتها على المنفذ البري الوحيد باتجاه العراق، وقد أصبح العراق الثقب الأسود والقاعدة الأمنية لانطلاق العمليات الإيرانية العسكرية وشبه العسكرية ضد الكويت والسعودية وكذلك البحرين، ويشكل هذا كماشة بعد التوغل باليمن، حيث يخنق الاقتصاد الخليجي، ويزيد من حجم التهديدات الأمنية والعسكرية، وقد حاولت كل من «إسرائيل» وتركيا ملء فراغ العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ولم يكن للعرب دور يُذكر.

٤- عسكرة وتمزيق المجتمعات العربية:

هنا يبرز تهديد حقيقي من خلال شيوع ظاهرة «المليشيا سلطة» في لبنان والعراق وسورية واليمن والسودان والجزائر وليبيا والصومال، حيث إن هذه الظاهرة تعطي دافعاً للمليشيات الإرهابية بالعبث في أمن المجتمعات بغية الوصول للسلطة، وكما يبدو أن المجتمع الدولي أسس لهذه الظاهرة عندما قام الأخضر الإبراهيمي باجترار تجربة لبنان ونقلها للعراق، ومنح بذلك المليشيات دوراً سياسياً كبيراً تمخض عنه الاقتتال والحرب الأهلية الطائفية، ولم نشهد من مراكز الدراسات دراسة ومعالجة لهذه الظاهرة.

٥- شيطنة الدول والأنظمة:

يلاحظ في مسرح الأحداث الحاصل أن هناك ضخاً إعلامياً عالمياً، والبعض منه ناطق باللغة العربية موجه ضد الدول العربية والخليجية منها لشيطنة الدول والأنظمة بغية إرساء عقيدة الفوضى بدلاً من عقيدة الدولة، لاستكمال تمزيق المنطقة وفقاً لمشاريع التقسيم، والتي نذكر منها مشروع «حدود الدم» لـ «رالف بيترز» عام ٢٠٠٦م لتقسيم الدول العربية من ٢٢ دولة إلى ٥٦ دويلة متناحرة متنازعة، وهذا ما يحصل لو أسقطنا الوقائع على مسرح الأحداث، وللأسف لا توجد حلول ناجعة في ظل الخلاف العربي المحتدم.

٦- الهجرة الشاملة للقدرة العربية:

بات من الواضح أن هناك عملية إفراغ منظمة للكتلة الحيوية العربية، ونشهد مسار

المنطقة أصبحت كرة نار ملتهبة تلتهم كل مقومات الدولة والمجتمع والبنى التحتية الإنسانية والمجتمعية

الهجرة نحو دول أوروبا وأمريكا وأستراليا من الشعوب العربية وتحديداً من العراق وسورية، وتلك الطاقات لم تجد احتواء وتأهيلاً عربياً للتصدي للتحديات القادمة، ويعد ذلك انحلالاً كاملاً لمنظومة الأمن القومي العربي الذي يعتمد على الكتلة الحيوية البشرية في تنفيذ برامج الوقاية الإستراتيجية.

٧- ضرب الاقتصادات العربية:

كما نعلم أن الاقتصاد هو عصب الديمومة للدولة والمجتمعات، والقوة جوهر الردع والتصدي للأطماع الزاحفة، ويلاحظ مؤخراً استهداف السياحة العربية من خلال إشعال الفتن والنزاعات، وكذلك تدني أسعار النفط العالمية، وأيضاً خنق التجارة بمختلف الأدوات، ويبدو أن المنطقة برمتها مستهدفة لتكون مسرح نزاع وحرب لديمومة سوق السلاح والأمن.

التحديات الإقليمية

١- التوغل الإيراني الإقليمي:

أصبح من الواضح أن أبرز الأخطار والتهديدات التي تعصف بالعالم العربي عموماً والخليج العربي خصوصاً هو التوغل والتمدد الإيراني في الدول العربية المتاخمة كالعراق وسورية والبحرين واليمن، وأضحى يتمدد بشكل واسع في المفاصل السياسية والإعلامية والفكرية والأمنية والعسكرية، ويتدخل بشكل سافر وعلني في شؤون الدول الخليجية الداخلية، كما أصبحت الخلايا والتنظيمات المسلحة والمليشيات الذراع الحربية اللامتناظرة لإيران، بعد العمل على تمزيق مجتمعاتها باستخدام «الحرب الديموجرافية» من خلال التقطيع الناعم للمجتمعات إلى مذاهب وملل وطوائف ليسهل التسلل إليهم تحت مبررات واهية، منها نصرة المذهب وحماية المستضعفين، وفي الحقيقة أنها تحقق حلمها «الإمبراطورية الإيرانية» باستخدام الوقود العربي المغرر به، ولعل من أبرز أخطار هذا التهديد الذي أصبح تحدياً حقيقياً هي:

- المنظومة الشبحية: يقوم الحرس الثوري الإيراني والباسيج بمهام تصدير الثورة باستخدام العمليات الإرهابية في عمق الدول العربية، وتستهدف هذه المنظومة عسكرة المجتمعات العربية كأدوات حرب لصالحها، ويلاحظ شيوع ظاهرة المليشيات الطائفية الإرهابية المسلحة كأذرع قوة لامتناظرة لها، ويجري في إيران تقديم الملاذ الآمن والتدريب والتسليح والتجهيز والتمويل لهذه التنظيمات، ناهيك عن احتوائها تنظيمات إرهابية تعمل لحسابها كـ «القاعدة» وغيرها، وتستخدم هذه الأذرع بغية تحقيق التأثير والوصول للدول العربية، كما حصل في العراق وسورية والبحرين والكويت والسعودية واليمن.

- المنظومة العسكرية: تمتلك إيران ترسانة أسلحة تقليدية وصواريخ وفيالق من الجيش النظامي، وكذلك طورت أسلحتها وغيرت عقيدتها إلى التسليح الشرقي الذي يتيح توريد السلاح واقتناء التكنولوجيا الحربية المتطورة من دول المعسكر الشرقي كروسيا والصين، وفي ظل الاتفاق النووي الأخير بين الغرب وإيران الذي يعترف بها دولة نووية وفك الحصار الاقتصادي، وأصبح بالإمكان تطوير أسلحتها، وبالفعل جرى تطوير صواريخ بالستية يصل مداها السعودية، وهي بمثابة رسالة سياسية تؤكد أن هدفها السياسي العالم العربي وليس «إسرائيل» كما نشاهدها في الشعارات، ولعل الأحداث الأخيرة في القدس والتوافق الروسي «الإسرائيلي» في سورية يؤكد زيف هذه الشعارات ويكشف نواياها بشكل واضح.

- المنظومة المخابراتية الرمادية: تستخدم دوائر المخابرات الإيرانية أذرع متعددة لاستهداف وحدة الشعوب وتفريقها باستخدام العمليات الإرهابية الشبحية المنسوبة إلى تنظيمات تديرها عن بُعد، وتحقق بها مبررات للتدخل حتى تحقق رأس جسر داخل الدول العربية ومجتمعاتها، وتبرز نفسها كمحارب للإرهاب كما جرى في سورية والعراق.

- المنظومة الأيديولوجية: يلاحظ الضخ الإيراني الطائفي المعتمد على مبدأ الكراهية للعرب، وحرق تاريخهم، وتشويه الرسالة الإسلامية وفقاً لمبدأ «الهندسة المعكوسة»، وما يطلق عليه «الحفر أسفل الجدار»، من خلال هدم الركائز الأساسية للدين الإسلامي، وجعلها متاحة للشتم والسب والاستهجان والكراهية؛ حتى تخلق حالة النفور والنزاع، إضافة إلى التنكيل المنظم بالعروبة والإسلام .

- المنظومة الإعلامية: ويلاحظ أنها منتشرة بشكل واسع؛ حيث تؤكد الدراسات وجود ٣٥٠ وسيلة اتصال تستخدمها إيران ضد العالم العربي عموماً والخليجي خصوصاً، ولعل هناك ما يقارب ٦٥ قناة

فضائية تضخ الكراهية والسموم الطائفية والعداء للعرب، وتلك الفضائيات محمولة على خوادم عربية! دون معالجة تُذكر، وأيضاً هناك جيش إلكتروني يبث سمومه في مواقع التواصل الاجتماعي، ناهيك عن عدد من الكتّاب والإعلاميين الذين يسوقون للدور الإيراني في مقالاتهم وكتبهم.

٢- النووي الإيراني:

أصبح من الصعب التكلم عن أمن المنطقة أو السلم والأمن الدوليين بعد الاتفاق النووي الأخير الذي أجاز لإيران الحيازة النووية دون رادع؛ مما يجعل العالم العربي في موقف ضعيف، وخصوصاً الدول الخليجية المتاخمة التي لم تعد تحقق التوازن العسكري مع إيران، إضافة إلى أخطار التسريب النووي، وكذلك حيازة الأسلحة النووية، ولا يوجد في الأفق رؤية موحدة تجاه هذا التهديد.

٣- القوة اللامتناظرة (المليشيات الطائفية):

لم تعد إيران تخفي قوتها من المليشيات الطائفية الإرهابية غير النظامية، بل تجاهر علناً بقيادتها وتقاتل بها في العراق وسورية بشكل مدعوم دولياً تحت مبرر «محاربة الإرهاب»، وعند إحصاء عدد التنظيمات اللامتوازية المتطرفة المتواجدة في حدود الخليج الثابتة يصل إلى ٦٨ تنظيماً مسلحاً ومؤدلجاً بالكراهية للدول والمجتمعات، وتدار تلك التنظيمات عن بُعد، وأضحت هذه التنظيمات تقضم الحدود السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاضطراب العسكري والأمني على الحدود يعني التماس، ويعد هذا قضماً للأمن القومي، ناهيك عن الفوضى البحرية، وخلق الاضطراب في الممرات الدولية المتاخمة لدول الخليج، ولعل من اللافت للنظر أن المجتمع الإعلامي الغربي والعربي يؤجج هذه الظواهر، ويدعم طرفاً على حساب طرف آخر لخلق بيئة حرب مزمنة، وعند النظر لخارطة الحرب الزاحفة سنجد أن القوى والتنظيمات اللامتوازية أصبحت فاعلة بشكل أقوى من بعض الدول كما في سورية والعراق والبحرين واليمن، وهذا مسجل خطر يستنزف الدول والمجتمعات المتاخمة لها، ولم نشهد حتى اليوم تحديد أسبقيات للمعالجة، خصوصاً أن وصف بعض التنظيمات المتطرفة بالقوات الرسمية يصب على النار زيتاً، وهذا ما يجري فعلاً، ولعل عدم الاكتراث بما يجري في العراق الذي يعد مفتاح المنطقة إستراتيجياً مساهمة مؤكدة في انهيار المنطقة، وهنا عمق المشكلة.

وقاية بحاجة إلى إرادة صلبة

لا يمكن لي طرح حلول وأساليب للتصدي والمعالجة في الإعلام والصحف، كون التصدي والمعالجة يندرج تحت:

١- الوقاية الإستراتيجية: وهذه تتم بخطوات وورش عمل تعتمد المتحقق من الموارد المتاحة والإرادة الصلبة بالتصدي والتحسب، وحتى الآن لم نشهد إرادة صلبة للتحسب سوى مخاوف وهواجس هنا وهناك.

٢- المعالجة: يصعب طرح آليات معالجة كونها تندرج ضمن سياقات التخطيط والتنفيذ التي تحظى بسرية تامة، حيث يصعب تداولها إعلامياً إلا ما يُخصص منه للإعلام، وحتى الآن لا يزال القرار بالتصدي ومعالجة الأخطار الحالية والمحتملة دون الطموح في ظل غياب القرار العربي والخلاف المستدام، وكذلك صعوبة التوافق على المشتركات التي من شأنها تحقيق الأمن والسلم العربي الذي يعد من أبرز أولويات الأمن القومي العربي، ويحتاج هذا إلى توصيف واقعي للأضرار وحصرها والمبادرة باستعادة المبادأة وحشد الموارد بشكل منهجي؛ حتى يتم التصدي بقوة للأخطار والتهديدات التي ذكرناها.

بات من الصعب التكهن بمستقبل الأمن القومي العربي؛ حيث لا توجد قيم متفق عليها بين الدول العربية، وكذلك لا توجد رؤية موحدة، وحشد موارد يتخطى التأثير الخارجي، وحتى الآن يمكن التعويل على الأمن القومي الخليجي كون دول مجلس التعاون الخليجي لديها قواسم مشتركة تجاه التهديد الخارجي والداخلي والإقليمي، باستثناء من يغرد خارج السرب، كما هو واضح من مواقفه من «عاصفة الحزم» ذات الأهمية الإستراتيجية، ولابد أن يتم حشد الموارد بشكل أكثر وأكبر وإعادة رسم السياسات بما يتلاءم مع تحديات المرحلة، وضرورة الوقوف بحزم أمام تسونامي إيراني عابث بأمن الأوطان والمجتمعات والدول، ولابد من الذهاب إلى رؤية الاتحاد الخليجي ليشكل محوراً جيوستراتيجياً مؤثراً موحداً، بلا شك إنه صعب، ولكن ليس مستحيلاً، ولا يزال الوقت متاحاً لإعادة الكتلة الحيوية البشرية العربية الداعمة للقدرة الخليجية في تصديها للتهديدات والأخطار المحيطة بها.■

أبرز تهديدات الأمن القومي العربي:

- التواجد الدولي
- الخلاف العربي العربي
- الصراع الإقليمي على مناطق الفراغ العربي
- عسكرة وتمزيق المجتمعات العربية
- شيطنة الدول والأنظمة
- الهجرة الشاملة للقدرة العربية
- ضرب الاقتصادات العربية

تحديات إقليمية:

- التوغل الإيراني الإقليمي
- النووي الإيراني
- المليشيات الطائفية

المواجهة تتطلب:

- حشد الموارد بشكل أكثر وأكبر وإعادة رسم السياسات بما يتلاءم مع تحديات المرحلة
- ضرورة الوقوف بحزم أمام تسونامي إيراني عابث بأمن الأوطان
- لابد من الذهاب إلى رؤية الاتحاد الخليجي ليشكل محوراً جيوستراتيجياً مؤثراً موحداً

منظومة الأمن العربي في ضوء التحديات الراهنة

د. عصام عبدالشافي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سكاريا – تركيا

على الرغم من صعوبة التأصيل النظري لمفهوم الأمن القومي على المستوى الأكاديمي والبحثي، فإنه قد أصبح على مستوى الممارسة حقيقة لا يمكن إنكارها، وواقعاً معاشاً يتغلغل في كافة مناحي الحياة، ويطبق بشكل كبير من قبل رجال السياسة، وعلماء الاجتماع والعسكريين، حيث يشمل الموضوعات التي تمس كيان الدولة وبقاءها، وكذلك الأمور التي تتعلق بمستوى العامة أو رجل الشارع.

وخلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية ارتبط الأمن القومي بقضايا القوة العسكرية، وتوازن القوى والحدود، وكيفية تأمين كيان الدولة في مواجهة الدول المحيطة بها، ثم تطور نطاق هذه الموضوعات بفعل التطورات التكنولوجية ولاسيما في مجال التسلح النووي، وبروز مفهوم الردع النووي، حيث بدأ التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمفهوم الأمن القومي، وبداية الحديث عن مفهوم الأمن العالمي والأمن الجماعي الذي وصل إلى حد القول بارتباط الأمن القومي لدولة ما بتحقيق التنمية والاستقرار في دولة لا ترتبط معها حدودياً، ولا تملك مصادر التهديد لأمنها بالمعنى التقليدي، وصولاً إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي بدأ الترويج له رسمياً في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشري الصادر عام ١٩٩٤م.

تحولات جذرية

وفي ظل هذه الاعتبارات، ارتبطت التغيرات التي شهدتها المجتمعات العربية خلال الربع قرن الأخير، بالعديد من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وبزوغ اتجاه يدعو إلى الاهتمام بالفاعلين الاجتماعيين سواء كانوا أفراداً، أو جماعات، أو منظمات، وتفعيل دورهم للتعامل مع المشكلات والممارسات التي من شأنها زعزعة الاستقرار والأمن في المجتمع، في إطار من التضامن الاجتماعي القائم على الانتماء الحر والمصلحة المشتركة، وإعادة تأهيل قيمة التضامن وتدعيم الاتجاهات التي تشجع على المبادرة والعمل الجماعي المنظم.

وترتبط قضية الأمن بطرفين أساسيين يتّحدان في الهدف ويتشاركان في المهمة؛ هما الأجهزة الأمنية والمجتمع، فالأمن مرهون بوجود شراكة بين كافة النظم القائمة في المجتمع والمؤسسات عبر إجراءات وسبل تكفل مساهمة الجميع وفق منهجية تتفق وأيديولوجية وطبيعة كل دولة، فالأمن أصبح مسؤولية جماعية يشارك فيها الأفراد والجماعات على أساس نظرية تكاملية بين مجهود أمني وآخر مجتمعي.

الأمن القومي والإنساني

وقد جاء مفهوم الأمن الإنساني، الذي تجاوز مفهوم الأمن القومي، تأكيداً لقوة العلاقة بين الأمن الاجتماعي والإنساني والتنمية، فنموذج التنمية البشرية يربط بين الأمن الاجتماعي والتكافؤ والنمو والمشاركة المجتمعية.

وفي ضوء نظرية الأمن الشامل، أصبحت جميع أجهزة الدولة الرسمية والمدنية، بل وأصبح كل مواطن مسؤولاً ضمن هذه المنظومة الشاملة لإيجاد مجتمع يتجاوز كل مظاهر التفكك والصراع، إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير، ومواجهة مشكلاتهم، في إطار تطبيق أسس العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش

الجميع في إطار من التعاون والشعور بالأمن.

إن مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني ليست مسؤولية جهة معينة في المجتمع، ولكنها مسؤولية مشتركة فردية وجماعية ومجتمعية تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات كل في مجال تخصصه، في إطار تكاملي وتنسيقي لقيامها بدورها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تسهم في حفظ التوازن ومنع الانحراف عن القواعد والمعايير التي وضعها المجتمع، وتحمل المواطن لمسؤوليته الاجتماعية بدرجة تجعله أكثر بذلاً للجهد والعطاء من أجل الحفاظ على أمنه وأمن مجتمعه وتحقيق مزيد من الولاء والانتماء، وهو الركيزة الصلبة التي يقوم عليها الأمن القومي.

أولاً: متغيرات الأمن العربي بعد عام ١٩٩١م:

تزايدت مهددات الأمن القومي العربي بعد عام ١٩٩١م، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتدمير القوة العسكرية العراقية بعد حرب عام ١٩٩١م، والتي عرفت بحرب تحرير الكويت، ثم استكمال تدمير القوة العراقية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، وما صاحبها من دعوات حول الشرق الأوسط الكبير ومشاريع إصلاح المنطقة وتغلغل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨م، ثم جاءت موجة الثورات العربية، بداية من ديسمبر ٢٠١٠م، وما ترتب عليها من تحولات لتفرض المزيد من الأخطار والتهديدات حول هذه المنظومة الأمنية، التي لم يكن هناك بالأساس اتفاق مسبق حول أبعادها وحدودها ومن يقوم عليها.

وخلال المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٥م، وعبر نحو ربع قرن، برزت عدة متغيرات شديدة التأثير على هذه المنظومة، من بينها:

١- نشوء هيكل جديد للقوى المؤثرة في هيكل السلم والأمن الدوليين، والفاعلة في توجيه الهيكل، وفي إطاره برزت تعقيدات الأمن الوطني للدول، والأمن القومي للتكتلات القومية، والأمن الإقليمي للتكتلات الإقليمية، وارتباطها بالأمن الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وقد أدى ذلك إلى تدهور مكانة الدول العربية في النسق الدولي، وتراجع أهمية قضاياها، كما تراجعت هذه المكانة والقضايا في الوقت نفسه في إطار المصالح الأمريكية.

٢- تعدد سياسات ترسيخ كيان «إسرائيل» في منطقة الشرق الأوسط، ولها مركزها وامتداداتها الإقليمية، ومندمجة في جميع خطط التعاون والتنمية الخاصة بالمنطقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى علاقاتها الثنائية، والعمل على تعزيز دور «إسرائيل» في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال الدعم الغربي لها في مشروعاتها لتفتيت المجتمعات العربية والإسلامية، وإثارة نزعات التطرف والاضطرابات بمختلف أشكالها وإبقائها في حال ضعف وتفكك ومناهضة أي مشروع تكتلي أو وحدوي.

٣- شهدت العلاقات العربية البينية تمزقاً شديداً على خلفية الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، ثم أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، حيث غاب التضامن العربي وضعفت معالمه، وانهيار مفهوم وبنية ومؤسسات وقدرات الأمن القومي العربي، وانحسار المد القومي؛ فكراً وعملاً ومؤسسات، في مقابل ترسخ القطرية؛ فكراً وعملاً وعلاقات، ونزوع الطابع القطري إلى الاستقلالية في العلاقات الخارجية، دون النظر إلى انعكاسات ذلك النزوع على المصالح القومية العربية.

٤- بروز نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية، ودخول دول المنطقة في دائرة التأثير الأمريكي، وهو ما انعكس على درجة استقلاليتها في صنع قرارات سياستها الخارجية، وفي القلب منها مواقفها من قضايا الأمن القومي العربي.

٥- تعاظم دور الولايات المتحدة بصفتها الأداة المسيطرة على المنطقة، والقوة القابضة على ميزان القوى فيها، وعلى ضبط توازنه، والتي كان من بين أهدافها بسط هيمنتها على المنطقة، وبخاصة في البعدين الاقتصادي والأمني، من خلال تفكيك الرابطة القومية العربية، وتذويب مقومات هويتها، وإعادة تركيب المنطقة من قوميات ولغات وعروق متعددة، وتدمير أي قوة عربية يمكن أن تشكل تحدياً للإستراتيجية الأمريكية – «الإسرائيلية»، أو تحد من سيطرتهما على منابع النفط وممراته.

٦- تنامي قضايا الأقليات وإثارة ورقتها من جانب القوى الدولية: الأقلية هي في الأساس ظاهرة ثقافية يشترك أفرادها في عدد من المقومات التي تنعكس في أطر تنظيمية وأنماط متمايزة للتفاعلات الداخلية، وهو ما يفرض ضرورة وعي هذه الأقلية بتلك المقومات، أمام المعاملة التمييزية التي تلقاها بواسطة الجماعة الحاكمة، هذا بالإضافة إلى وجود عدد من العوامل التي تكرس هذا الوجود، يأتي في مقدمتها الآثار التي نجمت عن التحولات الدولية والإقليمية، والتقدم في وسائل الاتصال، وما ترتب عليه من تأكيد الخصوصية الثقافية للجماعات المختلفة، وترسيخ تضامنها وتنظيمها وزيادة فعالية قيادتها، يضاف إلى ذلك الاتساع الكبير في نطاق مبدأ حق تقرير المصير، والذي منح العديد من الجماعات صفات الشرعية والشمولية والاستمرارية.

وفي ظل هذه الأبعاد وغيرها، تشكل ورقة الأقليات (الدينية، العرقية، المذهبية،

الأمن مسؤولية جماعية يشارك فيها الأفراد والجماعات مع المؤسسات الأمنية لضمان سلامة الدولة

مهددات الأمن القومي العربي تزايدت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م وتدمير القوة العسكرية العراقية عام ٢٠٠٣م

الطائفية، الإثنية)، في حال فشل السياسات الداخلية في إدارتها، أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها القوى الخارجية في إدارة صراعاتها مع بعض الأطراف الأخرى، يزيد من خطورة هذه الورقة في المنطقة العربية، أنه لا توجد دولة عربية تتسم بالتجانس الكامل، بل إن بعض الدول تتعدد فيها الأقليات ومعها تتعدد أنماط ومظاهر التدخل الإقليمي والدولي، ومع تبادل الاتهامات بالخيانة والتشكيك في الولاء والانتماء تستفيد أطراف الخارج في نشر سياسات التفكيك والتدمير الداخلي في هذه الدول، ولعل ما يشهده العراق وسورية وليبيا واليمن ولبنان وكذلك مصر والسعودية، ليشكل نماذج شديدة السلبية للعب بورقة الأقليات من جانب أطراف خارجية، إقليمية كانت أو دولية في العبث بأمن واستقرار هذه الدول.

٧- تعاظم احتمالات تقسيم عدد من الدول العربية على خلفية تطورات الثورات الشعبية والانتفاضات الاجتماعية التي شهدتها هذه الدول، وفي مقدمة هذه الدول الأكثر عرضة للتفكيك وإعادة التركيب، بعد العراق والسودان واللذين أصبح تقسيمهما أمراً واقعاً، كل من سورية وليبيا واليمن، ويرتبط التعاظم في هذه الاحتمالات بتنامي التوترات الطائفية في هذه الدول وغيرها، فبعد ثورات عام ٢٠١١م لم تعد المشكلات الطائفية مجرد ظاهرة دينية، مضمونها الاختلاف في الاعتقاد، وإنما تحولت إلى معضلة اجتماعية، وتطورت للدرجة التي أصبح رموزها من الفاعلين الأساسيين في الحراك السياسي والاجتماعي، سواء لمعارضة سياسات النظام، أو من خلال استخدام النظام لبعض هذه الرموز للالتفاف على المشكلات التي تعانيها تلك الأنظمة في تعاملها مع الأقليات والطوائف الدينية والعرقية والاجتماعية.

انعكاسات إيجابية

فقد أفرزت ثورات عام ٢٠١١م العديد من الانعكاسات الإيجابية التي طالت المسيحيين العرب، فالنظرة العميقة لدور المسيحيين في دول «الربيع العربي» أكبر دليل على دحض المغالطات المتعلقة بعلاقة مسيحيي الشرق بالقوى الخارجية، واتهامات التخوين والتشكيك في ولائهم، ويعد التحول الكبير في موقف المسيحيين في المنطقة تجاه فكرة التغيير انقلاباً على التوجهات التي تبنوها في الماضي القريب، إلا أنها في الوقت نفسه تعكس تخوفات كبيرة لدى قطاع كبير منهم في ظل حالة الانفلات الأمني غير المسبوق.

ومن ناحية ثانية؛ كشفت التحولات السياسية في دول الثورات العربية عن أن قوى العنف والاضطرابات الثورية والقوى المضادة لها تميل إلى التعبئة والحشد على أساس الانتماء الديني والخلفية الأيديولوجية؛ وهو ما يؤدي إلى تمدد ثقافة الكراهية والتمييز والخوف بين مكونات المجتمعات العربية، ومحاولة نفي التعددية الدينية والمذهبية، وقد أنتج عنف بعض الجماعات، واستهداف دور العبادة، وتنامي المشكلات الطائفية؛ ثقافة تمييزية متصاعدة على نحو أدى إلى انقسامات رأسية على أساس الانتماء الديني؛ مما دفع عدد من الأقليات إلى العزلة أو التفكير في الهجرة إلى الخارج.

الفاعلون الجدد

ومن ناحية ثالثة؛ كشفت التحولات السياسية في دول الثورات العربية عن ظهور فاعلين جدد من غير الدول على ساحات هذه الدول، فهناك ١٥ قوة تقريباً تتنازع في العراق، و٨ فصائل رئيسة في السودان، وعدة أطراف في فلسطين، ولبنان، وعدد لا يحصى من الفاعلين في الصومال[1]، بجانب عشرات القوى في سورية واليمن وليبيا، وكذلك في مصر.

ومن ناحية رابعة؛ يبرز دور القوى الأجنبية، وخصوصاً الولايات المتحدة، والتي تسعى في ظل الأوضاع العربية الحالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية؛ إشاعة الفوضى، وتقويض

السياسات الأمريكية الداعمة لترسيخ الكيان الصهيوني في المنطقة من أكبر مهددات الأمن القومي العربي

تنامي قضايا الأقليات وإثارة ورقتها من جانب القوى الدولية أجهز على مفهوم الأمن القومي العربي

الأمن والاستقرار في الدول العربية، وتمزيق وحدة المجتمعات العربية وإثارة الصراعات الداخلية بين مختلف قوى المجتمع وخصوصاً على أسس طائفية، وإضعاف استقلال الدول العربية وقدرتها على التحكم بمقاديرها، فالولايات المتحدة تسعى إلى استغلال الخلافات الطائفية وتأجيجها في المنطقة؛ لأن ذلك يحقق لها هدف إثارة الفوضى وتقويض الاستقرار، فمن مصلحة أمريكا أن يبقى هذا الصراع قائماً ومستمراً، حيث يتيح لأمريكا التدخل باستمرار في المنطقة، واستغلال هذا الصراع لصالح أهدافها الإستراتيجية.

ثانياً: فلسفة التعددية لحماية الأمن القومي:

يمكن أن تشكل التعددية واحترامها وتأصيلها كمفهوم داخل المجتمعات العربية منطلقاً لتعزيز الأمن القومي العربي، وهذه التعددية تقوم على مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب العمل على ترسيخها في هذه المجتمعات:

١- **احترام وجود** معارضة لسلطة الدولة، فالدولة ينبغي أن تقوم على الرضا، وأن الحكومة لا ينبغي أن تعتمد على السلطة المطلقة أو الأحادية، وأنه لابد من أن يتضمن النظام السياسي أكثر من مصدر للسلطة.

٢- **الاستقلال التنظيمي** للجماعات المكونة للمجتمع؛ فالمجتمع تحكمه مجموعة من الجماعات المصلحية المتنافسة، ومن ثم فالوجود الشرعي للأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح واندماجها في نظام دستوري مشروع يمثل قيمة أساسية؛ أي عدم تمتع حزب واحد أو مجموعة بمفردها باحتكار السلطة السياسية؛ الأمر الذي يعني أن التعددية تنطوي على التسامح والقبول بحكم الأغلبية والحكومة المقيدة وحماية الحقوق الأساسية.

٣- **تعزيز التنافس** بين الجماعات أمام تعدد مراكز اتخاذ القرار، واقتصار دور الدولة على إدارة المجتمع على أساس من الضبط وليس على أساس الرضاء العام، واستمرار الصراع لضمان الاستقرار.

٤- **توافر المراجعة المؤسسية** والتوازن الاجتماعي كآليات لمنع مركزية وأحادية السلطة في الدولة، وقد طرحت التعددية عدة أشكال تتم من خلالها الممارسة السياسية بما يكفل حرية التعبير والانتخاب وتداول السلطة، ومن هذه الأشكال: الانتخابات، الصحافة، الأحزاب، استطلاعات الرأي العام، النقابات، الأندية الثقافية والاجتماعية وغيرها، والتي من خلالها تصبح التعددية أداة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد.

٥- **احترام قيم الفردية السياسية**؛ فالركيزة الأساسية في إطار التعددية أن كل مواطن يجب أن يتمتع بكامل حقوقه السياسية والدينية والاجتماعية، ويكون لديه جميع الفرص للمشاركة السياسية الفعالة، والعمل على تعظيم المنافع والقدرات الفردية.

٦- **قيام عدد من الترتيبات المؤسسية** من أجل توزيع السلطة، كوجود وحدات حكومية صغيرة تسمح بأداء الخدمات، وتشكيل المجتمع من مجموعة متنوعة ومستقلة من الهيئات والمنظمات الدينية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والمهنية المتخصصة، وحرية المواطنين في الانضمام إلى أكثر من منظمة، وقبول المواطنين طواعية للسياسات العامة التي تطبق بشكل متساوٍ على جميع المؤسسات والمواطنين، مع التأكيد على أن سلطة الدولة قاصرة على إدارة النظام العام بهدف تحقيق السلام والاستقرار بين مختلف الجماعات، وتشجيع قيام الجماعات والمنظمات المستقلة.

٧- **التمثيل المكثف** للمصالح المتعددة الخاصة والعامة داخل إطار الحكومة، وتأثير جماعات المصالح الخاصة سياسياً وإدارياً من خلال أساليب عمل جماعات الضغط والتمثيل المباشر في بعض الهيئات ومشاركتها في صنع القرارات في بعض الإدارات العامة.

٨- **التأكيد على أن** الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات هي الأساس، والدولة ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية، وأساس هذا التكامل هو الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي واحترام القانون والاعتقاد بنزاهته والاعتدال في العمل السياسي والالتزام بالعمل التدريجي، والحفاظ على التماسك الاجتماعي الذي ينبع من الرضا والاتفاق بين الأفراد والجماعات، واعتماد الوسائل السلمية لتغيير نمط العلاقات السائدة.■

الهامش

(١) د. محمد عبدالسلام، ما بعد الثورات: إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، مجلة «السياسة الدولية»، يوليو ٢٠١٢م.

غاب التضامن العربي وضعفت معالمه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م

العلاقات العربية البينية شهدت تمزقاً شديداً على خلفية الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م

بعد ثورات عام ٢٠١١م لم تعد المشكلات الطائفية مجرد ظاهرة دينية إنما تحولت إلى معضلة اجتماعية تهدد بتقسيم المنطقة

يمكن أن تشكل التعددية واحترامها وتأصيلها كمفهوم داخل المجتمعات العربية منطلقاً لتعزيز الأمن القومي العربي

د. الحسين الشكراني

يرسم الملامح الجديدة لمنظومة الأمن العربي.. الواقع والمستقبل

حوار: عبدالغني بلوط

أكد د. الحسين الشكراني، أستاذ القانون الدولي، في حوار مع مجلة «المجتمع»، أن منظومة الأمن العربي أصبحت تشمل كل مجالات ومناحي الحياة تبعاً لمعادلة تعزيز الأبعاد المجتمعية الكاملة لمجابهة الأخطار الشاملة.

> منظومة الأمن العربي أصبحت تشمل كل مناحي الحياة تبعاً لمعادلة تعزيز الأبعاد المجتمعية لمجابهة الأخطار الشاملة

> تلاشت قُدرات الأمن العربي باحتلال العراق وتمزيقه بين الإثنيات والطّوائف والأحزاب

وأضاف الشكراني، الخبير في المجال الأمني والإستراتيجي، ومدير المرصد المغربي للأجيال المقبلة؛ أن تحقيق الأمن العربي الشامل لن يتأتى إلا باستغلال القدرات البشرية والمادية في الوطن العربي، إضافة إلى امتلاك القوة بمفهومها الصّلب والنّاعم.

ويعتقد الشكراني، عضو بمجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات؛ أن الوطن العربي يحتاج في الوقت الراهن للسّلم الاجتماعي، وبعد ذلك للأمن، ثمّ الأمان في سياق عقد اجتماعي «جديد» بين الحاكمين والمحكومين، قوامه التنمية المستدامة الشاملة في جميع مناحي الحياة العامة.

● بداية، كيف يمكن تعريف مفهوم منظومة الأمن العربي حالياً؟

– يصعب تعريف مفهوم الأمن؛ إذ يرتبط بمجالات سياسية واقتصادية، وأنه مفهوم مُركّب ومُعقّد ونسبي وحركي، ولا يخضع لمنطق السّكون أو الثّبات، مع ذلك يمكن القول: إنه في بداية السّبعينيات من القرن العشرين، هيمن مفهوم الأمن العسكري (المنظور الواقعي) على الفكر الإستراتيجي العربي، إذ كانت تُلخّص الإستراتيجية العربية في كسب الحروب من أجل خلق التوازنات الإقليمية مع العدو الصهيوني، كما أن القائمين على تلك الإستراتيجية – آنذاك – كانوا من العسكريين والضباط.

ودعا أنصار الاعتماد المتبادل «كروبيرت كوهان»، و «جوزيف ناي» إلى أن الدولة لم تعد الأساس الوحيد لتحليل العلاقات الدولية، كما أن فكرة القوة فقدت ميزتها الأساسية، فالعلاقات الدولية ليست فقط توازن القوى ورهان القوى، فقد برزت أهمية وظائف ونجاعة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في معالجة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، أما التيار الليبرالي فقد آمن بارتباط الأمن بالتنمية، ودون وجود التنمية لا وجود للأمن.

فيما يخص منظومة الأمن العربي، فقد أصبحت تشمل كل مجالات ومناحي الحياة تبعاً لمعادلة تعزيز الأبعاد المجتمعية الشّاملة لمجابهة الأخطار الشاملة (مجتمع المخاطرة بتعبير السوسيولوجي «إيرليش بك»)؛ إذ تتراوح هذه المنظومة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتبعاً لهذه المعادلة تعرضّت منظومة الأمن العربي لتغييرات مهمة شملت رهانات وتحديات جديدة، منها الأمن الإنساني والأمن المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي.

ولا يمكن تحقيق الأمن العربي الشّامل إلا باستغلال القُدرات البشرية والمادية في الوطن العربي، إضافة إلى امتلاك القوة بمفهومها الصّلب والنّاعم، ولن يتأتى هذا للدول العربية

القُطرية، بل يجب الاعتماد على فكرة الأمن العربي الجماعي المشترك لمواجهة التهديدات والأخطار المُحدقة بالمنطقة العربية، وتستطيع الدول العربية تحقيق ذلك إذا تجاوزت التّشرذم والتّجزئة في التّصور العملي والنظري على حدّ سواء.

● في نظركم، ما التغيرات التي طرأت على قدرات الأمن العربي في الماضي أو الحاضر أو التي ستطرأ في المستقبل؟

– لا شك أن العرب خاضُوا حُروباً مع الكيان الصهيوني (١٩٦٧ و١٩٧٣م) بمنطق توازن القوى الدولي والإقليمي خلال فترات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشّرقي (سابقاً)؛ إلا أنه منذ غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في العام ٢٠٠٣م، بدأت فكرة الأمن العربي تتبدّل نتيجة الصّراعات والشّروخ العميقة بين الأنظمة العربية من جهة والشّعوب من جهة أخرى.

وتلاشت قُدرات الأمن العربي باحتلال العراق وتمزيقه بين الإثنيات والطّوائف والأحزاب؛ كما أنه بمجرد اندلاع «الربيع العربي» في العام ٢٠١١م – بدءاً من تونس – تحوّل الوطن العربي إلى حقل تجارب بين القوى الدولية والإقليمية، مع أهمية الإشارة إلى أن الاقتتال الداخلي بمساعدة القوى الإقليمية والدولية نتج عنه تدمير البلدان العربية (لاسيما سورية وليبيا واليمن)، وتهجير المواطنين وطردهم من ديارهم، وتعميق الجرح العربي، والتخلف، وعرقلة التنمية بكل أوجهها وعلى جميع الصُّعد، ومع ثورات «الربيع العربي» تجدّد الحكم العسكري الانقلابي والاستبدادي وتفريغ الوطن العربي من موارده الطبيعية والبشرية.

ومن وجهة نظر استشرافية، لا يزال الوطن العربي في تخلّف دائم، كما تراجعت مستويات التنمية بفعل الفتن والتحالفات المصلحية الضيقة بين الأطراف المتصارعة والتحالفات المضادة؛ ومن المرجح أن يستمر تدهور أوضاع العالم العربي على الأقل في المنظور القريب والمتوسط، وتبعاً لذلك يحتاج هذا الوطن الجريح إلى تضحيات كبيرة ومُكلفة للاقتصاد وللشّعوب معاً؛ من أجل تجاوز مأزق الصراع والنزاع على السلطة ودواليبها المحرقة.

وأكيد أن المشهد دموي بامتياز في الوطن العربي، ويبدو أن نجاح التداول على السلطة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع في خبر كان؛ فأولوية الأولويات هي وقف الاقتتال والعنف، وإن تعذر ذلك فسيدفع ٣٥٠ مليون نسمة في الوطن العربي ثمن الانتظار وكُلفة الفُرجة على مصيرهم ومصير الأجيال المقبلة.. فهل من بصيص أمل يُعيد الكرة إلى الملعب بهدف تفادي التّخريب المُمنهج – بإيعاز من الداخل والخارج – لقُدرات الأمن العربي؟

ويبدو أن الأفق العربي تُحيطه أخطار متعدّدة وفي كل المجالات، مما يُصعّب من وضع سيناريوهات منطقية ومقبولة، إلا أن الأكيد أن القُدرات المستقبلية لكل أمّة تتوقف على مدى نجاح الاندماج والتفاعلات بين الأعضاء الفاعلين.

● كيف يمكن لمنظومة الأمن العربي أن تواجه تهديد كل من إيران وروسيا والكيان الصهيوني؟

– من حق إيران أن تُدافع عن مصالحها، ومن حق روسيا أن تدافع – هي الأخرى – عن مصالحها؛ ومن واجب الدول العربية أن ترفض التّدخلات الخارجية ومصالح الآخر؛ ومن واجب المواطن العربي أن يعرف أن مصالحه تختلف جذرياً عن مصالح الآخر، وعليه أن يُدرك دسائس توغّل الأطراف الدولية والإقليمية وحساباتها المُتداخلة وضُغوطها المتبادلة وتأثير ذلك على منظومة الأمن العربي.

وبالنسبة للكيان «الإسرائيلي»، فقد اختار لنفسه الحذر ومُراقبة الأوضاع في الدول العربية عن كثب وإثارة الفتن من الداخل، ولا يهدأ له بال في التنكيل بالفلسطينيين وقتلهم وسجنهم، كما حوّل قطاع غزة إلى سجن كبير في ظل وجود الانقسام الداخلي والانشغال بمآلات «الربيع العربي»، ولا تُرحّب «إسرائيل» بوجود إيران أو «حزب الله» على نقاط التماس في الجولان (الأرض السورية المحتلة)، لكنها تودّ إطالة أمد الأزمة في سورية والحفاظ على الأمر الواقع؛ أي تكسير شوكة سورية حتى لا تقوى على استرداد هضبة الجولان، وإنهاك القوات الإيرانية وكذلك «حزب الله» في حرب طويلة الأمد لا تنتهي إلا بإضعاف الجميع.

وعلى الجانب الفلسطيني، جاءت «انتفاضة السّكاكين» كنتيجة حتمية لعجرفة الكيان واستهزائه بالمُقدّسات الإسلامية وتهويد مدينة القدس، وانزلاق العرب نحو الانكفاء والانغماس في مشكلات لا تنتهي؛ الديني السياسي (إشكالية النقل والعقل عند ابن رشد)؛ الانتقال الديمقراطي والتداول على السّلطة حسب المنظور الليبرالي.. إلخ، وما أن يتمّ الاتفاق والحوار بين الفُرقاء إلا ويبدأ مسلسل النقاش

جنود روس يشاركون جنود «بشار» قتل السوريين

> مع اندلاع «الربيع العربي» تحوّل الوطن العربي إلى حقل تجارب بين القوى الدولية والإقليمية كما أن الاقتتال الداخلي بمساعدة القوى الإقليمية والدولية نتج عنه تدمير البلدان العربية

من جديد، وهو ما يُشكّل فُرصة سانحة للقوى الدولية والإقليمية للانقضاض على مقدرات الدول العربية.

ربحت إيران معركتها النووية مع الغرب، وتسلّلت بهدوء إلى العراق وسورية، وحوّلت بوصلة «الشرق الأوسط» نحو مصالحها؛ ودخلت روسيا في سورية من أجل إحداث توازن يخدم مصالحها الوطنية، واستطاع الكيان الصهيوني أن يعبث بقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.. وإزاء هذه الإستراتيجيات فشلت الدول العربية في ردّ الاعتبار للمواطن، وتخلّفت عن الرّكب، وأنتجت حروباً تلو الأخرى؛ لأنها لم تقم بتقييم التّهديدات وتحديد الأخطار المُحدقة بها.

● نعيش الآن مرحلة جديدة متسمة بتفكك محاور قديمة وإعادة تشكيل محاور جديدة، ما أثر ذلك على منظومة الأمن العربي؟

– بالطبع، شاهدنا الانحياز العربي أثناء الحرب الباردة لهذا المعسكر أو ذاك، لكن بمجرد انتهاء الحرب الباردة دخلت معظم الدول العربية تحت مظلّة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم رفض الشّارع العربي لهذه المظلة وتبعاتها، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومشروع القرن الأمريكي الجديد (عام ٢٠٠٢م)، ومشروع إعادة هيكلة الشرق الأوسط لمؤسسة American entreprise ومشاريع أخرى، لكنها فشلت، وقد خاض الكيان الصهيوني حروباً بالوكالة خاصة مع «حزب الله» (صيف عام ٢٠٠٦م)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) (خاصة في عامي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وفي العام ٢٠١٤م)، لكن هو الآخر فشل في توسيع قُدراته القتالية ودحر المقاومة من أجل نشر أيديولوجياته الهدّامة.

وبمجرد اندلاع «الثورات الربيعية» عام ٢٠١١م تفكّكت المحاور العربية التقليدية، وتشكلت أخرى من أجل مُواجهة كيانات ومُنظمات تقع خارج الدولة (بمعنى عدم وجود العناصر القانونية والمادية للدولة)؛ وأصبحت الدول العربية تخوض معارك غير متكافئة مع عناصر إرهابية صنعتها القوى العظمى والإقليمية.

ونشير إلى أن الاتفاق النووي مع إيران ساهم في عزل وتهميش «الوطن العربي الموحّد»؛ لذلك أعادت إيران توازنها في العراق وسورية، وقامت بأكبر توسع إقليمي لها من

أجل أن تربط الاتصال مباشرة بـ «حزب الله» في لبنان وتقوية شوكتها الإقليمية، فهي ترى أن انكسار منظومة الأمن العربي فرصة لا يمكن أن تتكرّر؛ لذلك فالمعادلة صفرية؛ إذ تستطيع – إيران – أن تربح كل ما يخسره الطرف العربي في المعادلة.

من جهتها، انتفضت روسيا للدفاع أولاً؛ عن مصالحها وردع الغرب في البوّابة السّورية، وثانياً؛ تجريب أسلحتها وعتادها وبيعه للتّناحر في سورية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تستطع مجاراة مفاجآت نظيرتها روسيا؛ إذ يرى البعض أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن ينتصر «داعش» أو «نظام الأسد» أو المُعارضة «الراديكالية»، فمصلحتها تكمن في تبديد قدرات الشعب السّوري وإضعاف مؤسساته وبناياته لفتح المجال أمام توغّل «إسرائيل» في المنطقة.. وهذا الاستنتاج منطقيٍ باعتبار أن المنظور الأمريكي يبقى غامضاً، ولا يريد أن ينزلق في حسابات قد لا تخدم مصالحه وأهدافه الإستراتيجية في الوطن العربي.

وأكيد أن تفاهمات معينة سيتوصل إليها الروس والأمريكيون، لكن الخاسر الأكبر هو سورية؛ لذلك يجب رفض التدخل الدولي والإقليمي على حدّ سواء، فسورية للسوريين، وعليهم أن يتوصلوا إلى اتفاق بينهما رغم صعوبة بل واستحالة المهمة في أحيان كثيرة، ومع استمرار الحرب على سورية سيزداد الوضع العربي تأزماً وتشرذماً، ولعل فشل جامعة الدول العربية في فضّ النزاعات العربية خير دليل على تآكل منظومة الأمن العربي المشترك.

● كيف ترون توظيف الطائفية والأقليات والمنظمات خارج الدولة (حزب الله، داعش، القاعدة، الحوثيين) على سبيل المثال لضرب منظومة الأمن العربي؟

– فشلت الأنظمة العربية في إدماج الأقليات داخل منظومتها القانونية والسياسية والاجتماعية؛ إذ لم يتمتع المواطنون بمختلف توجهاتهم وتركيبتهم الهوياتية من نفس مشاركة سياسية متوازنة ومتكافئة؛ وبعد تفكّكها اضطرت الأنظمة إلى خوض الصراع والحرب مع المنظمات خارج إطار الدولة السيادية (الحروب غير المتكافئة، أو غير المتماثلة)، أو على الأقل سعت إلى الحدّ من قوتها وقدراتها (مطالبة لبنان لـ «حزب الله» بترك السلاح؛ لأن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي يملك هذا الحق)، وقد أخطأت الدول العربية – منذ البداية – في إعطاء صورة قاتمة على أن هذه التنظيمات الهوياتية (المختلفة عنها أيديولوجياً) تؤمن بالعمل العابر للحدود؛ مما جعل إيران مثلاً تُوظّف هذه الأخطاء لاستقطاب «حزب الله» وخوض الحروب بالوكالة عنها، أما بعض الدول فلم تأخذ التركيبة السكانية في عين الاعتبار، بل عملت على تبديل هذه التركيبة باستقطاب «عرب سُنّة» من خارج المملكة وإقحامهم في الوظائف العليا، وطبيعي أن

يتكون الإحساس بالغبن من أجل التمرّد على الدولة ومؤسّساتها.

ونتج عن الاقتتال الداخلي بين الهويات المختلفة فوضى عارمة ليس نتيجة الاختلافات المذهبية، بل من أجل التوظيف السياسي، فقد غُلّف الاقتتال السياسي بالاقتتال الديني، والأكيد أن هذا الاقتتال يخدم مصالح سياسية للأطراف المُتناحرة؛ مما يُبعد فرضية الاقتتال والاستقطاب الديني بين السُّنة والشيعة، ولا أدلّ على ذلك من تحالف نظام «بشار الأسد» (عقيدة اشتراكية) مع إيران وكذلك «حزب الله» (عقيدة شيعية)، والأمثلة كثيرة على هذه التحالفات المصلحية والسياسية وليس الدينية.

● وما تداعيات الأحداث الجارية على الأمن البيئي بالمنطقة؟

– هذا سؤال وجيه يستحق الرصد والمناقشة والمتابعة من قِبَل المختصين والباحثين في مختلف الحُقُول العلمية (الفيزياء، العلوم الطبيعية، الكيمياء، القانون الدولي.. إلخ)، وفي حُدود علمنا المُتواضع لم نجد بُحوثاً جدية وتقارير دقيقة ترصد الكُلفة المالية والاقتصادية لتدهور البيئة في الوطن العربي، وإدماج مفهوم الأمن البيئي ضمن منظومة الأمن العربي؛ إذ انشغل الجميع بدراسة انعكاسات الحروب على الإنسان دون الاهتمام بالمحيط البيئي، ومن ثمّ الأمن البيئي العربي ككلّ.

ومن حقّنا أن نتساءل عن دور المجتمع المدني في الدول العربية بشأن الأمن البيئي، وهل يملك الجرأة اللازمة من أجل توثيق ورصد ما تقوم به الدول والتنظيمات التي تخوض الحرب، وكذا القوى الإقليمية والدولية، من جرائم بيئية تنال من حقوق الجيل الحالي الذي هُجّر ودُمّرت ممتلكاته، والنيل بحقوق الأجيال المقبلة في العيش في بيئة نظيفة وسليمة؟ ألا تستطيع أن تكشف عن الأسلحة المُحرّمة دولياً التي تُلقى في الوطن العربي (العراق وسورية مثلاً) سواء استعملتها «الأنظمة الحاكمة» أو «المعارضة» أو القوى التي دخلت سورية؟ ولماذا لا يُجهد الإعلام العربي نفسه للبحث عن هذه الحقائق الموجعة؟ ولماذا يركّز فقط على زاوية ضيقة من أجل الانضمام إلى هذا الطرف أو ذاك في الاقتتال؟ وفي غياب الإعلام المسؤول في الوطن العربي يقع على المواطن العربي ثقل مسؤولية الأمن البيئي كجزء محوري من منظومة الأمن العربي.

من المعلوم أن القانون الدولي الإنساني يُجرّم مهاجمة البيئة والمنشآت المائية والسدود أوقات الحروب والأزمات طبقاً لمنطوق (المادة ٥٥، الفقرة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٧٧م)، كما تحظر هذه المادة في فقرتها الثانية الهجمات الانتقامية التي تشن ضدّ البيئة الطبيعية، أما (المادة ١٥ من البروتوكول الإضافي الثاني عام ١٩٧٧م) لاتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩م فتنص على «ألاّ تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوي قوى خطرة، وهي السدود والجُسور والمحطات النووية لتوليد الطّاقة الكهربائية محلاً للهُجوم حتى وإن كانت أهدافاً عسكرية، إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يتسبّب في انطلاق قوى خطرة تُرتّب خسائر فادحة للسكان المدنيين».

من منظورنا، نرى أنه عندما ستخفّ حدّة الحروب في الوطن العربي؛ ستكثر الكتابات والتقارير عن الوضع البيئي العربي، آنذاك لن تستطيع أن تُغيّر شيئاً في الأوضاع البيئية المُنهارة؛ لذلك تقع علينا مسؤولية تاريخية لطرح التخريب البيئي الذي تتعرض له البلاد العربية خاصة في العراق وسورية في المفاوضات المناخية الكونية المقبلة (باريس عام ٢٠١٥م، ومراكش عام ٢٠١٦م)؛ ومن حقّنا أن نرصد كل الجرائم البيئية التي قام بها الكيان الصهيوني في فلسطين منذ عام ١٩٤٨م؛ إذ اقتلع الأشجار وطرد النّاس وأحرق الأرض وأهلك الزّرع والنّسل، وما جدار الفصل العنصري (أعلنت محكمة العدل الدولية عدم مشروعيته في العام ٢٠٠٤م) الذي أنشأه الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة إلا بهدف فصل المزارعين عن أرضهم وممتلكاتهم والالتفاف حول المياه والاستيلاء عليها عن طريق تسييجها وبناء الأسوار حولها، وليس منع «الإرهابيين» من دخول «إسرائيل» كما تذكر الرواية الصهيونية.

إن هذا الوضع يهدّد الأمن الإنساني في الوطن العربي، وحريّ بنا التّذكير بخطورة وجسامة مسؤولياتنا تجاه الأجيال العربية المقبلة.. إن فكرة الاستدامة تتطلب منّا التّضحية من أجل الانتقال السّلس للموارد الطبيعية من جيل لآخر، ولا يمكن تغييب هذه الفكرة؛ وإلاّ سيُطاردنا شبح الجفاف والجوع والفجوة الغذائية والانحباس الحراري وشحّ المياه العذبة والنقص الحاد لحصة الفرد العربي من المياه وفقدان التنوع البيولوجي.■

ظريف يصافح كيري

> الاتفاق النووي مع إيران ساهم في عزل وتهميش «الوطن العربي الموحَّد» لذلك أعادت إيران توازنها في العراق وسورية وقامت بأكبر توسّع إقليمي لها من أجل تقوية شوكتها الإقليمية

معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي

إعداد: محمود المنير

جاءت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠م رغبة من الدول العربية في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام، وفيما يلي بنود المعاهدة:

المادة الأولى:

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً على دوام الأمن والسلام واستقرارها، عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية؛ سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها، أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثانية:

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات.

المادة الثالثة:

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أي واحدة منها أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة خطر حرب داهمة، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة:

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه، تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها، لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة:

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك، وتهيئة وسائله وأساليبه، وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة، بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة، وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة:

يؤلف، تحت إشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختص في جميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد (٢، ٣، ٤، ٥) من المعاهدة، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة، ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم، وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة:

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة، وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، والزراعية، والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه، وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة:

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة من المختصين في الشؤون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة، لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة، وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة:

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة:

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة:

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة:

يجوز لأي دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة عشرة:

يصدَّق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتصبح المعاهدة نافذة تجاه من صدّق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

مباحثات فيينا حول سورية.. اجتماع دون اتفاق

محرر الشؤون العربية

لم تسفر الجولة الثانية من مفاوضات فيينا عن اختراق حقيقي يؤدي إلى حل للأزمة السورية، واكتفى المشاركون بالتأكيد على القضايا محل الاتفاق المسبق، فيما بقيت نقطة الخلاف الرئيسة حول مصير رئيس النظام السوري «بشار الأسد» دون حل بانتظار جولات قادمة.

وأعلن وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «جون كيري»، والروسي «سيرجي لافروف»؛ أن الحاضرين أجمعوا على الإبقاء على الدولة السورية، بالحفاظ على وحدة ترابها ومؤسساتها، فيما أخفقوا في التوصل إلى اتفاق حول مصير «الأسد».

وخلال مؤتمر صحفي مشترك مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥م عقب انتهاء المحادثات، قال وزيرا خارجية البلدين: الجميع اتفق على محاربة «داعش»، والعمل على وحدة تراب سورية مع حكومة علمانية، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وإجراء انتخابات عبر الأمم المتحدة لا تستبعد أحداً.. إلا أنهما أعلنا استمرار الخلافات بين الولايات المتحدة من جهة، وروسيا وإيران من جهة ثانية حول مستقبل «الأسد»، رغم أن كل الأطراف المشاركة في لقاء فيينا اتفقت على العمل من أجل حل سياسي للنزاع.

«**جون كيري**» قال: إن الدول الثلاث، الأطراف الرئيسة في الجهود الدبلوماسية لحل النزاع، اتفقت على ألا تتفق حول مصير «الأسد».

وأضاف: اتفقنا على عملية سياسية تفضي إلى مجلس حكم يعد للدستور وللانتخابات، وتشرف الأمم المتحدة عليه بحسب معايير الدولة، على أن يشارك في الانتخابات جميع السوريين بمن فيهم من في الشتات، والشعب السوري هو من سيقرر مستقبل سورية، والبحث عن السبل الكفيلة لوقف إطلاق النار في سورية.

وأشار إلى أن الخطوات التي تم العمل عليها من الممكن أن تؤدي إلى المسار السليم حتى نجنب الشرق الأوسط مزيداً من النازحين.

وأشار إلى اتفاق المشاركين على الحفاظ على حقوق جميع السوريين بغض النظر عن الانتماء الديني والسياسي، وتسريع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب، ودعم النازحين، ومحاربة «داعش» والجماعات الإرهابية الأخرى.

لافتاً إلى أن حل الأزمة السورية لا يمكن أن يتم بالتحالف العسكري مع «الأسد»، بل من خلال مبادرة دبلوماسية تتماشى مع اتفاق جنيف.

من جانبه، قال وزير الخارجية الروسي «**سيرجي لافروف**»: إن روسيا ملتزمة بمحاربة الإرهاب من منطلق القانون الدولي عبر موافقة البلد (في إشارة إلى سورية) أو الأمم المتحدة.

وقال: إن أحد أهم البنود التي توصلنا إليها هو الطلب من الأمم المتحدة دعوةَ الأطراف ذات العلاقة للبدء في عملية سياسية، إلا أنه أشار إلى أن المجتمعين لم يتفقوا حول مصير الرئيس السوري «بشار الأسد»، مؤكداً أن روسيا ترى أن ذلك من اختصاص الشعب السوري.

هذا، وقد قال وزير الخارجية البحريني **الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة**، في مؤتمر أمني في المنامة أخيراً: إن الدعم الإيراني للتخريب في الدول العربية يمثل تهديداً كبيراً للمنطقة مثله مثل تنظيم «داعش».

وتابع أن تصرفات إيران تمثل تهديداً لا يقل عن تهديد تنظيم «داعش»، متهماً إيران بتهريب أسلحة إلى البحرين، وأضاف أن الحوثيين في اليمن يمكن أن يكون لهم مستقبل في البلاد إذا ألقوا السلاح وشاركوا في حل سياسي.

ومن جانبه، أكد وزير الخارجية السعودي **عادل بن أحمد الجبير**؛ أن الحل السياسي لأزمة سورية لابد وأن ينطلق من مقررات «جنيف ١»، وأنه لا دور لـ «بشار الأسد» في هذه المرحلة، مشيراً إلى أن الخيار أمام «بشار

الأسد» هو التنحي عن طريق عملية سياسية أو الهزيمة في ميدان القتال.

جاء ذلك في تصريح صحفي أدلى به الوزير السعودي لقناة «الإخبارية» السعودية الرسمية، ونقلته «وكالة الأنباء الرسمية» للبلاد، مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر الماضي، عقب انتهاء اجتماع فيينا حول سورية، بمشاركة وزراء خارجية ١٧ دولة.

وقال الجبير في تلك التصريحات: الخيار أمام «بشار الأسد» هو التنحي عن طريق عملية سياسية، أو الهزيمة في ميدان القتال، وهذا ما طرحناه للمجتمعين، وخلال الأيام القادمة سنعلم مدى جدية أو رغبة الجانب الإيراني والجانب الروسي في الوصول إلى حل سلمي للأزمة في سورية.

وتابع قائلاً: والنقطتان اللتان كان عليهما خلاف هما؛ الأولى: موعد ووسيلة رحيل «بشار الأسد»، والثانية: موعد ووسيلة انسحاب القوات الأجنبية من سورية وبالذات القوات الإيرانية، وهاتان النقطتان أساسيتان.

وأردف الوزير السعودي قائلاً: لن يكون هناك حل دون حسمهما، فإذا لم يتم الاتفاق على موعد ووسيلة رحيل بشار الأسد، وموعد ووسيلة رحيل القوات الأجنبية الموجودة في سورية؛ فلن يكون هناك أي اتفاق فيما يتعلق بالشأن السوري وفيما يتعلق بالعملية السياسية، وكنا واضحين كل الوضوح في حديثنا خلال الاجتماع.

هذا وقد توالت ردود الفعل من السياسيين والإعلاميين حول المؤتمر، حيث قال الكاتب والإعلامي أنور مالك: روسيا تجتمع في فيينا لحل سياسي في سورية، وطيرانها الحربي يبيد الأطفال في مجازر مروّعة، سحقاً لقوة لما يمتلكها دب لا يفكر إلا بعضلاته الحيوانية!

وقال الإعلامي أحمد موفق زيدان: مع كل جولة مفاوضات تشارك بها روسيا، كأن حجم الإجرام يزداد، والقتل والتدمير يتصاعدان، جيناتهم القتل والدمار ولا شيء غيرهما.

وأكد الإعلامي فيصل القاسم فاشية نظام «الأسد»، معلقاً: من النقاط المتفق عليها بمباحثات فيينا الحفاظ على وحدة سورية، كلام جميل، لكن ليس تحت سلطة نظام طائفي فاشي حقير.

وتابع: لا أحد يتحدث عن أخلاق ودماء وضحايا ومشردين وشهداء ودمار وخراب سورية، كلها مجرد تفاصيل سخيفة في الصراعات الكبرى، إنه صراع بين أحلاف وقوى، في النهاية سيفوز الحلف الأقوى، وستصبح الدماء والدمار في خبر كان، وستكون القوة سيدة الموقف، خذوا حقكم بأيديكم بكل الوسائل المتاحة ولا تنتظروا أحداً، لا تتوقعوا أن ينتصر لكم أحد.

وأضاف القاسم: اتفاق فيينا يؤكد ضمان حقوق الأقليات في سورية، يا أولاد الستين ألف، المتضرر الأكبر هي الأكثرية، ٩٥٪ من المشردين مسلمون، ثم تتباكون على الأقليات؟!

وأكد الكاتب والمحلل السياسي جمال خاشقجي موقف السعودية الثابت في خروج إيران من المنطقة، وقال: السعوديون لا يريدون إيران في سورية، وليس هذا بالموقف السياسي التفاوضي، إنه موقف إستراتيجي ثابت لن يتغير.

وتابع: الشعب السوري لن يسامح الروس وسيكره الإيرانيين، ربما يحتاجون إلى جيل أو جيلين لتجاوز ذلك.

وقال الكاتب الصحفي ياسر الزعاترة: لا جديد في فيينا، المواقف متباعدة، لا روسيا ولا إيران تبديان مرونة لجسرها، هذا نظام أقلية طائفية، وهما يدركان ماذا يعني أي تغيير في بنيته.

وأكد الزعاترة إصرار السعودية وتركيا على رحيل «الأسد»، معلقاً: السعودية وقطر وتركيا يصرون على رحيل «الأسد»، يجب أن تواصل هذا الموقف دون تردد.

وتحدث حذيفة عزام حول عدد الشهداء الجمعة (٣٠ أكتوبر ٢٠١٥م) في دوما مقارنة باجتماع فيينا، وقال: مائة وأربعة شهداء في حلب، ومائة شهيد في دوما اليوم، والقوم في فيينا لسان حالهم مزيد من الضغط يا «بوتين» لجر الثوار إلى الحوار.. ما لنا غيرك يا الله.

وكان الائتلاف السوري قد أصدر بياناً أكد فيه التزامه بالحل السياسي، لإيمانه بأن عمليات العنف والقتل في سورية تؤدي للمجازر بحق السوريين المدنيين الذين يقعون ضحية نظام الأسد وإيران وحزب الله وروسيا.

واشترط الائتلاف الحل السياسي بوقف العدوان وعمليات القصف الجوي، والالتزام بمبادئ جنيف وما صدر عن مجلس الأمن من قرارات، وخاصة (قرار ٢١١٨) الذي يشكل أساساً لاستئناف العملية السياسية، ويضمن تشكيل هيئة حاكمة انتقالية، وانتقال السلطات نحو نظام ديمقراطي.■

عادل الجبير:
أمام «الأسد» التنحي أو الهزيمة في ميدان القتال

أنور مالك:
روسيا تجتمع في فيينا لحل سياسي وطيرانها يبيد الأطفال في مجازر مروّعة!

جمال خاشقجي:
السعوديون لا يريدون إيران في سورية

الانتخابات المصرية..

إقبال ضعيف جداً

كتب: محرر الشؤون العربية

شهدت مصر المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية في أكتوبر الماضي، في أول انتخابات تشريعية منذ الانقلاب على الرئيس المنتخب «محمد مرسي» في ٣ يوليو ٢٠١٣م، لاختيار أعضاء البرلمان.

وتنحصر المنافسة بين تكتلات مؤلفة من أحزاب موالية لرئيس النظام المصري «عبدالفتاح السيسي»، ومن المستقلين المؤيدين له للتنافس على ٥٩٦ مقعداً نيابياً.

وجرت الانتخابات في ظل غياب كامل للمعارضة على رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وحضور واضح لمئات من الأعضاء والنواب السابقين المنتمين لحزب الرئيس المخلوع «حسني مبارك» (الحزب الوطني)، بعد إلغاء قرار سابق بمنع ترشحهم.

الإقبال ضعيف جداً

أكدت صحيفة «لوموند» الفرنسية أن نسبة الإقبال على الانتخابات البرلمانية المصرية «كانت ضعيفة جداً»، مشيرةً إلى أن الحضور أمام اللجان كان شبه منعدم، وهو ما يفيد بأن نسبة التصويت لن تتجاوز ١٥٪ على أبعد تقدير، بحسب توقعات الصحيفة الفرنسية بعد معاينتها لعدد من اللجان الانتخابية.

وعرفت الانتخابات إقبالاً متدنياً، إذ أكد المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام (تكامل مصر)، أن حجم المشاركة في الجولة الأولى لانتخابات البرلمان المصري، وحتى إغلاق اللجان الانتخابية بنهاية اليوم الثاني للانتخابات، بلغت نسبته ٣,٦٪ من عدد المقيدين في الجداول، بإجمالي ٩٨٨ ألف ناخب تقريباً.

ولفتت «لوموند» إلى أن منح الحكومة للموظفين نصف يوم إجازة، والنداءات المتكررة للمشاركة في الانتخابات، وخطاب «السيسي» الذي حث فيه المواطنين على التصويت، والتهديد بفرض غرامة لم تُثنِ المصريين عن مقاطعة التصويت قبل أن تتطرق إلى الأسباب، التي كانت وراء هذا

العزوف، ومن بينها الإحباط الذي عمّ الشعب المصري بعد التراجع عن مكاسب ثورة ٢٥ يناير.

ومن بين الملاحظات التي جاءت في صحيفة «لوموند» أنه حتى إن المصريين الذين شاركوا في الانتخابات قاموا بذلك خوفاً من المستقبل أكثر من كونهم يتطلعون لغد أفضل، مواصلة بأن القناعة التي باتت لدى الأغلبية الساحقة من المصريين هي أن المستقبل لن يتحسن على الأقل على المدى القريب.

وتابعت الصحيفة أن المصريين امتنعوا عن التصويت لعلمهم أنه لا يوجد بديل سياسي حقيقي، وأن جميع المشاركين في الانتخابات يدينون بالولاء للرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي»، قبل أن تنقل عن عدد من المواطنين المصريين سخطهم على السياسات الاقتصادية التي اتبعها «السيسي» والتي من تجلياتها انهيار قيمة الجنيه المصري.

ومن بين المصريين الذين تحدثت إليهم الصحيفة الفرنسية هناك عدد منهم صوتوا لصالح «السيسي»، وعبّروا عن إحباطهم من الأوضاع السياسية التي وصلت إليها البلاد وهم يشاهدون عودة رجال «مبارك» إلى الانتخابات البرلمانية.

ووصفت «لوموند» الانتخابات البرلمانية المصرية بأنها «مسرحية»؛ لأنها معروفة النتائج مسبقاً، وكل ما يحدث الآن مجرد مظاهر لا غير، مشيرة إلى أن مصر تعيش حالة من الإحباط خصوصاً في صفوف الشباب الذي كان وقود ثورة ٢٥ يناير، والآن يشاهدون أن الفساد مازال منتشراً، والقمع الذي تمارسه وزارة الداخلية مازال مستمراً، والناس مكتئبة، بينما وسائل الإعلام المحلية مصرة على أن كل شيء بخير في البلد، حسب ما ورد في الصحيفة.

وختمت الصحيفة الفرنسية بتصريح لمواطن مصري اعتبرته يلخص الأوضاع عندما قال: إن الجميع يتحدث عن مشروع قناة السويس، ولا يتحدث عن ارتفاع الأسعار، كما أن الأشخاص الذين يساندون النظام يفعلون ذلك من أجل مصالحهم الشخصية، ولا وجود لحرية تعبير؛ لأنه لو عارضت النظام فسيقولون عنك من الإخوان المسلمين، وتخلص الصحيفة إلى أنها «انتخابات مسرحية للتسويق الخارجي فقط».

د. محمد محسوب: الشعب أعطى النظام المصري درساً

صفعة مدوية

فيما قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة د. سيف عبدالفتاح في مقال له نشر على موقع «عربي ٢١»: كثيرة هي الصفعات التي تلقاها هذا النظام من هذا الشعب الأصيل، لكن صفعة انتخاب «برلمان...» جديرة بأن تحدث إفاقة فينا لإعادة الاعتبار للشعب لفظاً ومعنى وحقيقة على الأرض؛ حيث إنها لن تؤثر في الضمير الذي مات والعمى الذي غلب لدى الانقلابيين؛ فما لجرح بميت إيلام.

وتابع عبدالفتاح: نحتاج إلى تأمل الفعل والسلوك الشعبي منذ ما قبل ثورة يناير وحينها وأثناء الحالة الثورية وإلى أن وقع انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م وحتى اليوم؛ لكي نستخلص السمات الأساسية لهذا الفعل، والعوامل الحقيقية التي تقف وراء إقدامه أو إحجامه، إقباله أو عزوفه، مشاركته الإيجابية أو السلبية أو خروجه من الميدان.. الشعب هو الضلع الأهم في معركتنا السياسية والحضارية، قبل القوى السياسية ونظام الحكم؛ ومن ثم فإن إغفاله أو الغفلة عنه جريمة قد لا تغتفر، والنظر في الفعل الشعبي يجب أن يكون موضوعياً لا تميل به الأمنيات ولا التجنيات يمنة ولا يسرة.

واختتم عبدالفتاح قائلاً: صفعة «برلمان...» تستلزم توجيه التحية للشعب، وإعادة الاعتبار للشعب الحقيقي، والكف عن تسمية غيره شعباً، وأن نجدد النظر في علاقتنا وتفاعلاتنا مع الجماهير العريضة، يجب أن نفتح نوافذ الفاعلية من المجتمع إلى السياسة فالثورة، وأن نثق في أن الشعب لن يخذل شبابه ولا الصادقين من قواه وقياداته الحقيقية.

النسبة لم تتجاوز ٦٪

فيما قال المستشار عبدالله فتحي، رئيس نادي قضاة مصر: إن نسبة المشاركة بالانتخابات في أول أيام التصويت لم تتجاوز ٢٪ في اليوم الأول، واقتربت في اليوم الثاني من ٦٪، وأضاف فتحي خلال حواره في برنامج «يحدث في مصر» عبر فضائية «إم بي سي مصر»، أن نسبة مشاركة الناخبين أقل من الاستحقاقات الديمقراطية السابقة بشكل لافت للنظر.

الشعب فهم الصمت غلط!

وقد رأى د. محمد محسوب، وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية في عهد الرئيس «مرسي»؛ أن الشعب لقن الدرس للجميع بعزوفه عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وقال عبر «تويتر»: «أعطى الشعب اليوم درساً للجميع بأن إرادته يحتفظ بها فقط لسلطة يختارها لا لعصابة تغتصب الوطن»، وتابع: «رحيلكم قضية وقت، فمن قاطعكم اليوم سينتفض ضدكم غداً».

وقال المستشار وليد شرابي، المتحدث باسم حركة قضاة من أجل مصر: «إن مقاطعة الشعب المصري لانتخابات البرلمان أثبتت أن الإخوان المسلمين هم روح الحياة السياسية في مصر»، وتابع: «وإن غيابهم عن المشهد السياسي أضر بالجميع، وإن فعالياتهم وأنشطتهم مع كل عمل سياسي في مصر كان له الأثر الأكبر في إيقاظ الهمم واستنفار الجهود لما يحقق مصلحة الوطن»، وواصل شرابي ساخراً: «الشعب فهم الصمت

سياسيون:

الشعب المصري صفع سلطة القمع والفساد

«لوموند» الفرنسية:

نسبة الإقبال على الانتخابات البرلمانية المصرية كانت ضعيفة جداً

د. سيف عبدالفتاح:

الشعب هو الضلع الأهم في معركتنا السياسية والحضارية

رئيس نادي القضاة:

نسبة مشاركة الناخبين لم تتجاوز ٦٪

نور فرحات:

أرادوها انتخابات بلا سياسة وأرادها الشعب سياسة بلا انتخابات

ناصر الدويلة:

الشعب المصري أثبت أنه مع الثورة وضد الانقلاب

الانتخابي غلط!».

سياسة بلا انتخابات

وأشار د. محمد نور فرحات، أستاذ القانون الدستوري (أحد مؤيدي الانقلاب)، إلى أن هناك حالة من الرضا من جانب الدولة على نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وقال: «أرادوها انتخابات بلا سياسة، وأرادها الشعب سياسة بلا انتخابات».

وتابع: «لم يتعلم أحد الدرس، فلينعموا إذن ببرلمان سامح سيف اليزل، وأحمد الفضالي، ومصطفى بكري»، وأضاف: «وهنيئاً بمهندسي التشريعات الذين صمموا مجلساً على مقاس الحكومة، وأظن أن الدولة سعيدة بهذه النتيجة رغم أنها تظهر غير ذلك».

وذكر الإعلامي جمال ريان، المذيع بفضائية «الجزيرة»؛ عبر «تويتر»: «مقاطعة الشعب المصري للانتخابات البرلمانية، هذه المقاطعة مرآة للعقل الجمعي للمصرين الرافض للانقلاب، وما هي إلا رسالة بكلمة واضحة للسيسي: ارحل».

الشعب المصري مع الثورة

وقال النائب السابق في البرلمان الكويتي ناصر الدويلة: «أعتقد بعد أن أثبت الشعب المصري أنه مع الثورة وضد الانقلاب ستكون هناك نقلة نوعية في تعاطي العالم مع النظام العسكري كما سيتغير العمل الثوري».

فيما رأى ناصر أمين، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، أن الانتخابات البرلمانية الحالية ستفرز لنا برلمان ٢٠١٠م مع اختلاف بعض الأسماء، وقال في «تويتر»: «أعتقد أننا أمام انتخابات سوف تفرز برلمان ٢٠١٠م مع اختلاف بعض الأسماء واللاعبين».

بينما سخرت عائشة، نجلة المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، من اختلاف الأقاويل حول نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وقالت: «بيقولك منزلوش الانتخابات علشان واثقين في الهاشتاج، طيب عملوها ليه طالما كده».

وتابعت: «ويجيبوا لك صور ناس انتخبت من سنتين ويحطوا صورهم، طيب ارسوا على حل؛ واثقين فمنزلوش ولا نزلوا وصور بتطلع من الأرشيف»، وأضافت: «أنا رأيي منعاً للكلام الكتير والهري اللي الإخوان وأعداء الوطن بيعملوه، النائب العام يحظر الكلام والنشر عن الانتخابات وخلاص».

اليوم عاد شعبنا الأبيّ

فيما أصدر عدد من الشخصيات العامة المصرية بياناً، دعوا من خلاله قادة الحركات السياسية والمهنية والفاعلين السياسيين والمثقفين لالتقاط رسالة الشعب المصري التي وجّهها للسلطات الحاكمة بمقاطعته انتخابات الجولة الأولى للبرلمان المصري، والتي بدت واضحة لجميع المراقبين.

وقال الموقّعون في بيانهم: «اليوم عاد شعبنا الأبيّ ليؤكد صفعته على وجه سلطة القمع والفساد، عازفاً عن المشاركة في انتخاباتها المزيفة، كاشفاً كذب أبواقها الإعلامية وأذرعها الدعائية التي روّجت طويلاً لشرعية مكذوبة وشعبية مصطنعة».

وأكد البيان أن «الشعب كان معلّما للجميع، ولم يتخذ موقفه بالمقاطعة استجابة

لدعوة جهة أو حزب أو فئة، وإنما انطلاقاً من وعيه أن الطريق الذي تسير فيه البلاد يُنذر بكوارث غير مسبوقة لا يمكن تدارك آثارها؛ وبالتالي أعطى الشعب إشارة البدء للانخراط في حملة للتغيير تستعيد الحرية وترد الحقوق لأهلها»، بحسب البيان.

وشدد البيان على ضرورة الاصطفاف السياسي في تلك المرحلة، قائلاً: «ولذا ندعو كل العقلاء في مصرنا – وما أكثرهم – لالتقاط الرسالة والالتفاف حول مطالب الشعب الجامعة، واستعادة الصف الواحد؛ لإنقاذ مصر وإقصاء من استخفّ بها واستهان بشعبها واستحلّ دماء أبنائها وخيرات أهلها».

ووقّع على البيان كل من: أيمن نور، ثروت نافع، طارق الزمر، حاتم عزام، سيف عبدالفتاح، عبدالرحمن يوسف، عمرو دراج، محمد محسوب، يحيى حامد.. ولفت الموقعون إلى أن هناك العديد من الموقعين على البيان من داخل مصر لكنهم يتحفظون على ذكر أسمائهم لأسباب أمنية.

وشهدت انتخابات المرحلة الأولى بـ١٤ محافظة مصرية تراجعاً غير مسبوق في أعداد المشاركين، وسط تقديرات تحدثت عن أن نسبة المشاركة تراوحت بين ٣,٦ – ٢٠٪، على الرغم من الحشد الإعلامي والسياسي للنزول للاقتراع على البرلمان، لاستكمال خريطة الطريق، التي أعلنها «عبدالفتاح السيسي» في ٣ يوليو ٢٠١٣م.■

في تصريحات خاصة لـ «المجتمع»:

إستراتيجية جديدة للحراك الطلابي في مصر خلال الفترة المقبلة

القاهرة: بدر محمد بدر

على مدى عامين كاملين، نجحت الحركة الطلابية في الجامعات المصرية في التنغيص على سلطات أمن النظام المصري، سواء عبر فعاليات قوية وهادرة داخل الحرم الجامعي وفي المدن الجامعية، يشارك فيها الآلاف من الطلاب والطالبات، إضافة إلى أعضاء في هيئات التدريس، أو من خلال الوقفات والسلاسل البشرية خارج الجامعات، في إعلان واضح لرفضها الانقلاب على إرادة الشعب.

واعتبر «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» أن الحركة الطلابية ضمن الأطر الأساسية التي يتحرك من خلالها لمناهضة السلطة العسكرية، التي اختطفت الرئيس المنتخب، وأهدرت إرادة الشعب في كل الاستحقاقات الانتخابية، وألغت البرلمان المنتخب، وعطلت الدستور، وذلك من خلال تأييدها ودعمها والدفاع عنها، وتخصيص أسابيع ثورية لتعظيم مشاركتها ونضالها.

وشكلت الجامعات الرسمية الحكومية صداعاً دائماً لأجهزة الأمن، والقوة الضاربة الرئيسة في الحراك الطلابي، بكثرة فعالياتها والحشود المشاركة فيها، وبرزت في المقدمة الجامعات الأربع الكبرى: الأزهر والقاهرة والإسكندرية وأسيوط؛ وبالتالي كانت الأكثر تعرضاً للتنكيل والقمع، كما شاركت الجامعات والمعاهد الخاصة أيضاً بجهد مميز في فعاليات دعم الشرعية ورفض الانقلاب.

وأصبح الحراك الطلابي الثوري القوي اليومي هو حديث الشارع ووسائل الإعلام؛ وهو ما دفع السلطات إلى المزيد من استخدام وسائل القمع، عبر إجراءات كثيرة، منها: الدخول المباشر لآلة القتل الأمنية للسيطرة على الموقف، وإشراك شركات الأمن الخاصة في عمليات خاصة داخل حرم الجامعات، ومروراً بالاعتقالات وحالات الاختطاف القسري والتعذيب في أماكن الاحتجاز، وانتهاء بالفصل من الدراسة، بل والمنع من القبول في التعليم الجامعي؛ وأدى القمع الذي تعرضت له الحركة الطلابية إلى استشهاد واختطاف واعتقال وتعذيب مئات الطلاب والطالبات، (تفاصيل أكثر في التقرير المنشور)، في سابقة لم تحدث في تاريخ مصر، حتى في زمن الاحتلال البريطاني.

وأمام هذا الاستنزاف المستمر للطلاب، الذين هم مستقبل مصر، كان لابد من رؤية جديدة لاستمرار النضال، تجمع بين ضمان الاستمرارية والاستعداد لطول المعركة، بعد أن اتضح أن معركة إسقاط الانقلاب ليست محلية فقط بل إقليمية ودولية، بما يعني أنها تحتاج إلى نفس طويل، لا يصلح معه الاشتباك اليومي المستمر.

وحول هذه الرؤية الجديدة يقول المتحدث باسم حركة «طلاب ضد الانقلاب» أحمد ناصف في تصريحات خاصة لـ «المجتمع»: عكفنا في الحركة خلال الفترة الماضية على إعادة النظر في مسارنا خلال العامين الماضيين، وعقدنا جلسات كثيرة للحوار والنقاش واستعراض البدائل المتاحة، وخلصنا إلى رؤية جديدة تأخذ في الاعتبار مستجدات الوضع وطول أمد المعركة، بعد أن اعتمدنا المواجهة المباشرة مع سلطات الانقلاب طوال العامين الماضيين، ورأينا أنها لم تعد مناسبة في المرحلة الجديدة.

ويضيف: خرجنا برؤية تعتمد على العمل الثوري في مسارين متوازيين؛ المسار الأول: النضال المستمر من أجل إيقاف تغول السلطة الحالية على المجتمع المصري ومقدراته، والمسار الثاني: الحفاظ على طليعة ثورية تنطلق من أجل تحرير هذا الوطن وإعدادها للموجات القادمة من هذا الصراع.

وحول أسس الرؤية الجديدة للحركة الطلابية خلال الفترة المقبلة قال ناصف: إن الحركة وضعت أربعة أهداف لفعالياتها ونضالها الثوري في المرحلة المقبلة، وهي:

١- الحفاظ على نواة صلبة من الحراك المستمر ضد سلطة الانقلاب، تحافظ على بقاء الحركة الاحتجاجية، وتكسر حاجز الخوف والرهبة في الشارع والمجتمع.

٢- الحفاظ على طليعة المواجهة من أبناء الحركة الطلابية، وإعدادها نفسياً وثقافياً ونضالياً لمرحلة وموجات ثورية قادمة، تواجه فيها هذه الطليعة الثورة المضادة، حتى تستعيد مكتسباتنا الثورية من جديد.

٣- توسيع شرائح التواصل المباشر مع المجتمع الطلابي بصفة خاصة، ومع المجتمع العام أيضاً، لمزيد من الحشد الثوري ورفع الوعي واستمرار النضال حتى استرداد الحق.

٤- الإيمان بشكل واضح بضرورة استعادة الاصطفاف الثوري بين أبناء ثورة ٢٥ يناير، الثابتين على نضالهم من أجل الحرية والكرامة، من أجل استعادة مكتسبات الثورة من أيدي الثورة المضادة.

ودعا ناصف في ختام تصريحه كل المناضلين من أجل مراجعة مساراتهم خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن الحركة الطلابية على استعداد تام لمناقشة رؤيتها مع كل أبناء الثورة، من أجل الاتفاق على رؤية نضالية مشتركة، يتحرك الجميع في إطارها.■

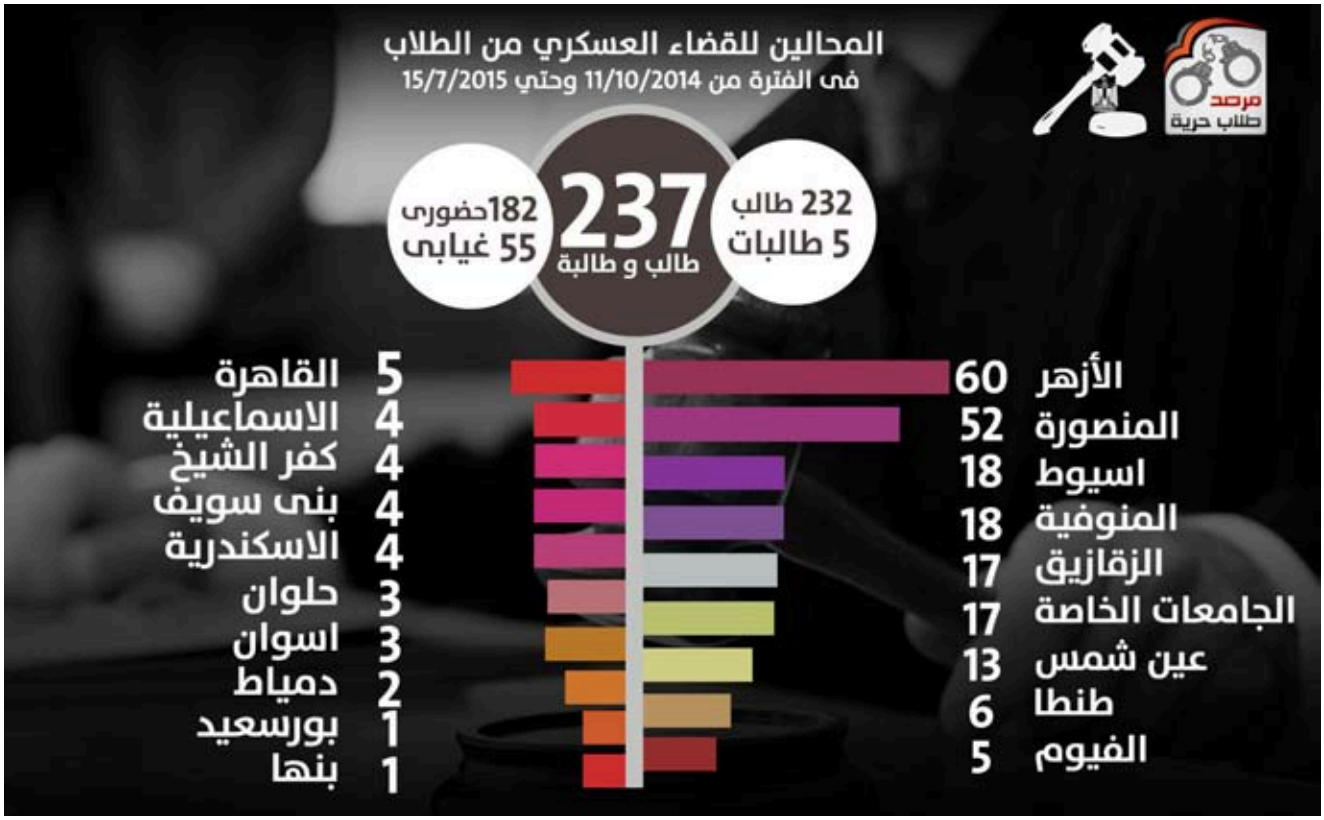

.. ومرصد طلاب حرية في تقريره السنوي:

21 شهيداً و1468 معتقلاً

حصاد عام دراسي في ظل حكم العسكر

.. وكان تقرير حقوقي، قد كشف تزايد حجم الانتهاكات التي تعرض لها طلاب الجامعات المصرية، طوال العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥م، من قبل أجهزة الأمن، سواء بالقتل، أو الاعتقال والتعذيب، أو الاختفاء القسري، وحتى الإحالة للمحاكم العسكرية، والفصل من الدراسة.

وأكد التقرير الذي صدر عن «مرصد طلاب حرية»، المعني بأوضاع الطلاب في الجامعات المصرية، أن أجهزة الأمن اغتالت ٢١ طالباً جامعياً، ثلاثة منهم في الفصل الدراسي الأول، و١٨ في الفصل الدراسي الثاني، وأضاف التقرير أن القتل تم بطريقة مباشرة أحياناً، وغير مباشرة في أحيان أخرى.

انتهاك بحق الطلاب

وذكر عدة حالات، منها حالة الطالب عمر شريف، الذي استشهد يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٤م، نتيجة إصابته بطلقات خرطوش أطلقتها قوات أمن الانقلاب أثناء فض تظاهرة بالمجمع النظري داخل جامعة الإسكندرية يوم ١٤ أكتوبر ٢٠١٤م، أدت إلى كسر بالجمجمة ونزيف بالمخ وفقد عينه اليمنى، ودخل على إثر إصابته في غيبوبة حتى ارتقى شهيداً.

ومنها حالة الطالب أحمد السعيد غانم، بجامعة بنها، الذي توفي نتيجة إصابته بطلق ناري في الرأس أثناء فض مسيرة بالمطرية يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤م، وأحياناً أثناء الاعتقال كما في حالة الطالب إسلام صلاح الدين عطيتو، الطالب

في ١٤ أكتوبر ٢٠١٤م قامت قوات من الجيش والشرطة بمحاصرة الجامعة من جميع المداخل، وقطعت خدمات الهاتف المحمول والإنترنت وقام أفراد الأمن الإداري، وأفراد من شركة الأمن الخاصة (فالكون)، بالاعتداء على الطلاب بالخراطيم والهراوات، مما أدى إلى حدوث إصابات بالغة في صفوف الطلاب.■

بلغ عدد المختفين قسرياً خلال العام الماضي ٢٣٥ طالباً وطالبة لم يتوصل أهلهم إلى أي تفاصيل عن أماكن احتجازهم حتى ظهروا بعد ذلك في النيابة أو المحاكم

١٤٦٨ طالباً وطالبة تم اعتقالهم خلال العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥م أخلي سبيل ٤٩١ منهم بعد أن وجهت لهم اتهامات عديدة

بهندسة جامعة عين شمس، الذي اعتقلته قوات الأمن من لجنة الامتحان، وبعدها تم العثور على جثمانه ملقى بصحراء التجمع الخامس.

الاعتقالات

وفي ملف المعتقلين، كشف التقرير أن عدد من تم اعتقالهم من طلاب وطالبات الجامعات خلال العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥م بلغ ١٤٦٨ طالباً، أُخلي سبيل ٤٩١ منهم، بعدما وجهت لهم عدة اتهامات بالتحريض على العنف، والتظاهر دون ترخيص، والانضمام لجماعة محظورة أقيمت على خلاف القانون، والاعتداء على قوات الأمن!

وجاءت جامعة الأزهر على رأس القائمة بعدد بلغ ٣٠٨ معتقلين، و٥٥ معتقلة، أُخلي سبيل ١٠٤ منهم، يليها جامعة الإسكندرية ١٥٢ معتقلاً، أُخلي سبيل ٣٤ منهم، ثم الجامعات والمعاهد الخاصة ١٣٣ طالباً و٨ طالبات، أُخلي سبيل ٣١ منهم، ثم جامعة المنصورة ١٠٠ طالب و١٦ طالبة، أُخلي سبيل ٥١ منهم، ثم جامعة القاهرة ٨٣ طالباً و٨ طالبات، أُخلي سبيل ٤٦ منهم.

الاختفاء القسري

ولم تتوقف الانتهاكات عند اعتقال الطلاب والطالبات، بل تعدت إلى ارتكاب جريمة الاختفاء القسري، مخالفة بذلك كل القوانين الدولية، حيث بلغ عدد المختفين قسرياً خلال الفصل الدراسي الأول ٥٠ طالباً، سرعان ما تضاعف العدد في الفصل الدراسي الثاني إلى حوالي ٢٣٥ طالباً وطالبة، لم يتوصل أهلهم إلى أي تفاصيل عن أماكن احتجازهم حتى ظهروا بعد ذلك في تحقيقات النيابة، أو مقرات المحاكمة، أو غير ذلك.

وذكر التقرير بعض أبرز حالات الاختفاء القسري، منها حالة الطالب المعتز بالله غانم، الطالب بكلية التجارة جامعة المنصورة، الذي اعتقل فجر يوم ٦ أكتوبر الماضي من منزله، وظل مكانه مجهولاً لمدة ٢٠ يوماً، حتى ظهر في نوفمبر ٢٠١٤م أثناء عرضه على النيابة، وتم توجيه العديد من التهم إليه.

جريمة التعذيب

وأكدت مصادر حقوقية تعرضه للتعذيب طيلة أيام تواجده داخل سلخانة قسم شرطة المنصورة، وأضاف التقرير شهادات لبعض حالات الاختفاء القسري، منها الطالب محمد أبو هشيمة، الطالب بالفرقة الأولى قسم مدني بكلية هندسة جامعة بني سويف، حيث قال والده: إنه تم اختطافه من قبل قوات الأمن من أمام كليته بدون إذن من النيابة أو توجيه تهم له في يوم ١٦ فبراير ٢٠١٥م، ليختفي الابن بعدها ١٣ يوماً لا يعلمون أين هو، وحينما قام الأب بعمل تلغراف للمحامي العام في المحافظة ليكتشف الأهل بعد ذلك وجوده في مديرية الأمن، لكنهم لم يسمحوا لهم بالزيارة أو رؤيته للاطمئنان عليه فقط، ولكن سمح لهم بإحضار الطعام والملابس وتسليمها لأجهزة الأمن، وتقوم هي بتوصيلها له، ولم يتسنَّ لهم الاطمئنان عليه أو على صحته.

وأكد التقرير أن التعذيب تجاه الطلاب المعتقلين أصبح منهجاً ثابتاً في السجون والمعتقلات والأقسام وكل أماكن الاحتجاز، وأن عدد الطلاب المعتقلين الذي وقعوا ضحية للتعذيب ليس بالقليل، دون أن تستثنى أي حالة من حالات الاعتقال من تعرضها لتعذيب ممنهج.

واستعرض التقرير بعض صور التعذيب، منها ما حدث مع الطالب أحمد الشرقاوي الذي أرسل خطاباً يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤م يروي فيه ما حدث معه منذ اعتقاله يوم ١٩ أكتوبر من داخل الحرم الإداري للجامعة، حيث تم إجباره تحت التهديد والتعذيب على الاعتراف بحيازة أسلحة ومفرقعات ووضعها بغرفة عميد الكلية، مشيراً إلى أنه تم بحقه وحق أحد زملائه من تعذيب وصل إلى حد التهديد بالاعتداء الجنسي لإجبارهم على الاعتراف بتهم معينة، أيضاً محمود معوض، المعتقل بمبنى مديرية أمن الإسكندرية، الذي تعرض للتعذيب الشديد بالضرب المبرح والصعق بالكهرباء بالطابق الرابع بمقر مديرية الأمن بالإسكندرية فيما يعرف إعلامياً بسلخانة الدور الرابع، والطالب عمرو عبدالعزيز الذي تعرض للضرب المبرح عدة مرات قبل وبعد ترحيله إلى سجن بنها لأداء امتحاناته؛ مما دفع الطالب للاعتذار عن أداء باقي الامتحانات تجنباً لعملية ترحيله.

وقال التقرير: إن ٥٩ معتقلاً حرموا من أداء امتحاناتهم خلال الفصل الدراسي الأول لأسباب واهية، وزاد هذا العدد في الفصل الدراسي الثاني إلى ٩٣ طالباً معتقلاً.

انتهاكات متعددة

وأشار التقرير إلى أن قوات أمن الانقلاب نفذت ما يزيد على ٦٠ اقتحاماً للحُرُم الجامعية، وقامت بالاعتداء على الطلاب بمساعدة الأمن الإداري للجامعات، حيث اقتحمت قوات أمن الانقلاب، على سبيل المثال، حرم جامعة الزقازيق في ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م مدعومة بالأمن الإداري، ومجموعة من البلطجية لتتصدى لتظاهرة طلابية مناهضة لحكم العسكر، وقامت بالاعتداء على الطلاب بالصواعق الكهربائية والهراوات واعتقال عدد منهم بشكل عشوائي.

> ٢٢٥ طالباً تمت إحالتهم للقضاء العسكري في الفصل الدراسي الثاني من العام الماضي بعضهم حكم عليه بما يقارب الـ٣٠ عاماً

وفي جامعة الفيوم قامت قوات الأمن في ٢٦ فبراير ٢٠١٥م بحصار الجامعة بما يقارب ١٠ سيارات مدرعة للجيش والشرطة، بالإضافة إلى ما يزيد على ١٠٠ فرد من الأمن، وفي جامعة الإسكندرية رصد التقرير بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٥م اقتحام قوات الأمن لكلية العلوم، وقامت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع لفض مظاهرة مناهضة للانقلاب العسكري.

ورصد التقرير تنفيذ قوات أمن الانقلاب، بمساعدة أفراد الأمن الإداري، لأكثر من ١٢٠ انتهاكاً بحق طلاب الجامعات والمعاهد، وأكد مساهمة عمداء الكليات ورؤساء الجامعات في الانتهاكات التي طالت الطلاب بإصدار قرارات الفصل التعسفي، وحرمانهم من استكمال دراستهم وحرمان بعضهم من السكن بالمدن الجامعية، وإجبارهم على الخروج منها، حيث تم فصل ٢٨٦ طالباً وطالبة، بواقع ١٩٩ طالباً وطالبة خلال الفصل الدراسي الأول، و٨٧ خلال الفصل الثاني، منهم ٩٧ طالباً وطالبة فصلوا فصلاً نهائياً.

المحاكمات العسكرية

وفي ملف المحاكمات العسكرية، أشار التقرير إلى أن العام الدراسي الأخير شهد ارتفاعاً كبيراً في إحالة الطلاب للمحاكمات العسكرية، وجاءت جامعة المنصورة في المقدمة بإحالة ٣٠ طالباً، ثم جامعة الأزهر ١٨ طالباً، ثم المنوفية ١٢ طالباً، ثم الزقازيق ٨ طلاب. وفي الفصل الدراسي الثاني، تضاعف العدد حيث وصل إلى ٢٢٥ إحالة للقضاء العسكري، وبعضهم حكم عليهم بما يقارب الـ٣٠ عاماً في انتهاك لكل القوانين الدستورية والأعراف الدولية.■

«وثيقة» الحوثيين تمنحهم حق الاستيلاء على أموال اليمنيين

عبدالملك شمسان

يواصل الحوثيون إجبار القبائل في المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم شمال اليمن على توقيع ما أطلقوا عليه «وثيقة الشرف القبلية»، في واحدة من الخطوات الرامية إلى تسوير منطقة سيطرتهم في المحافظات الشمالية من اليمن، إضافة إلى أهداف متعددة حسب ما تكشفه بنودها.

انطلقت الحملة بهدف جمع مليون توقيع حسب إعلان الحوثيين، محددة ساحتها بالعاصمة صنعاء، وصنعاء المحافظة، ومحافظة ذمار وعمران، لكنها تجاوزت هذا الإطار إلى أجزاء من محافظة إب وسط البلاد، والحديدة إلى الغرب، مثيرة ضجيجاً غير قادر بدوره أن يتجاوز صفة الضجيج.

تفتتح الوثيقة مبادئها بـ «مبدأ التكافل الاجتماعي» الذي ينص على إعلان «أننا على النهج الرباني المحمدي أمة واحدة قائمون وثابتون على مبدأ الإيواء والإيثار والإنفاق والجهاد..»، وهو النص الذي يبدو بمثابة إعلان الحوثيين وضع يدهم على الأموال، وأن ما يملكه كل شخص أو أي قبلية يصبح – بموجب هذا النص – حقاً للحوثيين متى رأوا حاجة لأخذه.

ويتأكد هذا بـ «مبدأ الغرم القبلي» في ذات الوثيقة؛ وهو المبدأ الذي يفرض على الجميع أن يلتزموا بـ «إحياء مبدأ الغرم القبلي والشعبي بالمال والرجال، وكل ما تحتاج إليه قوات الدفاع لردع الغزاة والمعتدين واستئصال مناشئ الشر والخطر الذي يهدد الوطن والأمة»، حسب نص الوثيقة.

وترمي الوثيقة في المبدأ الثاني المعنون بـ «إعلان البراءة» إلى إهدار دماء معارضي انقلاب الحوثي المؤيدين للشرعية والعمليات العسكرية لدول التحالف، مؤكدة أن كل القبائل ممثلة بمن حضر أو وقّع، عن نفسه وعلى من يليه، فإن «الحاضر يشمل الغائب بأن ذمم الجميع بريئة ووجوههم بيضاء من مرتكبي العدوان على اليمن والداعمين والمشاركين والمحرضين والمؤيدين له».

وتحت بند «العقوبات القانونية»، بوصفه المبدأ الثالث؛ «تطالب القبائل اليمنية السلطات الرسمية والقضائية بتطبيق القانون وإنزال العقوبات الرادعة ضد المشاركين في العدوان على اليمن والداعمين والمحرضين والمؤيدين له».

وبما تبدو به حياة «الرق والعبيد» هي أحسن الأحوال التي يمكن أن يعيشها في ظل حكمهم معارضوهم بعد تجريدهم من كل الأموال ومنعهم من التملك والتجارة والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية العامة، إذ نصت الوثيقة على أن تكون «العقوبات الرادعة» ضد هؤلاء وفق ما نصت عليه أحكام الشريعة الإسلامية، ووفق عدد من المواد الدستورية ذكرتها بأرقامها، مشيرة إلى ضرورة استحداث قانون ينص بوضوح على «تجريم الخونة والعملاء وتجريدهم من الحقوق المالية والوظيفية وتمثيل اليمنيين في أي من المحافل الرسمية أو الشعبية أو المشاركة في أي فعاليات أو تشكيل مكون شعبي أو اقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبأي شكل من الأشكال».

وزيادة في التفصيل والتوضيح، جاء المبدأ الرابع المسمى «العزل الاجتماعي» الذي ينص على إجماع قبائل اليمن «أن الخونة والعملاء مدرعون بالعيب وملبسون بالجرم والعار حتى وإن تمت أي تسوية سياسية وتلحق بهم العقوبات المتعارف عليها في الوسط القبلي، ومن ذلك عدم إيواء العائب ولا يقبل العائب في أي تعامل إلا عائب مثله، وأنهم مجردون من حقوق الأخوة والصحب والحمى والمغارم والمجورة والمحد والمواطنة وأي مكانة في المجتمع البتة، وأن فعلهم مساو لفعل القائمين بالعدوان ومشاركون في كل جريمة ارتكبت ضد اليمن واليمنيين، ويعد جرمهم المرتكب بغياً على الأمة كما هو في المصطلح الشرعي وأعراف القبائل وناموس العقلاء وكل منهم جار الطلق أي منفي من الأرض ما لم يؤخذ بناصيته».

وختام الوثيقة في المبدأ التاسع أن الوثيقة تعتبر بعد التوقيع «ميثاق شرف في السلم والحرب وسارية في كل ظرف وزمان».

تعز.. الطريق إلى صنعاء وجدار الصد عن عدن وباب المندب

أعلنت المقاومة الشعبية اليمنية في محافظة تعز سيطرتها على ٩٥٪ من المحافظة، إلا أن هذا الرقم بدا يركز على الكمية لا على النوعية، إذ إن نسبة الـ٥٪ المتبقية للحوثيين وحليفهم صالح تشمل جميع منافذ المدينة الرئيسة، إضافة إلى عدد من المواقع.

وتقوم الحياة في تعز على الماء الذي يصل إلى السكان بعربات نقل المياه من خارج المدينة، ولعب الحوثيون على هذه النقطة؛ فأطبقوا الحصار عليها ومنعوا دخول الماء إلى المدينة، ثم قاموا بتوسيع القرار ليشمل الغذاء أيضاً.

يتحدث سكان عن ناقلة ماء صغيرة سمح لها الحوثيون بالعبور في بداية الحصار، لكنهم يؤكدون أن الإفراج عنها جاء بعد أن صعد عليها أحد مليشيات الحوثي وتبول في خزانها!

وتناقل ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً جرى تصويره في أحد منافذ مدينة تعز، ويظهر مشادات وتراجعاً في الكلام بين مليشيات الحوثي المسؤولة عن المنفذ وامرأة لم تتمكن من الدخول وهي تحمل كيلو طماطم.

وتقول عجوز: إنها عزمت على زيارة أحد أبنائها في المدينة، وحملت له بيدها شيئاً من الدقيق في كيس بلاستيكي، وعلى مدخل المدينة عند نقطة التفتيش أخبرها الحوثيون بأوامر المنع، فأصرت على الدخول وظلت تستعطفهم وتستجديهم على أمل أن يرقّ لها أحدهم فيسمحوا لها بالدخول، وإذا هي بأحدهم ينفجر في وجهها وينتزع الكيس البلاستيكي من يدها وهو يمزقه وينثر الدقيق على الأرض.

وفي ١٢ أكتوبر تداعى ناشطون في محافظة إب المجاورة لتنظيم حملة إغاثة رمزية يكسرون بها الحصار على تعز، ويشجعون بها المبادرات الشعبية للتحرك من أجل هذه المدينة المنكوبة، لكن اللجنة المنظمة للفعالية تعرضت للاختطاف من قبل مليشيات الحوثي، ولا يزال أربعة من قياداتها الفاعلة مختطفين حتى كتابة هذا التقرير.

حاضنة المقاومة الشعبية

أُنهكت المدينة الحاضنة للمقاومة الشعبية والجيش الوطني، وأراد صالح والحوثي التقدم، وباتت تعز ليلة الأربعاء ٢١ أكتوبر مثخنة بالجراح جراء قصف صاروخي عنيف استهدفت به مليشيات صالح والحوثي مناطق مدنية في قلب المدينة، مخلفاً ٢١ شهيداً، و١٠١ مصاب، بينهم ١٦ طفلاً، و٦ نساء، حسب إحصائية لمؤسسة التوعية والإعلام الصحي.

اهتز اليمن لهول المذبحة، ولم تنغلق

الحوثيون يجبرون القبائل على توقيع وثيقة تخولهم قتلهم ومصادرة أموالهم

المقاومة الشعبية اليمنية تسيطر على ٩٥٪ من تعز

أفواه الذهول حتى شرع صالح والحوثي في مجزرة ثانية قبل مرور أربعة وعشرين ساعة، فشنّت مليشياتهم هجوماً صاروخياً جديداً على مناطق أخرى في المدينة، ذهب ضحيته ١١ شهيداً مدنياً بينهم نساء وأطفال.

صدر إعلان بالتقدم الميداني عقب ذلك القصف الصاروخي، لكن المفاجئ أن هذا الإعلان جاء من قبل المقاومة الشعبية لا من الحوثيين وصالح، إذ أعلنت المقاومة المدعومة من طيران التحالف سيطرتها على عدد من المواقع.

تزامن القصف الصاروخي مع الإعلان عن موافقة الحكومة على الحوار فيما يطلق عليه «جنيف ٢»، وكتب قيادي في صفوف صالح والحوثي على صفحته في «الفيسبوك» ليلة المذبحة الأولى أن من يتقدم الآن في الميدان سيحسم الأمر على طاولة الحوار في جنيف، وبدا أن كلامه تفسير للقصف الصاروخي على المدينة، وتشجيع في ذات الوقت لقوات ومليشيات صالح والحوثي لإحراز أي تقدم ميداني قبيل جنيف، فيما يلقي البعض باللائمة على أطراف دولية كبرى، معتبرين صمتها المريب عن هذه المجازر بحق المدنيين دليلاً ينم عن رضاها بهذه الضربات الصاروخية العشوائية التي يصحبها شحن مناطقي وطائفي حاد وكثيف يخدم أجندتها الرامية إلى التقسيم المستقبلي لليمن على أسس مناطقية ومذهبية.

خارج المدينة، يستميت الحوثيون وصالح جنوب المحافظة في محاولة للسيطرة على جبل «راسِن»، وهي الجبهة التي لجؤوا إليها رغم تكبدهم خسائر كبيرة في منطقة «الوَازِعيَّة» بالقرب من «راسِن».

الحوثي يغلق كل القنوات ويبقي على قناته «المسيرة»

في شارع «هائل سعيد» وسط العاصمة صنعاء، يجلس أحد الزبائن ليتناول كوب الشاي في «كافتيريا الهنا»، فيما قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين تعرض خطاباً معاداً لزعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، يسمع أحدهم بالجوار يتذمر بصوت غير مسموع، يدنو منه ويسأله: لماذا لا تطلب تغيير القناة طالما أنها لا تعجبك؟ ويتفاجأ بالآخر يدنو منه أكثر ويخبره هامساً: إن عدداً من مليشيات الحوثيين قدموا إلى هذه الكافتيريا قبل فترة وهددوا صاحبها بإحراقها إذا قام بتشغيل أي قناة غير القنوات التي تتبعهم؛ قناة «المسيرة» الحوثية، «اليمن اليوم» التابعة لعلي صالح، «الميادين» اللبنانية المؤيدة لهم.

ثلاث دقائق على طاولة في كافتيريا شعبية تختزل وضع حرية التعبير والحريات الصحفية في حقبة الحوثيين منذ اجتياحهم صنعاء بالتحالف مع صالح في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

في ٢٥ أكتوبر الماضي نظمت نقابة الصحفيين اليمنيين بصنعاء فعالية تضامنية مع الصحفي محمود ياسين الذي اختطفه الحوثيون وثلاثة آخرين خلال إعدادهم لما عرف بـ «مسيرة الماء»، وهي الفعالية التي أرادوا منها تنفيذ عمل رمزي يوصل الماء إلى مدينة تعز المحاصرة.

وقد اقتحم المسلحون الحوثيون في صنعاء منزل الصحفي سعيد ثابت سعيد، مدير مكتب «الجزيرة» الإقليمي، وكيل أول نقابة الصحفيين اليمنيين، وعبثوا بمحتوياته رغم أن سعيد ثابت قد غادر صنعاء منذ اقتحام مكتب «الجزيرة» في صنعاء قبل أشهر، وقبل هذا بيوم، أصدرت أسر الصحفيين المختطفين لدى الحوثيين بلاغاً صحفياً يؤكدون فيه عدم سماح الحوثيين لهم بزيارة أقاربهم بناء على توجيهات عليا، ولا يزال الصحفيون التسعة المذكورون في البلاغ محتجزين لدى الحوثيين منذ اختطافهم في ٩ يونيو ٢٠١٥م.

رغم ذلك، يبدو حال هؤلاء التسعة أفضل من حال زميلهم وحيد الصوفي الذي اختطفه الحوثيون في ٦ أبريل ٢٠١٥م ولم يكشفوا عن مكان سجنه حتى الآن، ويخشى أهله أن يكون قد تعرض للتصفية، خاصة وأن الحوثيين قاموا بتصفية اثنين من الصحفيين بإيداعهم سجناً في موقع معرض للقصف الجوي من قبل طيران التحالف في محافظة ذمار، وتعرض الموقع للقصف وظل الحوثيون يمنعون الناس من انتشال جثث الضحايا من تحت الأنقاض لأسبوع كامل قبل أن يستخرجوا جثة الصحفي الشهيد عبدالله قابل، وزميله الشهيد يوسف العيزري.

لم تبق قناة تلفزيونية أو إذاعية تعمل في صنعاء سوى قنوات الحوثي وحليفه صالح، وجميعها تعرضت للاقتحام الحوثي المسلح، وذات الأمر ينسحب على الصحف والمجلات باستثناء أسبوعية «الثوري» التابعة للحزب الاشتراكي، وأسبوعية «الوحدوي» التابعة للحزب الناصري، وهما الصحيفتان اللتان استبقاهما الحوثي لأهداف سياسية معينة، مع استهدافه لهما بأشكال التضييق.

وبالنسبة لمراسلي وسائل الإعلام الخارجية، لم يبق منهم في صنعاء سوى مراسلي الوسائل الخارجية الإيرانية أو الموالية لإيران، واضطر الصحفيون العاملون في المواقع الإلكترونية إلى إغلاق مكاتبهم والعمل من المنازل، ثم اضطروا مع اشتداد الحملة الحوثية لمغادرة صنعاء والانتقال إلى خارج البلاد، أو إلى المناطق التي لم يتمكن الحوثي من دخولها أو الاختفاء.

ولا يستطيع المتابع أن يصل إلى هذه المواقع على الإنترنت إلا عبر برامج وتطبيقات كسر الحجب بعد قيام الحوثيين بحجب جميع المواقع باستثناء التابعة لهم وحليفهم صالح، وزادوا على ذلك بتخفيض سرعة الإنترنت إلى أدنى المستويات عبر الشركة المشغلة للخدمة.■

تعز ثم صنعاء

تمكنت مليشيات الحوثي وصالح من اختراق طولي للمناطق الواقعة بين جبال الوسط في تعز، والخط الساحلي الذي يسيطر عليه الجيش الوطني المؤيد للشرعية، وهو الطريق الذي عبرت منه المقاومة الشعبية الجنوبية والقوات الإماراتية لتحرير ميناء المخا الإستراتيجي المطل من غرب مدينة تعز على باب المندب.

ويعد جبل راسن في تعز، أحد جبال تعز التي تستطيع العين المجردة أن تشاهد منها أضواء «البُرَيْقَة» التي تتخذها قوات التحالف في عدن مقراً لها، وتشاهد بها من الجهة الثانية فنار جزيرة ميون والسفن التي تعبر باب المندب، وكما يتفق المحللون على استحالة تحرير صنعاء قبل تحرير تعز، فكذلك الحديث عن تأمين عدن وخطوط الملاحة الدولية في باب المندب قبل تحرير تعز يبدو – أيضاً – سابقاً لأوانه.■

أوقف مسجداً

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
من بنى مسجداً يذكر الله فيه بنى الله عز وجل له بيتاً في الجنة. «النسائي»

يُصرف من ريع هذه الوقفية على خدمة بيوت الله تعالى بناءً وترميماً حيثما دعت الحاجة لذلك.

يمكن التبرع بقيمة السهم مباشرة أو بالاستقطاع الشهري على دفعات

دفعة واحدة:	1000 د.ك
دفعتان:	500 د.ك
5 دفعات:	200 د.ك
10 دفعات:	100 د.ك
50 دفعة:	20 د.ك

يصدر للمتبرع شهادة عضوية له أو لوالديه أو لمن يريد

بفضل الله تم في العام 2012 - 2014 م:

بناء **52** مسجد في **25** دولة
بتكلفة **590,000** د.ك

1 888 808 khaironline.net
@khaironline

الرحمة العالمية
RAHMA INTERNATIONAL
جمعية الإصلاح الاجتماعي
التميز في العمل الخيري

تونس: انشقاقات داخل الأحزاب وأزمات اقتصادية واجتماعية

تونس: عبد الباقي خليفة

وضع سياسي صعب، تمر به تونس، ووضع اقتصادي يخفف من حدته التفاؤل بالأفضل في المستقبل، دون أن تكون المؤشرات واضحة الدلالة بقينية الثبوت، وتهديدات أمنية جعلت الفنادق مرتعاً للفراغ، وانخفاض في منسوب السياحة بنحو ٦٠٪، علاوة على قلاقل على مستوى التعليم الابتدائي، والأعمال الخاصة، والمجال الديني، حيث تم إعفاء عدد من الأئمة، وهو ما زاد من حدة الاحتقان الاجتماعي، وأخذ ذلك بعداً سياسياً، وهناك من يربط بين تلك الإجراءات ومحاولات إسقاط حكومة حبيب الصيد.

الوضع السياسي

الوضع السياسي في تونس معقد، سواء على مستوى الحكومة، أو الائتلاف الحاكم، أو المعارضة، أو الأحزاب المشكّلة للحكومة، والأحزاب التي خارجها فلا يزال قادة حزب نداء تونس يخوضون معركة صراع الديكة، وكل لقاء يعقده الحزب يزيد من الانقسامات داخله، وهو ما كشف عنه اجتماع جربة الأخير، وتصف إحدى الصحف الموالية لنظام «بن علي»، وانحازت للثورة المضادة بعد ١٤ يناير والمقربة حالياً من «نداء تونس» الوضع من خلال افتتاحية بعنوان «نداء الأمل والحلم.. نداء الخيبة والندم»، وتصف ما يجري داخل حزب النداء بأنه صراع يلد آخر، تجاذبات، وتراشق بالتهم، مشادات، ومعارك وحروب مواقع لا تنتهي.

فالحزب الذي يحظى بأكبر عدد من المقاعد داخل البرلمان مهدد بالانقسام، لا على مستوى القواعد والقيادات فحسب، بل على مستوى نوابه في البرلمان أيضاً، فهناك من يقف إلى جانب أحد الغريمين، الأمين العام لحزب نداء تونس، محسن مرزوق، ونائب رئيس الحزب، حافظ قايد السبسي.

ومن الواضح أن هذا الصراع انعكس على الحكومة، والائتلاف الحاكم والمكوّن من ٤ أحزاب، هي نداء تونس، وحركة النهضة، والمبادرة، والوطني الحر، إذ لا تزال القيادات المتنفذة في النداء تحاول أن تفرض أجندتها على حكومة حبيب الصيد، لتعيين المقربين منهم في مفاصل الدولة، كما حدث مؤخراً بعد تعيين المسؤولين في المحافظات وفي المحليات الأخرى، مما أدى لغضب الأحزاب الأخرى، التي علّقت تأييدها للحكومة، مثل الوطني الحر.

أما على مستوى المعارضة، فهناك انشقاق صامت في الجبهة الشعبية اليسارية، كما أن حبل التواصل، بين الوطنيين الديمقراطيين، والحزب الشيوعي، مقطوع، فقد شهدت الجبهة تلاسناً بين طليقة شكري بلعيد بسمة الخلفاوي، والأمين العام للحزب الشيوعي، حمة الهمامي، وفي ١٩ أكتوبر، عقد الوطنيون الديمقراطيون، مؤتمراً صحفياً باسم حزبهم، وليس باسم الجبهة الشعبية، مما يؤكد القطيعة التامة بين أهم مكوني

الجبهة، كما أن هناك استقالات وتوترات في بقية الأحزاب وتشتتاً على مستوى المعارضة.

وقد انعكس هذا الخلاف على الوضع الأمني أيضاً، فقد تعرّض القيادي في حزب نداء تونس رضا شرف الدين لمحاولة اغتيال، وهو أحد أكبر ممولي قناة التاسعة، التي يديرها الإعلامي معز بن غربية، الموجود حالياً في سويسرا، وبعد اكتشافه محاولة لاغتياله، هدد بكشف أوراق أمنية خطيرة، بمن في ذلك هوية من وقف وراء اغتيال شكري بلعيد، في فبراير ٢٠١٣ م، ومحمد البراهمي في يوليو من نفس العام، وقد ربط البعض محاولة اغتيال شرف الدين بالصراع على خلافة الباجي قايد السبسي، الذي ترجح مصادر من داخل الحزب، عدم إكماله فترة رئاسته التي تنتهي في عام ٢٠٢٠م بسبب المرض، وإمكانية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في تونس، وهي فرضية قائمة.

الوضع الاقتصادي

تحديات كبيرة تواجهها ميزانية تونس لسنة ٢٠١٦م والتي تم إرسالها إلى مجلس نواب الشعب لإقرارها قبل نهاية العام الجاري، وبعيداً عن الشعارات والأهداف التي اتسمت بها ورقة الميزانية، التي اطلعت عليها «المجتمع» تبقى الأرقام الحقيقية الصحيحة هي المعيار الحقيقي للوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي في تونس.

فحجم ميزانية تونس، لسنة ٢٠١٦م قبضاً وصرفاً، كما تحدث عنها وزير المالية سليم شاكر، في مؤتمر صحافي، يقدر بـ ٢٩,٢٥٩ مليار دينار، أي بزيادة قدرها ٧,١٪ عن السنة الماضية، وهناك نسبة نمو متوقعة لن تزيد في أقصى الحالات عن ٢,٥ ٪، بينما ستكون نسبة العجز حوالي ٣,٩ ٪، وذلك بناءً على فرضية تحقيق نسبة النمو المرجوة، وتوقع شاكر، تثبيت سعر برميل النفط في حدود ٥٥ دولاراً، ومستوى سعر الدولار بـ١,٩٧٠ دينار - الدينار ألف مليم - والتي في صورة تحقيقها ستؤمن الخروج من حالة الانكماش الاقتصادي. أما في صورة حدوث مفاجآت تناقض التوقعات والفرضيات، فإن الوضع سيزيد سوءاً.

وتبدو الأهداف التي أعلن عنها شاكر، أقرب للأماني، وفي أقصى الحالات للتوقعات ومنها، التحكم في كتلة الأجور - ٦٠٪ من الناتج الخام - ومواصلة إصلاح منظومة الدعم - صناديق الضمان الاجتماعي، ودعم السلع الأساسية مهددة بالإفلاس - والترفيع في ميزانية التنمية - سنرى حجمها مقارنة بمجالات أخرى في الأسطر التالية - والزيادة في المداخيل الجبائية - نسبة الاقتصاد الموازي في تونس ٥٠ ٪ حسب الأرقام الرسمية، وهي تزيد عن ذلك - والمحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة مهددة ومرشحة للتوسع - وهي أهداف كما ذكرنا أقرب للأماني منها للإجراءات الناجزة.

ما عدا التخفيض في سعر لتر القازوال بـ٥٠ مليماً، والبنزين بـ٢٠ مليماً في حين كان الناجز الخاص بوزارة الداخلية والدفاع في حدود ١٧٪ من مجمل الميزانية، بينما نفقات التنمية لن تتجاوز ٥٤٠٠ مليون دينار، ويقال: إن هناك مشاريع جديدة بقيمة ٢٨٠٠ مليون دينار، ومن بين أكثر من ٨٠٠ ألف عاطل عن العمل، فإن الوزير قد تحدث عن ١٥,٨٠٠ وظيفة جديدة في العام القادم فقط ، منها ٥٢٠٠ وظيفة في وزارة الداخلية، و٦,٥٠٠ وظيفة في وزارة الدفاع، ١١٠٠ وظيفة في وزارة العدل، و٢٧٠٠ وظيفة في وزارة الصحة، و١٩٠ وظيفة في وزارة الشؤون الاجتماعية، بينما لم تتجاوز قيمة الدعم المخصصة للمواد الأساسية للعام القادم حدود ١٦٠٠ مليون دينار.

أرقام هزيلة تعكس وضع البلاد التي لن تتجاوز نسبة النمو فيها هذا العام الـ٠,٥٪، وقد احتج الاتحاد العام التونسي للشغل على عدم تزويده بنسخة من تقرير الميزانية. وصدر تقرير لمنظمة دولية يتحدث عن تصدر تونس للدول الأكثر بؤساً في العالم، وفق تقرير لقناة «فرانس٢٤».

الوضع الاجتماعي

إذا أخذنا التقرير الشهري للمنتدى الاجتماعي الاقتصادي، فإن تونس شهدت أكثر من ٣ آلاف تحرك احتجاجي، وأكثر من ٦٠٠ حالة انتحار في الشهور العشر الأولى من هذا العام، وقد جاء في تقرير شهر سبتمبر، الذي تم عرضه في مؤتمر صحفي، أنه تم تسجيل ٣٩٨ تحركاً احتجاجياً فردياً وجماعياً، مقابل ٢٧٢ تحركاً خلال شهر يوليو، و٢٧٥ تحركاً خلال شهر أغسطس، أي بزيادة في حدود ٤٥ ٪ في شهر سبتمبر مقارنة بالشهرين السابقين، وتفاقمت الاحتجاجات الاجتماعية في تونس خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ م، بزيادة ٤٥ ٪ عن الشهرين السابقين.

وقال المشرف على المرصد الاجتماعي التونسي، عبدالستار السحيباني: توقعنا الزيادة، للعطلة الصيفية، وشهر رمضان، والعطلة السنوية، والتوقيت الصيفي، وحالة الطوارئ التي لا تزال مستمرة، ثم تمت بالعودة المدرسية في شهر سبتمبر، والموسم الرياضي، وما أثاره قانون المصالحة الاقتصادية من تجاذبات وردود أفعال سياسية واحتجاجات، علاوة على موجة الإضرابات التي عرفها قطاع التعليم الأساسي والاحتجاجات الاجتماعية التي تم تسجيلها في عدد من المناطق.

وقد شن ناشطون في المجتمع المدني التونسي، وخبراء في الاقتصاد حملة ضد الاتفاقات الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي، عشية توقيع تونس لاتفاق التبادل الحر والشامل مع الاتحاد الأوروبي، والذي يقولون: إنه يفتقد إلى شرط التكافؤ وخدمة مصلحة الطرفين، ويحمّلون تلك الاتفاقات المسؤولية عن البطالة والمديونية وتراجع قيمة الدينار التونسي، وتدهور الصناعات والزراعة في تونس.

وقال الخبير الاقتصادي جمال العويديدي: خسرنا ٥٥ ٪ من النسيج الاقتصادي، من جراء المنافسة غير المتكافئة، فهناك عملية إغراق للسوق من قبل الاتحاد الأوروبي.

وأردف: خسرنا أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل شملت طاقات كبيرة، وذلك في ميادين صناعة النسيج والملابس والجلد والأحذية والصناعات الكهربائية، كما أننا نخسر ملياري دينار كل سنة، وذلك من خلال تقييم شمل سنوات ١٩٩٦ و٢٠٠٨م، وفق معهد الدراسات الإستراتيجية، وقد ضمت هذه الخسائر قطاعات صناعة الإسمنت، والبنوك إلى درجة أصبحت فيها الدولة عاجزة عن إصلاح المدارس فضلاً عن بنائها.

وضع صعب يهدف لإسقاط حكومة حبيب الصيد، لأجل تنفيذ أجندة أطراف داخلية وخارجية، لخلق الفوضى لضرب الثورة التونسية، والسعي إلى العودة بتونس لما قبل ١٤ يناير ٢٠١١ م، على غرار دول أخرى شهدت نفس المصير، وتعيش بئس المصير في الوقت الحالي.■

العراق.. الطريق إلى المجهول والفعل المطلوب

د. مهند العزاوي

يدخل العراق منطقة الارتياب (اللايقين) التي رسمها صناع القرار الأمريكي للعراق بعد أن ارتكبوا خطيئتين بحقه؛ الأولى: قرار غزو العراق من قبل الرئيس الأمريكي «بوش» دون مبررات قانونية خارج الشرعية الدولية، تخطى بذلك معايير القانون الدولي والقواعد الآمرة والتوازن الدولي والأمن والسلم الدوليين، بعد أن شرعت منظومته بتفكيك الدولة العراقية وحل مؤسساتها العسكرية واستبدالها بمليشيات طائفية قادمة من الشرق، وبذلك جرى العمل على إرساء نظام دولة الطوائف والمذاهب والأقليات، وهنا برز مسرح الحرب الديموجرافية من أوسع أبوابها.

العالم العربي أمام عملية استنزاف منظمة لرأس المال الاجتماعي العربي الإسلامي

وأردف الرئيس الأمريكي «أوباما»، الحائز على جائزة «نوبل» للسلام، بالخطيئة الثانية المعتمدة على عقيدته السياسية؛ حيث إنه مهووس بالتحالف مع إيران وإعطائها دوراً ما فوق الإقليمي بدأ من العراق، وتجلى بمنحها الموافقة الدولية على الحيازة النووية.

وبعد أربع سنوات من الانسحاب الأمريكي من العراق، وترسيخ مقومات ظاهرة «المليشيا سلطة» لنشهد ظاهرة وليدة لها تناسل وانشطار وانتشار التطرف الطائفي في أهم وأدق منطقة بالعالم والشرق الأوسط والعالم العربي، وبعد انهيار مقومات الدولة ومنظومتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بعد يونيو ٢٠١٤م، تجلت عورات الحكم الطائفي لعشر سنوات الذي دعمه المجتمع الدولي بكل قوة لتهديم العراق كدولة.

واليوم بعد الانهيار الشامل واستنزاف منظم للموارد البشرية والمالية وعسكرة المجتمع، وتدخل الدول الإقليمية والعالم برمته لمحاربة الإرهاب في العراق، نرى لهفة روسية للمشاركة ضمن تجمع الأضداد على مسرح العراق، بعد فشل الدور الإيراني بشكل واضح في العراق وسورية، وحولت هذه الدول إلى طوائف متحاربة ومذاهب مسلحة، ما ستفعله روسيا أكثر مما فعلته أمريكا وحلفاؤها حربياً؟ ورغم التقدم العلمي والتطور لا يزال بعض من قادة دول العالم الكبرى يتعامل مع العرب بعقلية الحروب المقدسة ذات الطابع المهلك.

مغنّية الحي لا تطرب

بات من الواضح أن ملف العراق ملف محظور لا يتدخل في شأنه العرب عموماً، ويعد خطأً أحمر، كما أن الإسهاب في التاريخ المعاصر لم يعد ينفع لأن المحظور قد حصل، وقد حذرنا عام ٢٠٠٨م في بحوث ودراسات ومقالات متعددة من خطورة إذكاء الحرب الديموجرافية عبر محور سمة الحرب المعاصرة بعنوان «الحرب الديموجرافية السلاح السري لتفكيك العالم العربي»، ونشر بشكل واسع، ولم ينظر له صناع القرار كنوع من التعالي والغرور «مغنية الحي لا تطرب»، وكذلك حذرت – باحثاً – وفقاً للبعد الإستراتيجي في كتاب لم يرَ النور لأسباب مجهولة، حيث ناقشت أثر وخطورة تمدد القوى اللامتناظرة (المليشيات الطائفية والتنظيمات المسلحة) عام ٢٠١١م في كتاب للمعهد العربي «تسليح أقطار الوطن العربي» من خطورة تنامي موجات التطرف المسلح والتمدد للقوة اللامتوازية، واتساع مناطق الاستهداف المقبلة التي ستلحق دول آمنة بالمسرح الحربي المركب والزاحف في العراق، وتم تجاهله لأنه لا يروق لذوي البهرجة البحثية الفارغة من الباحثين عن الإطار البراق والجوهر الزائف.

وها نحن اليوم نفقد أربع دول عربية تندثر فيها الدولة، وتتصدر السلطة تنظيمات ومليشيات متطرفة تهيمن على

مقدراتها بعد أن كانت محاور جيوسياسية فاعلة؛ العراق، وسورية، واليمن، وليبيا، وبلا شك أن هذه الظاهرة قابلة للتمدد، ومن الصعب التكهن أين ستقف في ظل التناسل والانشطار لموجات التطرف المتفاعلة مع منطقة الارتياب الشرق أوسطي في ظل خلاف واختلاف عربي مخيف، وقد استغلها الفاعلون لتغيير خرائط المنطقة السياسية لواقع سياسي جديد ينطوي على كوارث قادمة.

ولعل التاريخ وأرقامه والمؤشرات الرقمية للضحايا بالملايين من النزوح والتهجير والقتل وهدر الموارد البشرية والمالية والمادية والبنى التحتية للدول المنهارة؛ تؤكد أننا أمام عملية استنزاف منظم لرأس المال الاجتماعي العربي الإسلامي بعد فقدان النظام والقواعد الآمرة بشكل مريع.

مشاريع التقسيم

تكررت المقالات والتقارير المصورة والمكتوبة عن تقسيم العراق وسورية بغية هيكلة العقول حول المرحلة القادمة لتحقيق الأرصدة السياسية التي رسمتها السياسة الدولية التي تستهدف تفكيك الدول العربية إلى دويلات طائفية متناحرة على النفوذ والمال والسلطة، وكما جرى صناعة بيئة دينية طائفية محتربة تعسكر المجتمعات والطوائف والمذاهب في حرب المائة عام كما وصفوها، وبات من الصعوبة التكهن بحدود لهيبها ونتائج حروبها حتى الآن.

منذ عام ٢٠٠٦م ذهب «جو بايدن»، نائب الرئيس الأمريكي ومسؤول ملف العراق، لطرح مشروعه تقسيم العراق لدويلات طائفية قومية ثلاث؛ دولة شيعية، وأخرى سُنية، وثالثة كردية، وحاز مشروعه على موافقة الكونجرس كمشروع غير ملزم بما يشابه مشروع تحرير العراق عام ١٩٩٨م، وقد حصل كلاهما الغزو والتقسيم، ولعل اللافت للنظر أن يكون مسؤول ملف العراق «جو بايدن» صاحب مشروع تقسيم العراق وليس صدفة طبعاً، بل إنه نسق الفعل الملموس خصوصاً عندما يصمت العالم ومنظماته والإدارة الأمريكية ودوائرها على انتهاكات حقوق الإنسان والمواطنة في العراق لعقد كامل.

وقد أبرزت قناة «الجزيرة» الدموية الطائفية عبر برنامج «الصندوق الأسود» الذي استعرض سمات جمهورية الرعب يديرها إرهابي عتيد لسنوات بدعم دولي ومساندة عربية! ولا يزال البعض من ساسة الغفلة يصرحون بأن العراق أصبح ديمقراطياً، وهو يسبح في أنهار الدماء اليومية، وخزينته سرقت بكافة الوسائل والطرق، وحدوده السياسية مباحة للخصوم كافة.

إفراغ الديموجرافية العراقية

نعم، إن واقع التقسيم قد حصل بالفعل، وأذكر دراسة لمركز سابان معهد بروكنز عام ٢٠٠٨م كانت بعنوان «التقسيم السهل للعراق الخطة ب»، وهي تناقش تنفيذ مشروع «جو بايدن – غليب»، وتقف أمام صعوبة التفكيك الديموجرافي كون العراقيين متسقين بالعراق كوطن، وهناك مصاهرة وتقارب وتماسك بين مكونات المجتمع العراقي، وتبحث الدراسة كيفية منحهم هويات وتخطيط الحدود وتقاسم النفط.. إلخ، وتحقق ذلك بالفعل من خلال انتخاب الأدوات السياسية الطائفية المتميزة بالجهل والتزوير والفشل في سدة السلطة، وقد تحقق هذا المشروع بشكل سريع يفوق تصور صناعه، خصوصاً بعد عمليات التهجير القسري والهجرة المنظمة للعراقيين، وإفراغ العراق من الكتلة البشرية الحيوية، وهو أمر مدبر.

ولعل أكثر شيء لفت نظري بالدراسة هو تفويض الأمم المتحدة أو الجامعة العربية لتقسيم العراق! وهنا السؤال: إن تقسيم العراق الذي يشكل صمام أمان المنطقة برمتها يعد القنبلة الديموجرافية والسياسية التي ستصيب كافة الدول العربية؛ لماذا يترك العراق لخصمه التقليدي إيران الذي يعمل على إضعافه وتمزيقه بدعم ومباركة دولية وقبول عربي؟ رغم أن الماكينة الإيرانية لم تقف حد العراق، بل إنها بلغت باب المندب والمتوسط والمغرب العربي! باستخدام العقيدة الطائفية لهدم المجتمعات العربية وإزاحة الدول الفاعلة.

العراق على فوهة بركان

سؤال يتكرر من قبل الجميع وخصوصاً العراقيين الذين أصبحوا فوق فوهة بركان يقذف بحممه من كل مكان: ما العمل؟ سؤال يستحق تأملاً ووقوفاً، والرد عليه صعب وليس مستحيلاً.

سبق أن طرحنا خارطة طريق لحل أزمة العراق، وأيدها غالبية النخب العراقية والشخصيات والأكاديميين والرأي العام عام ٢٠١٠م، ولم ترَ النور؛ لأنها تتعارض مع سياسات إقليمية وأدواتها المحلية المسلحة والسياسية وجيوش الحواشي المنتفعة، ولعل الحل يبدأ بتطبيق العدالة الدولية، وإعادة رسم المسارات السياسية في العراق نحو وطن للجميع وليس لطائفة أو قومية ما، خصوصاً أن المنظومة السياسية التي جلبتها الولايات المتحدة ووكلاؤها الإقليميون المستأثرون بالمناصب والسلطة هم جزء من المشكلة وليسوا جزءاً من الحل، وليس صعباً أن نعيد تشكيل النظام السياسي بدماء جديدة وطنية ليست طائفية، تأخذ على عاتقها إصلاح شؤون البلاد والعباد للخروج من منطقة اللايقين أو المجهول، كون الحل للمنطقة برمتها يبدأ من العراق وليس من موقع آخر كونه العصب المحوري في الأمن القومي العربي والسلم والأمن الدوليين.■

تكرار المقالات والتقارير المصورة عن تقسيم العراق وسورية تهدف لهيكلة العقول حول المرحلة القادمة

تقسيم العراق قنبلة ديموجرافية ستصيب كافة الدول العربية

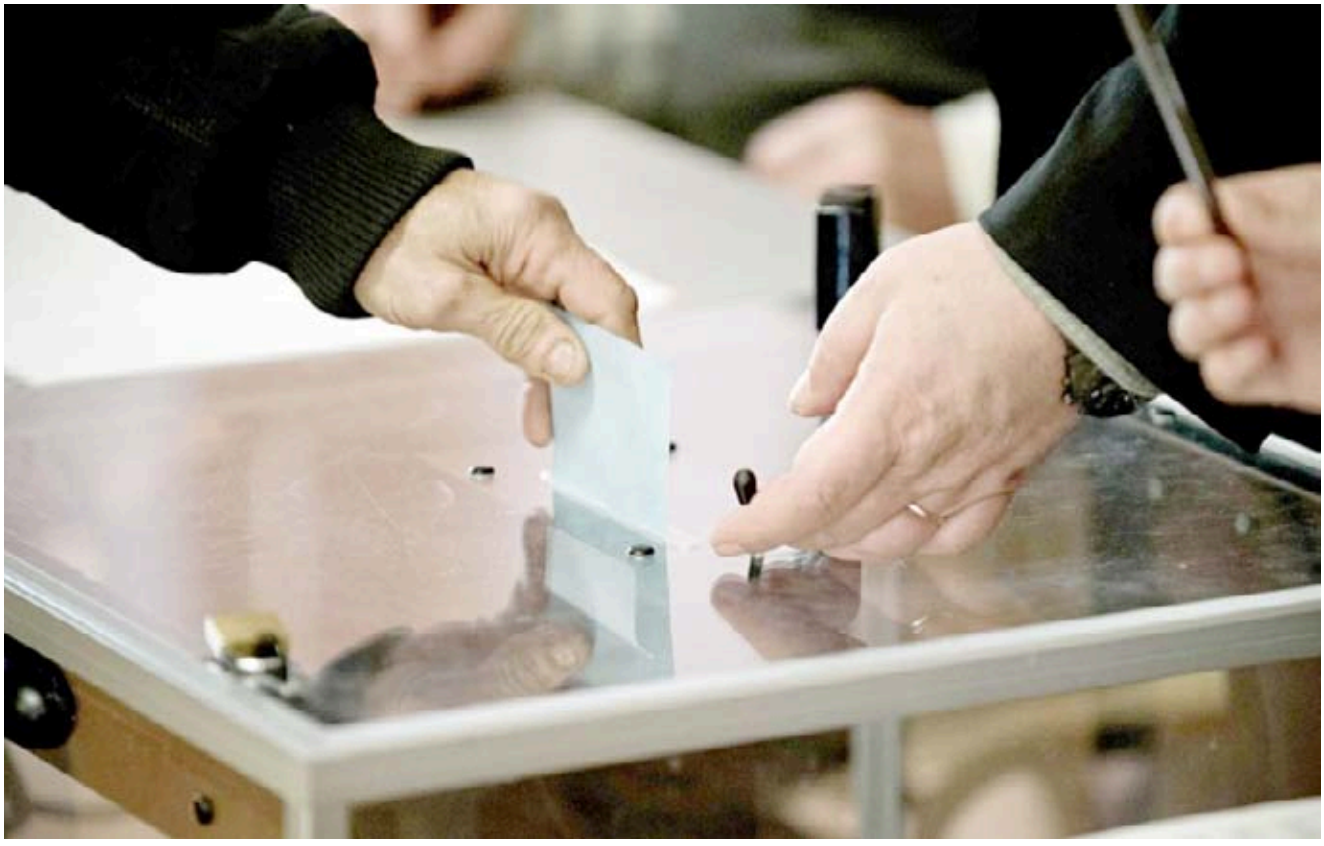

الانتخابات المحلية المغربية وتشكيل مجلس المستشارين..

جولة قوية بين المدافعين عن تجربة ديمقراطية استثنائية وقوى التحكم والسلطوية

الرباط: خاص «المجتمع»

عاد مصطلح «التحكم» للتداول بقوة في المشهد السياسي المغربي، بعد انتهاء أول تجربة انتخابات محلية جرت طيلة شهر سبتمبر وأكتوبر الماضيين، وفي عهد حكومة يقودها منذ أربع سنوات حزب «العدالة والتنمية» ذو المرجعية الإسلامية، وفي ظل دستور جديد بضمانات ديمقراطية ودستورية غير مسبوقة.

ورجعت الأسئلة القديمة ذاتها لتطرح من جديد؛ هل تتقدم المملكة المغربية في اتجاه تشكيل تجربة ديمقراطية حقيقية تشكل الاستثناء في المنطقة ما بعد «الربيع العربي»، أم هذا «التحكم» الذي يريد إعطاب الانتقال الديمقراطي في المغرب، والذي ينجح نسبياً كلما كان هامش المناورة متاحاً (الانتخابات غير المباشرة التي تسفر عن تشكيلة مجلس المستشارين الغرفة الثانية في البرلمان المغربي)، ويخفق ويتوارى كلما كانت الانتخابات مباشرة وغاب عنها تحكم المال والسلطة والنفوذ، وحضر فيها الوعي السياسي والمستوى التعليمي المرتفع كما ظهر في الانتخابات الجماعية، وهو يعني (التحكم) عند الكثيرين حزباً بذاته؛ وهو الأصالة والمعاصرة والذي له صلة بقوى تحكمية، ولد في مختبرات الدولة قبيل الربيع الديمقراطي بهدف مواجهة الإسلاميين الإصلاحيين، وهو عند البعض الآخر (التحكم) ما يسمى بالدولة العميقة التي مازالت تتحكم في دواليب الإدارة؟

عبدالإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة المغربية، نفسه لا يخلو أي حديث له عن هذا «التحكم»، إذ قال في أول اجتماع بنوابه بمجلس المستشارين، ملمحاً للمعنى ذاته، ومجيباً عن السؤال بطريقته الخاصة: إن الديمقراطية في المغرب تتقدم دون أن يعني ذلك أن الفساد قد

انتهى لكنه يتراجع.

أما حزب الاستقلال، أقوى الأحزاب المعارضة للحكومة الحالية، وبعدما فقد عدداً من قلاعه المحصنة في الانتخابات أمام زحف العدالة والتنمية، خفف من حدة نبرته تجاه الحكومة، وبدأت شبيبته تتحدث أيضاً عن ضرورة الإفلات من قبضة «التحكم» وقطع أي صلة تنسيقية معه.

ويشرح د. عبدالعالي الحور، أستاذ العلوم السياسية، في تصريح، أن نتائج انتخابات مجلس المستشارين تبنى على نتائج الانتخابات الجماعية والمهنية (انتخابات غير مباشرة)، إلا أن طبيعة الاصطفاف والتحالفات التي برزت غداة انتخاب رئيس مجلس المستشارين والتي فاز بها عضو من حزب الأصالة والمعاصرة (هناك من يرى أن فوز هذا الحزب بفارق صوت واحد ٥٨ مقابل ٥٧ هو نفسه انتصار بطعم الهزيمة؛ بسبب تراجع نسبة الأصوات مقارنة مع نتائج المجلس في الولاية السابقة والتي كان للحزب هيمنة مطلقة فيها)، يمكن وصفها بالهجينة وغير الطبيعية والمتميزة بالانقلابات والانقلابات المضادة، حيث صوتت أحزاب في الأغلبية لصالح مرشح المعارضة، فيما صوتت أحزاب في الأغلبية لصالح مرشح لا ينتمي إليها، وهذا الوضع يؤشر إلى استمرار التحكم من زاوية معينة في مجريات اللعبة السياسية من خلال بعض الأحزاب التي يمكن وصف قرارها بأنه يصاغ خارج أجهزتها.. لكن مع ذلك، فإنه يحسب للانتخابات التي جرت كونها قد تشكل محطة للفرز السياسي المبني على أسس؛ مَنْ مع الديمقراطية واحترام إرادة الناخبين، ومَنْ ضد آمال وتطلعات الشعب المغربي في ترسيخ قيم الديمقراطية والنزاهة واحترام الإرادة الشعبية وبناء مؤسسات قوية بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة والإملاءات الفوقية.

ويرى خالد الرحموني، القيادي في حزب العدالة والتنمية والباحث في المجال السياسي، أن «التحكم» يتراجع، بدليل أن الانتخابات الجماعية الأخيرة أكدت استقرار النموذج المغربي المتفرد المبني على الإصلاح في إطار الاستقرار، ولا استقرار حقيقياً دون إصلاح عميق للدولة والمجتمع، علاوة على الانتصار السياسي للعدالة والتنمية (الخصم الأول لحزب التحكم) في مجموع الحواضر المغربية؛ مما يعني القرب من آمال الطبقة المتوسطة، وإجراء التصويت العقابي ضد المعارضة السلطوية، مع تجسير الفجوة بين النخبة والناس، وتأكيد شرعية العلاقة بين مؤسسات الدولة وخيارات المجتمع، ورفع تحدي المشاركة السياسية وفتحه على المستقبل؛ مما يعني تأكيد معطى أن التنمية لن تمر إلا عبر الديمقراطية.

وأضاف أن نتائج الانتخابات خلصت إلى أهمية دعم تجربة الإصلاح والانتقال الديمقراطي، ونجاعة منهج الإصلاح السياسي والاختيارات التي قادت هذه التجربة، كما أن كسب الرهان الانتخابي هو اختبار فعلي لشعبية العدالة والتنمية ولرسوخه المجتمعي، هو اختبار لقيم الكفاءة وجدارة التدبير لدى نخبه وقادته.

ويتابع: إن اللافت في النزال الانتخابي الذي انقضت أطواره بانتخاب الغرفة الثانية من البرلمان المغربي بالرغم من المعطيات الرقمية الشاردة والمضللة أحياناً، هو الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية (الذي يدخل لأول مرة لمجلس المستشارين)، والفوز الكاسح لتيار الإسلام الوسطي المعتدل، الذي تبنى أطروحة الإصلاح في إطار الاستقرار، باعتبار أن الفصل بين الانتصار الانتخابي والانتصار السياسي مفتعل وغير ذي معنى، لأنه في الانتخابات ليس هناك سوى انتصار واحد؛ هو الانتصار السياسي.

أما د. خالد شيات، الباحث في العلوم السياسية، فذهب في تصريح لمجلة «المجتمع» أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن المشهد المغربي هو نتيجة لتراكم الممارسة، واليوم هناك دليل على تحول في اتجاهات مختلفة، ذلك أن الجانب المرتبط بدور المؤسسة الملكية، وحرصها على تثبيت نظام يقترب من الممارسة الديمقراطية على حساب الآليات التقليدية للولاء، ذلك أن المشهد يتجه نحو تجرد لهذه المؤسسة من عمليات التحكم التي كان محورها الصراع التقليدي حول شرعية الحكم.

أما الملاحظة الثانية والمرتبطة بالأولى؛ فتفيد أن «اتجاهاً سياسياً» (يعني الأصالة والمعاصرة) لا يستطيع إيجاد موطن قدم

عبدالإله بن كيران:

الديمقراطية في المغرب تتقدم.. والفساد يتراجع

د. عبدالعالي الحور:

الانتخابات أفرزت من يحترم الديمقراطية ومن يقف ضدها

على المستوى الاجتماعي على الأقل إلا بدعم مباشر من بعض المحسوبين على السلطة، وقد أوجد ذلك رؤية متوجسة لعلاقة السلطة بالمواطن، حيث من جهة اعتبرت خطابات الملك باتة ونهائية وداعمة للشفافية، في حين كان تصرف بعض المحسوبين على السلطة مناوئاً لهذا التوجه.. وسيعقد ذلك من الصلح المتواتر بين المواطن والانتخابات والعملية السياسية عموماً في المستقبل، بما يوحي باتجاه إما إلى مزيد من التنافر أو قدرة التوليف بين المجتمع والسلطة بقدر يغيب الممارسات التحكمية.

من جهته، يرى **د. خالد يايموت**، أستاذ العلوم السياسية، أنه إذا اعتمدنا على مؤشر انتخابات مجلس المستشارين، للحديث عن تحكم الدولة في الحقل السياسي؛ فإن هذا المؤشر يمكن قراءته من زاويتين؛ الأولى تؤكد لنا أن المشهد السياسي المغربي ديناميكي ومتحرك، ويطبعه الانفتاح وتوسع هامش المشاركة السياسية وطبيعة تحالفاتها، ومن جهة أخرى، يظهر أن الحركية وديناميكية هذا المشهد تحاول أطراف من الدولة مواجهته بالتحكم، وظهرت هذه المحاولة بشكل بارز في توجيه وشراء الناخبين الكبار، ومحاولة ترسيخ هيمنة حزب معين على رئاسة مجلس المستشارين، وكان هذا المسار قد بدأ من خلال التقطيع الانتخابي الذي لم يخلُ من تلاعب باسم القانون في الخريطة التمثيلية للمجتمع القروي، وعليه يمكن القول: إن هناك أطرافاً من داخل الدولة المغربية لم تقتنع بعد بجدوى الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسساته التمثيلية.

ويضيف يايموت بخصوص طرق الممانعة ضد التحكم؛ أن ما يمكن قوله: إن طبيعة الأحزاب السياسية تجعل من الممانعة هشة وتابعة للمكاسب السياسية؛ وبالتالي فإن الظروف والتحولات هي عامل أساسي في نجاح أو فشل فرصة تكوين جبهة للممانعة قادرة على مقاومة التحكم والتغلب عليه مستقبلاً.

ويخلص يايموت إلى أن الهامش الذي ربحه المغرب كان بفضل تزايد مساحة التسييس عند الفئات الاجتماعية سواء الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة أو الفئات الفقيرة، كما أن هذا التوسع يصعب على الدولة التحكم ويجعلها تتعايش مع التحولات الواقعة؛ قصد تكيف التحكم مع التحولات الاجتماعية والسياسية الواقعة بالمغرب المعاصر.

ويتابع: إن المسار الحالي ولد منذ الحراك المغربي لسنة ٢٠١١م، واستمر بشكل مختلف مع الدفع الجديد لمواجهة التحكم الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية بقيادة أمينه العام الذي هو رئيس الحكومة، فهو حول الانتخابات الجماعية والجهوية لانتخابات سياسية، وبخطاب يعد استمراراً سياسياً لحراك ٢٠ فبراير ٢٠١١م بصيغة حزبية.■

د. خالد شيات:

خطابات ملك المغرب داعمة للشفافية

د. خالد يايموت:

هناك أطراف من داخل الدولة المغربية لم تقتنع بعد بجدوى الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسساته

مقال

د. سلمان بن فهد العودة
رئيس مؤسسة «الإسلام اليوم»

أنتم المنصورون

جاءت قبائل من العرب تسمى «عضل والقارة» إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول: إن فيها إسلاماً، وترغب أن يُرسل لها بعض المعلمين، فأرسل سبعة من خيرة أصحابه، فغدروا بهم على ماء يسمى ماء الرجيع، وقتلوا بعضهم، وأسروا بعضهم، وكان ممن أسر «خُبَيْبُ بْنُ عَدِيٍّ الأَنْصَارِيُّ».

أخذوه وباعوه لأهل مكة، وعزم أهل مكة على قتله، وكان محبوساً في بيت إحدى الأسر، فطلب مرة سكيناً ليزيل بها شعره فأعطوه، ثم تسلل إليه أحد الأطفال فأخذه وأجلسه على حجره.

رأت صاحبة المنزل هذا ففزعت وخافت أن يقتله ثأراً لنفسه، وأدرك ما يدور في خلدها، فابتسم وقال:

أتخافين أن أقتله؟

ما كنت لأفعل إن شاء الله!

وحضنه وقبّله وأرسله لأمه!

هذه أخلاق رجال محمد صلى الله عليه وسلم في حفظ الذمم، وعدم إيذاء الأبرياء، والتسامي عن الأحقاد والضغائن.

قدّموه ليقتلوه، فطلب أن يمهلوه ليصلي ركعتين، فصلى صلاة خفيفة، وقال: لولا أن تظنوا أني أطلت الصلاة خوفاً من الموت لأطلتها!

وسألوه: أتحب أن محمداً مكانك؟

فقال: والله ما أحب أني في أهلي وأن محمداً تصيبه شوكة في رجله!

هذا انتصار الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب.

إنها اللحظة التي يعيا فيها الشاعر، ويؤمن فيها الكافر، ويصدق فيها الكاذب.

ويبدو أنه أحب أن يبعث رسالة إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين معه وإلى أهله وأسرته، وعلم أن أفضل وسيلة لذلك هي الشعر حيث يحفظه العرب ويتناقلونه، فأنشأ يقول:

لَقَدْ جَمَّعَ الأَحْزَابُ حَوْلِي وَأَلَّبُوا
قَبَائِلَهُمْ وَاسْتَجْمَعُوا كُلَّ مُجْمَعِ
وَكُلُّهُمُ مُبْدِي الْعَدَاوَةِ جَاهِدٌ
عَلَيَّ لأَنِّي فِي وَثَاقٍ مُضَيَّعِ
وَقَدْ جَمَّعُوا أَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ
وَقُرِّبْتُ مِنْ جِذْعٍ طَوِيلٍ مُمَنَّعِ
إِلَى اللَّهِ أَشْكُو غُرْبَتِي بَعْدَ غُرْبَتِي
وَمَا جَمَّعَ الأَحْزَابُ لِي حَوْلَ مَصْرَعِي
فَذَا الْعَرْشِ صَبِّرْنِي عَلَى مَا يُرَادُ بِي
فَقَدْ بَضَّعُوا لَحْمِي وَقَدْ يَئِسَ مَطْمَعِي
وَقَدْ خَيَّرُونِي الْكُفْرَ وَالْمَوْتُ دُونَهُ
وَقَدْ ذَرَفَتْ عَيْنَايَ مِنْ غَيْرِ مَجْزَعِ
وَمَا بِي حَذَارُ الْمَوْتِ أَنِّي مَيِّتٌ
وَلَكِنْ حَذَارِي جَحْمُ نَارٍ مُلَفَّعِ
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ
يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ
فَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِماً
عَلَى أَيِّ جَنْبٍ كَانَ فِي اللَّهِ مَصْرَعِي
وَلَسْتُ بِمُبْدٍ لِلْعَدُوِّ تَخَشُّعَاً
وَلا جَزَعًا إِنِّي إِلَى اللَّهِ مَرْجِعِي

معان نبيلة في الصبر، والثبات، والتسليم، والثناء على الله، والشكر على اختياره للشهادة، والاستهانة بالموت.

يحتاجها أولئك الذين ابتلوا بعدو قاهر لا يرحم في فلسطين وفيما جاورها من بلاد عربية منكوبة؛ يحكمها متسلطون ظالمون، مستخفون بالدماء، مستهينون بالكرامة الإنسانية، معتدون على الصغار والكبار والرجال والنساء، باحثون عن أسباب للتنكيل بأبرياء، وجعلهم عبرة لكل من تسول له نفسه التعبير عن رأي أو التفوه بنقد مهما كان صغيراً وتافهاً.

لا شيء يعدل العافية، وقد قال صلى الله عليه وسلم للعباس: «يَا عَبَّاسُ يَا عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ سَلِ اللَّهَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ» (أحمد والترمذي عن العباس)، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الْعَافِيَةِ.

ولكن الحر إذا ابتلي صبر وأظهر التجلّد، واستعان بالله، فجعل الله عليه النار برداً وسلاماً، كما قال إقبال:

خُذُوا إِيمَانَ إِبْرَاهِيمَ تَنْبُتْ
لَكُمْ فِي النَّارِ جَنَّاتُ النَّعِيمِ

لقد كان «خُبَيْب» في أمن وسكينة ورضا، لم يقلق، ولم يتذمر أو يضجر؛ لأنه موصول الحبل بالله، منتظر لقاءه، فرح بجنته.

ولقد ذكّرنا المرابطون على ثغور الأمة بهذا المعنى، وأحيوا في عصرنا روح البسالة، والصبر، والانضباط، والتزام القيم والمبادئ الربانية؛ التي تحكم المسلم حتى في ميدان المعركة؛ فلا تطيش سهامه، ولا تضيع بوصلته، ولا يفقد الأخلاق الرسالية؛ التي هي أهم ما لديه، وهي المعبّر عن معتقده وإيمانه.

قصة «خُبَيْب» تشبه قصة أصحاب الأخدود؛ الذين أُحرقوا بالنار، وصبروا على إيمانهم، فكان فعلهم انتصاراً للمبادئ التي أصرّوا عليها وضحوا من أجلها.. حتى أطفالهم ونساؤهم أُحرقوا ولم يتزحزحوا عن عقيدتهم.

وانتصر الله لهم بعقاب السلطة التي قتلتهم وزوالها شر زوال.

وانتصر لهم بأن جعل الملائكة تستقبلهم بالروح والريحان، وتتنزّل عليهم في اللحظة الصعبة: ﴿أَلاَّ تَخَافُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ (٣٠)﴾ (فصلت).

وانتصر لهم بأن خلّد ذكرهم في القرآن في سورة تتلى إلى يوم الدين، وجعلهم أسوة ونموذجاً يحتذى لكل مبتلى في العالمين.

إنها صورة من صور النصر الحقيقي؛ الذي يعز فهمه على النفوس الكثيفة الغليظة المثقلة بالماديات، والتي لا تضع في حسابها إلا لحظتها الراهنة وكأنها الدهر كله، ولا تضع في حسابها إلا رقعتها الجغرافية وكأنها الكون كله، ولا تضع في حسابها إلا النمط المادي المشهود وكأنه الحياة كلها.

﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ (٥١)﴾ (غافر).

﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ (١٧١) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ (١٧٣)﴾ (الصافات).■

د. محمد حكمت وليد المراقب العام لإخوان سورية لـ«المجتمع»:

روسيا تسـعى لإرجاع سورية إلى عهود الاستبداد والظلم الأسدي

أجرى الحوار: محمود القاعود

مع تسارع الأحداث في سورية، وبدء الاتحاد الروسي حملته التي باركتها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بزعم أنها «حرب مقدسة»، ودخول إيران بجنودها وعتادها، واستمرار «حزب الله» اللبناني في استهداف ثورة الشعب السوري المستمرة منذ نحو خمس سنوات، وصمت الغرب وتواطؤ أمريكا، أكد د. محمد حكمت وليد المراقب العام لإخوان سورية في حوار لـ«المجتمع» أن العقيدة السياسية الميكيافيلية هي التي تحرك السياسة في العالم، مشيراً إلى أن روسيا تسعى إلى إرجاع سورية إلى عهود الاستبداد والظلم الأسدي، مبيناً أن النظام السوري وضع نفسه وسورية بين فكي الدب الروسي، مؤكداً أن روسيا تنظر إلى سورية اليوم بعيون شيشانية، وتطرق حكمت إلى قضايا متعددة في في هذا الحوار:

● كيف تنظرون إلى الغزو الروسي لسورية؟

– لم تشهد بلاد الشام تدخلاً روسياً مباشراً من قبل، رغم أن روسيا احتلت الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، بل إن دعوة «بشار الأسد» للروس لحمايته حماقة كبرى، فروسيا دولة عظمى لها حساباتها الدولية والإقليمية، وهو لم يضع سورية بين فكي الدب الروسي وإنما وضع رأسه كذلك، وحوّل نفسه إلى دمية في يد هذا الحيوان المفترس الذي لن يتورع عن قضمه في اللحظة المناسبة.

● تقصدون أن روسيا جاءت لحماية مصالحها وليس لحماية «بشار الأسد» كما تعلن؟

– روسيا تريد حماية مصالحها عن طريق حماية «بشار الأسد»، ولا شك أنه في اليوم الذي تتعارض فيه مصالحهم مع وجوده سوف يتخلصون منه.

● وما تلك المصالح؟

– منذ عقود طويلة يعتمد الجيش السوري على السلاح الروسي، وتعتمد روسيا في المنطقة على القواعد العسكرية البحرية والجوية في طرطوس واللاذقية، وهي تريد استثمار حقول النفط والغاز المكتشفة في مياه البحر المتوسط المتاخمة للشواطئ السورية، ومنع أوروبا التي تعتمد في ٦٥٪ من حاجتها على الغاز الروسي من البحث عن بدائل أخرى للطاقة.

والمصلحة الأهم من كل ذلك هو إيجاد منطقة نفوذ قوية في سورية تجعلها شريكاً حقيقياً في رسم معالم المنطقة في المستقبل القريب.

● ما دلالة استهداف روسيا لمواقع عسكرية في سورية بصواريخ موجهة من بحر قزوين وليس من البحر الأبيض المتوسط؟

– بإطلاقها الصواريخ العابرة للقارات من بحر قزوين تقول روسيا للعالم: إنها قوة عظمى، وهي تمتلك السفن الحربية المتطورة القادرة على قذف الصواريخ الموجهة من مسافة آلاف الكيلومترات، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي شعرت روسيا بالعزلة الدولية والمهانة الحضارية، وهي تحاول اليوم العودة بقوة إلى الساحة الدولية.

بل إن «بوتين» يسوّق نفسه على أنه ذلك الرجل القوي الذي لا يرحم، وأن بإمكان روسيا أن تتجاوز القانون الدولي دون أن يحاسبها أحد، وأن سياسة الأرض المحروقة التي اتبعها في الشيشان قد حققت أغراضها، وروسيا تنظر إلى سورية اليوم بعيون شيشانية.

● ما المقصود بذلك؟

– أقصد أن روسيا تنظر لسياسة الأرض المحروقة التي يتبعها «بشار الأسد» ضد سورية وشعبها، على أنها سياسة مبررة، دون أن يكون لها أي كوابح إنسانية أو أخلاقية.

● لقد أيّدت الكنيسة الروسية الغزو

الروسي لسورية، ألا يضيف ذلك بُعداً دينياً للمشكلة؟

– لا يمكن أن نفصل ما تفعله روسيا اليوم عن الخلفيات السياسية والعسكرية التي تريد تحجيم دور تركيا المتعاظم في المنطقة والعالم، ولا عن الخلفيات الدينية كذلك، فرغم أن الكنيسة الروسية الأرثوذكسية شرقية المعتقد، فإنها ارتبطت تاريخياً بالصراع بين الخلافة العثمانية وروسيا القيصرية التوسعية، وكانت دائماً أداة من أدواتها.

● هناك اتفاق روسي إيراني على دعم «بشار» رغم اختلاف المصالح.. كيف تنظر إلى ذلك؟

– لقد تقاطعت مصالح روسيا وإيران في دعم «بشار الأسد»، ولكنها مصالح متفقة تكتيكياً ومتضاربة إستراتيجياً.

إيران دولة تحمل مشروعاً توسعياً في المنطقة، وتعتبر سورية إحدى الركائز الكبرى لهذا المشروع، وهي تمر بمرحلة نشوة تاريخية بعد اتفاقها النووي مع الغرب.

مشكلة المشروع الإيراني أنه مشروع طائفي بامتياز، وينطلق من أحلام إمبراطورية فارسية صفوية، ومن أحقاد مرحلة تاريخية مأساوية، ويحشر الحسين رضي الله عنه في معارك ظالمة، ولست أدري كيف تستقيم في عقولهم عقيدتهم في الحسين ناصر المظلومين والمستضعفين مع ممارساتهم الإجرامية ضد الشعب السوري المظلوم والمستضعف، لقد دفع الشعب السوري ثمناً غالياً في سبيل استرداد حريته وكرامته، وقدم أكثر من ٣٠٠ ألف شهيد و٢٥٠ ألف مفقود، و٨ ملايين لاجئ ونازح، وأكثر من مليوني منزل تعرض للدمار الجزئي، ومليون منزل للدمار الكامل، ومليون شخص معاق، إنها أرقام مفزعة لم يقدمها أي شعب في التاريخ المعاصر.

● من خلال هذا الواقع المأساوي، أليس من الأجدى القبول بالحل السياسي وإبقاء «بشار الأسد» في المرحلة الانتقالية حفاظاً على دماء وأرواح السوريين؟

– المشكلة أن الثقة مفقودة في هذا النظام، والمواقف الدولية متقلبة ومراوغة، إذ كيف يمكن لشعب أن يثق بحاكم يهدم بيوته ويخنق أطفاله بالأسلحة الكيميائية تحت سمع العالم وبصره، إن مجرماً كهذا يجب أن ينتهي في محكمة الجنايات الدولية، وإبقاؤه على سدة الحكم هو مكافأة له على إجرامه.

لقد أذل «بشار الأسد» – ومن قبله والده – الشعب السوري إذلالاً كبيراً، وانتهك كل حرماته ومقدساته، وبنى حوله طبقة حاكمة مستعلية متجبرة لا تقبل شريكاً في السلطة والثروة، ومزق النسيج الاجتماعي السوري المتعدد الأعراق والطوائف والأديان، ودمر البشر والحجر والشجر، واستدعى المحتل الأجنبي، ولا يمكن لأحد أن يفرض هذا المجرم على الشعب السوري الذي بذل الغالي والرخيص لكي يتخلص منه.

إن الثورة السورية منتصرة بإذن الله، وإن استنجاد «بشار» بـ «حزب الله» يعني أن الثورة هزمت «بشار الأسد» وكذلك «حزب الله» معاً، ثم أتى استنجاده بروسيا دليلاً آخر على أن الشعب السوري قد هزم «الأسد» إضافة إلى «حزب الله» وإيران، لقد كانت بلاد الشام مقبرة الغزاة على مر التاريخ، وستكون مقبرة الغزاة الروس بإذن الله تعالى.

● كيف تنظرون إلى الحل السياسي في سورية؟

– يتحدث العالم عن حل سياسي للقضية السورية، ويدعم في الوقت نفسه النظام للحسم العسكري، وعلى كلٍ؛ فقد حسم الغزو الروسي المشهد، وأطلق رصاصة الرحمة على الحل السياسي، وأعلن «بوتين» باستكبار المتجبرين في الأرض أنه مع الدكتاتور الظالم، وأنه يعمل مع النظام لإعادة الاستيلاء على المناطق المحررة من أيدي الثوار المجاهدين، وإرجاع سورية إلى عهود الاستبداد والظلم الأسدي الذي أدى أصلاً إلى اندلاع الثورة.

وقد علّمنا التاريخ أن ثورات الشعوب منتصرة بإذن الله طال الزمن أو قصر.

● كيف سيكون أثر الغزو الروسي على الثورة السورية؟

– لقد وفّر الغزو الروسي للثورة السورية فرصة تاريخية، وإنها ساعة الحقيقة لكي ترص فصائل الثورة السياسية والعسكرية صفوفها، وتشكل حركة تحرير وطني لطرد الغازي المحتل، فسورية اليوم بلد محتل، ومن حق الشعوب مقاومة المحتلين.

وقد وقّعنا مع مجموعة من الفصائل الإسلامية والوطنية وثلة من رجال الفكر والدعوة وثيقة المطالب الخمسة للثورة السورية، وهي:

١- إسقاط «بشار» بكل رموزه وأركانه، ومحاسبة المسؤولين عن قتل المدنيين.

٢- إعادة تشكيل الأجهزة العسكرية، وحل الأجهزة الأمنية.

٣- رفض التقسيم والحفاظ على وحدة التراب السوري.

٤- خروج المحتل الإيراني وكل المليشيات التابعة لـ «حزب الله» وكذلك «تنظيم الدولة».

٥- رفض أطروحات المحاصصة الطائفية.

كان هذا قبل الاحتلال الروسي لسورية بفترة قصيرة، ونحن اليوم ندعو أنفسنا أولاً وكل فصائل الشعب السوري للجهاد من أجل إخراج المحتلين جميعاً بمختلف أشكالهم وألوانهم من أرض سورية المباركة.

● ولكن هذه المطالب خالية من السعي لإقامة دولة الخلافة، أو الدولة الإسلامية، بل أنتم دعوتم في أدبياتكم إلى إقامة الدولة المدنية، أليس هذا ميلاً نحو الخطاب العلماني؟

– الحكم في الإسلام ليس شكلاً «خلافة، ملكية، جمهورية»، ولكنه مضمون «شورى وعدل ورحمة»، وفي مفهومنا أن الدولة المدنية التي ترعى العدل وتحقق مصالح الناس هي الدولة الإسلامية التي تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء، وهي دولة ترفض الإكراه في الدين الذي يأتي من إسلامي متطرف، كما ترفض محاربة الدين الذي يأتي من علماني متطرف، فأمة الإسلام هي أمة السواء والعدل، وأينما كانت مصلحة البلاد والعباد فثمة دين الله.

● في الختام، ما نظرتكم للمستقبل؟

– إن ما يجري على أرض الشام اليوم له ما بعده في قادم الزمان، فإذا انتصرت الثورة السورية، وهي بإذن الله منتصرة، فسوف يكون للمنطقة شأن، ولا سمح الله إذا انتكست الثورة السورية فسوف يكون لها شأن آخر.■

> العقيدة السياسية الميكيافيلية هي التي تحرك السياسة في العالم
>
> لا يمكن القبول ببقاء «بشار الأسد» في أي مرحلة انتقالية وليس بإمكان أحد أن يفرض رأيه على الشعب السوري

«العدالة والتنمية» يقود تركيا من جديد

أنقرة: د. سعيد الحاج

بعد أقل من خمسة أشهر من انتخابات السابع من يونيو الماضي، والتي خسر فيها أغلبيته البرلمانية، وفقد فرصة تشكيل الحكومة بمفرده، حقق حزب العدالة والتنمية التركي فوزاً صريحاً ومريحاً في الانتخابات البرلمانية المبكرة في الأول من نوفمبر الحالي. فقد خالف الحزب كل التوقعات؛ توقعات شركات استطلاع الرأي وتوقعاته الخاصة، وحقق نسبة ٤٩,٤٪ من أصوات الناخبين، وهي نسبة شبه مطابقة لنسبته في انتخابات ٢٠١١م، بمعنى أنه عاد وكسب الأصوات (٩٪) التي خسرها في الانتخابات السابقة، وكأن تلك الانتخابات لم تكن.

وهنا للأرقام لغة واضحة ولسان فصيح ينطقان بحقائق الفوز الكبير الذي حققه الحزب، والذي يتخطى مجرد الأغلبية في نسبة التصويت، فقد حصل الأخير على نسبة تصويت وعدد نواب يفوقان مجموع الأحزاب الثلاثة المنافسة له والممثلة معه في البرلمان، لقد كان السؤال الأهم وربما الوحيد قبل الانتخابات يتمحور حول مدى قدرته على الحصول على الأغلبية وتشكيل الحكومة بمفرده (وكانت معظم استطلاعات الرأي تقول بعكس ذلك)، بينما تخطاها العدالة والتنمية بأريحية حاصلاً – وفق الأرقام شبه النهائية وغير الرسمية حتى الآن – على ٣١٧ من أصل ٥٥٠ نائباً في البرلمان التركي القادم.

أكثر من ذلك، فقد سجل الحزب زيادة ملحوظة في نسبة التصويت له في الخارج (من ٥٠٪ في الانتخابات السابقة إلى ٥٥٪) وفي مناطق البلاد الجغرافية – السياسية السبع ومحافظاتها الـ٨١، وكان – مرة أخرى – الحزب الوحيد المنتشر والفائز على طول رقعة البلاد، ففشل في إنجاح مرشحين من قوائمه في ثلاث محافظات فقط من أصل ٨١.

هذا النصر الكاسح – كما وصفه المراقبون – والذي يمكن اعتباره زلزالاً سياسياً ضرب البلاد وأعادها إلى الاستقرار السياسي مرة أخرى، يعود إلى تصويت حوالي ٤,٢ مليون ناخب إضافي للحزب الحاكم (إضافة لـ١٨ مليوناً) أغلبهم ممن قاطعوا الانتخابات السابقة إضافة للقوميين والأكراد، خاصة الإسلاميين منهم.

الحزب	العدالة والتنمية AKP	الشعب الجمهوري CHP	الحركة القومية MHP	الشعوب الديمقراطي HDP
نسبة التصويت (٪)	٤٩,٤١	٢٥,٣٨	١١,٩٣	١٠,٧
عدد النواب	٣١٧	١٣٤	٤١	٥٩

وعلى مسافة كبيرة من العدالة والتنمية، حلَّ حزب الشعب الجمهوري ثانياً بنسبة ٢٥٪ من الأصوات، وهي نفس النسبة التي كان قد حصل عليها في الانتخابات السابقة، مخالفاً التوقعات برفع رصيده مثل العدالة والتنمية.

على الجهة المقابلة، تراجع حزبا الحركة القومية، والشعوب الديمقراطي بدرجة كبيرة، حيث تراجع الأول ٤ درجات مئوية ليحصل على ١١,٩٣٪ من الأصوات، وفقد الثاني ٣ درجات مئوية تركته أعلى قليلاً من نسبة ١٠٪ المطلوبة أصلاً لدخول البرلمان.

الأسباب والتفسيرات

هذه النتيجة الكبيرة والمفاجئة – كما سبق – للجميع بمن فيهم الحزب وقياداته، يمكن تفسيرها بأنها النتائج الحقيقية المتناسقة مع الارتفاع المطرد لنتائج العدالة والتنمية (لناحية نسبة التصويت) منذ انتخابات عام ٢٠٠٢م التي حصل فيها على نسبة ٣٤٪، ثم رفعها عام ٢٠٠٧م إلى ٤٦٪، لتصل عام ٢٠١١م إلى ٤٩,٥٪، وهي النسبة القريبة جداً من نسبته في الانتخابات الحالية، وبذلك يمكن اعتبار انتخابات السابع من يونيو لاغية أو مجرد رسالة تحذير من الناخبين مرت بسلام.

بيد أن هذا التفسير يبدو نوعاً من الاستسهال وبعيداً عن التعمق في الأسباب والسياقات الكثيرة التي أدت لهذه النتيجة/ الصدمة، فقد أدت عوامل عدة؛ داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية، أمنية واجتماعية، أدواراً مهمة في تغيير مزاج ورأي الناخب التركي في فترة زمنية قصيرة نسبياً (خمسة أشهر) بهذه النسبة الواضحة، أهمها:

أولاً: احترام رأي الناخب وتقبل رسالته؛ وهي المقاربة التي قدمها العدالة والتنمية منذ اليوم الأول للانتخابات السابقة، دون لوم للمواطن أو تعالٍ عليه، ثم بنى عليها عدة خطوات عملية مصدِّقة لهذا التقبل النظري، بدءاً بالخطاب السياسي والشعارات المرفوعة (مثل القيم المؤسِّسة، والعمل بحماسة اليوم الأول)، مروراً بتغيير القيادات وقوائم المرشحين (وخاصة في مدن الجنوب الشرقي ذي الأغلبية الكردية)، وانتهاءً بالبرنامج الانتخابي الذي لم يكتفِ كما الانتخابات السابقة بتعداد المنجزات السابقة أو التبشير بالمشاريع العملاقة؛ مثل المطار الثالث، وقناة إسطنبول، والجسر الثالث، بل ركز على ما يهم حياة المواطن اليومية من البنود الاقتصادية مثل رفع الحد الأدنى للأجور، ومكافأة نهاية الخدمة، وتخفيض نسبة البطالة.

ثانياً: الاستقرار والأمن؛ وقد فقدتهما تركيا نسبياً ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٢م في هذه الفترة الانتقالية، فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى تذبذب اقتصادي وتوترات أمنية ساهمت في إقناع الناخب برسالة العدالة والتنمية، والتي مفادها أنه – أي الحزب – ضمانة الاستقرار واستدامة التنمية ونمو الاقتصاد في البلاد، وأن عودته لتشكيل الحكومة منفرداً هي ما ستعيد للمواطن الأمن والاستقرار المفقودين جزئياً.

ثالثاً: قانون الانتخاب التركي؛ الذي كان قد حرم الحزب من الأغلبية البرلمانية بفارق بسيط جداً (٩٠ ألف ناخب) في الانتخابات الأخيرة؛ بسبب حساباته المتشابكة وبنوده المعقدة، حيث تعتمد النسبة التي يحصل عليها الحزب على نسب الأحزاب المنافسة له وعلى نسبة الإقبال على الاقتراع (بلغت قريباً من ٨٧٪)، وعلى نسبة الإقبال والتصويت بين المغتربين من الأتراك وغيرها من العوامل، ويبدو أن هذه الحسابات التي حرمت الحزب سابقاً قد عادت وأعطته عشرات المقاعد النيابية في ظل تراجع الخصوم وارتفاع نسبة الإقبال.

رابعاً: فشل المعارضة؛ التي لم تعجز فقط عن إقناع الناخب بأنها بديل ممكن للعدالة حيث لم تزد كتلة أكبرها – الشعب الجمهوري – في البرلمان إلا مقعدين فقط، ولم تساوِ في مجموع أحزابها الثلاثة ما حققه الحزب الحاكم وحده، بل – أكثر من ذلك – تعرض حزبا الحركة القومية، والشعوب الديمقراطي لانتكاسة كبيرة كادت أن تفضي بهما – وخاصة الثاني – خارج مجلس الشعب، لقد عاقب الشعب حزب الحركة القومية على سياسته العدمية التي انتهجها خلال الفترة الانتقالية رافضاً المشاركة أو دعم أي من الحلول السياسية المقدمة إليه، كما عاقب حزبَ الشعوب الديمقراطي على عدم وضعه حداً فاصلاً وواضحاً بينه وبين حزب العمال الكردستاني الذي عاود عملياته العسكرية في البلاد بعد سنوات من العملية السياسية والإصلاحات الديمقراطية التي

> وفقاً للأرقام شبه النهائية وغير الرسمية حتى الآن حصل «العدالة والتنمية» على ٣١٧ من أصل ٥٥٠ نائباً في البرلمان التركي القادم
>
> الحزب خالف كل توقعات استطلاع الرأي وحقق نسبة ٤٩,٤٪ من أصوات الناخبين

مُنحت للأكراد.

وباعتبار أن العملية الانتخابية عملية حسابية أيضاً من أحد وجوهها، فقد أوضحت الأرقام أن نصف الأصوات التي أضافها العدالة والتنمية في هذه الانتخابات إلى رصيده قد أتت من هذين الحزبين تحديداً.

هكذا، بدا أن العدالة والتنمية ورئيسه «أحمد داود أوغلو» قد كسبا الجولة بحسن الأداء والخطاب الرصين والمسؤول خلال الفترة الانتقالية، في حين كانت أحزاب المعارضة في عداد الخاسرين حين بددت فرصة ذهبية لاحت لها في يونيو الماضي للمشاركة في حكومة ائتلافية مع العدالة والتنمية أو حتى تشكيلها من دونه.

الملفات الشائكة

إذن، فقد خرجت تركيا – أو هي على وشك – من غياهب الفترة الانتقالية وأزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتترك وراءها أحاديث الانتخابات والحملات والحكومات الائتلافية، وتركز على تشكيل حكومة مستقرة متآلفة يمكنها التعامل مع مشكلات البلاد ورسم مستقبلها.

ففي المقام الأول تحتاج الحكومة لحسم موجة التصعيد الحالية مع حزب العمال الكردستاني – إنهاءً أو تهدئة – التي بدأت منذ ٢٠ يوليو الماضي استغلالاً لحالة الفراغ السياسي في البلاد، وتطورات الأزمة السورية التي أبرزت الأحزاب الكردية (الاتحاد الديمقراطي، وقوات حماية الشعب) لاعباً رئيساً فيها.

وعلى هامش تهديد العمال الكردستاني، برز «تنظيم الدولة» (داعش) مؤخراً كلاعب خطير على ساحة التفجيرات الداخلية في تركيا، أعقبه اعتقال العشرات من مناصريه بتهمة التخطيط لأعمال إرهابية في البلاد، وهو ملف شائك آخر لا يحتمل التأجيل.

وارتباطاً بالتصعيد الأمني والعسكري مع العمال الكردستاني، ما زالت المسألة الكردية جرحاً نازفاً يستنزف مقدرات البلاد البشرية والاقتصادية، ويعرض نسيجها الاجتماعي لتمزقات تفتح الباب على مصراعيه على التدخلات الخارجية، ولئن كان الحل الأمني هو سيد الموقف مرحلياً، إلا أنه لا غنى عن الحل السياسي بعد صمت البنادق وانقشاع دخان المدافع، وهي قضية يعتبرها العدالة والتنمية محورية وإستراتيجية في رؤية ومشروع تركيا الجديدة.

كما يبدو أن الوقت قد حان لتخليص البلاد من «دستور العسكر» الذي صاغه جنرالات الانقلاب عام ١٩٨٢م، وإهدائها دستوراً مدنياً يليق بتجربتها التنموية المعاصرة، ولئن كانت صياغة الدستور الجديد تحتاج إلى توافق وطني وإقرار من برلمان لا يملك العدالة والتنمية أغلبية الثلثين لإقراره عبر البرلمان، ولا حتى نسبة ٦٠٪ لعرضه على استفتاء شعبي فيه، فلعل ذلك يكون عاملاً مساعداً على خطوات عملية للتلاقي وتخفيف حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي في البلاد، بين الأحزاب السياسية والأطياف المجتمعية، وهي بلا شك مسؤولية الحزب الحاكم قبل أن تكون مسؤولية المعارضة.

أخيراً؛ لا شك أن السياسة الخارجية ستكون في بؤرة اهتمام العدالة والتنمية والحكومة التركية في الفترة المقبلة، سيما وأنها تعرضت لانتكاسات عدة، أهمها في الملف السوري (بغض النظر عن مدة صحة أو أخلاقية تلك المواقف)؛ وبالتالي تحتاج تركيا في عهدها الجديد إلى تقييم عميق وموضوعي لرؤية وأدوات ونتائج سياساتها الخارجية، وخاصة تلك المتعلقة بدول المنطقة وقضايا الأمة، وهو مبحث مستقل ومهم على أي حال، لعلنا نعود له بالتحليل العميق والمسهب في مقال لاحق إن شاء الله.■

> حالة عدم الاستقرار السياسي أدت إلى تذبذب اقتصادي وتوترات أمنية ساهمت في إقناع الناخب برسالة «العدالة والتنمية»
>
> كسر المعادلة وكسب الأصوات (٩٪) التي خسرها في الانتخابات السابقة
>
> حصل على نسبة تصويت وعدد نواب يفوقان مجموع الأحزاب الثلاثة المنافسة له والممثلة معه في البرلمان
>
> شارك في التصويت حوالي ٤,٢ مليون ناخب إضافي للحزب الحاكم (إضافة لـ١٨ مليوناً) أغلبهم ممن قاطعوا الانتخابات السابقة إضافة للقوميين والأكراد
>
> حاز ثقة الأتراك مجدداً بسبب احترامه رأي الناخب وتقبل رسالته في الانتخابات الماضية
>
> حكومة «العدالة والتنمية» تحتاج لحسم موجة التصعيد الحالية مع حزب العمال الكردستاني إنهاءً أو تهدئة
>
> يبدو أن الوقت قد حان لتخليص تركيا من «دستور العسكر» الذي صاغه جنرالات الانقلاب عام ١٩٨٢م

الاحتلال يفشل في قمع «انتفاضة القدس»

القدس المحتلة: مراد عقل

تتصاعد «انتفاضة القدس» يوماً بعد يوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم محاولات الاحتلال قمعها بكافة السبل؛ من عمليات إعدام ميداني، وقتل وإجرام، وعزل الأحياء، وفرض عقوبات جماعية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يدافع عن كرامة الأمة الإسلامية بالحجر والسكين.

ومنذ الرابع من أكتوبر ٢٠١٥م، وبعد استشهاد مفجر الانتفاضة الشاب مهند الحلبي داخل أسوار البلدة القديمة في مدينة القدس وقتله مستوطنين اثنين؛ والاحتلال يعيش في حالة من الرعب والهستيريا إزاء العمليات الاستشهادية، وأعمال المقاومة ضد دولة الاحتلال التي جاءت رداً على انتهاكاتها، والمستوطنين وتدنيسهم للمسجد الأقصى المبارك، فهذا المسجد يشكل خطاً أحمر للمسلمين، ولن يسمحوا بتقسيمه زمانياً ومكانياً ومشاركة اليهود فيه.

ويؤكد رئيس مركز القدس الدولي د. حسن خاطر؛ أن ما تشهده الأراضي الفلسطينية ما هو إلا بداية رد الشعب الفلسطيني على جرائم الاحتلال في المسجد الأقصى والمدينة المقدسة، مشيراً إلى أن تلك الجرائم فاقت كل التصورات، وداست كل الخطوط الحمراء، وأن ما قامت وتقوم به قوات الاحتلال من قمع متواصل للمصلين واعتبارهم جماعات إرهابية، وعمليات الاعتقال والإبعاد المتواصلة في حقهم، وتطوير سياسات منع المصلين من الوصول إلى القدس والصلاة في الأقصى، والاقتحامات المستمرة والمكثفة لقطعان المستوطنين والجنود والقيادات الدينية والسياسية، وتفاقم سياسته الإجرامية إلى مستويات غير مسبوقة؛ تمثلت في تفجير وتحطيم أبواب الأقصى التاريخية التي يرجع البعض منها إلى أيام أبي جعفر المنصور، وإحراق السجاد والمصاحف، وسفك دماء المصلين الأبرياء في محاربيه وساحاته، والتمادي في إطلاق القذائف والنيران داخل مبانيه ومرافقه بكثافة لم يسبق لها مثيل.. وهو ما أدى إلى هذه الانتفاضة الجماهيرية؛ دفاعاً عن أولى القبلتين ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم، وليعلم قادة الاحتلال أن الأقصى ليس ملعباً لكرة القدم، ولا مقهى للغرباء، وإنما هو جزء من عقيدة هذا الشعب، وأن المساس به والاستهتار بقدسيته هو مساس بكل فرد من أفراد هذا الشعب وبكل إنسان مسلم في هذا العالم.

ويشير خاطر إلى أن دولة الاحتلال لا تريد أن تربط بين جرائمها في الأقصى واندلاع أعمال المقاومة، وتصر على استخدام مزيد من القوة والقمع والإجرام؛ ظناً منها أن وصفتها السحرية هذه هي السبيل الوحيد لقمع إرادة الشعوب المحتلة!

ويقول خاطر: إن تمادي سلطات الاحتلال في استخدام مزيد من القمع والإرهاب ضد أبناء الشعب الفلسطيني، سيؤدي حتماً إلى اتساع دائرة المقاومة، وإلى تطوير سريع لوسائلها وأساليبها، مؤكداً أن التاريخ يعيد نفسه، وأنه سبق للشعب الفلسطيني أن برهن عام ١٩٢٩، و١٩٩٦، و٢٠٠٠م – كما يبرهن اليوم – أن العبث بالأقصى إنما هو عبث بـ «قنبلة دينية» سيؤدي انفجارها إلى دمار واسع.

ويضيف أن دولة الاحتلال كانت تدرك أن تفجير أبواب الأقصى سيؤدي حتماً إلى انفجار الأراضي الفلسطينية في وجهها؛ وهو ما يحصل اليوم، إلا أن ما لم تدركه دولة الاحتلال بعد أن هناك حالة غضب هائلة ضد جرائمها المتزايدة تجتاح مئات الملايين من العرب والمسلمين في العالم لا تختلف عن مشاعر الغضب والمقاومة التي بدأت تظهر في الشارع الفلسطيني!

وفي تحليله لمجريات الأحداث لانتفاضة القدس يقول علاء الريماوي، مدير مركز القدس للشأن الصهيوني: إن هناك جملة من الإجراءات الصهيونية الخطيرة اتخذت رداً على الانتفاضة، أهمها:

أولاً: الشروع في تقسيم مدينة القدس إلى مربعات أمنية عبر جدار سيطال ٤ مناطق في القدس على الأقل.

ثانياً: تطبيق أحكام التفتيش شبه العاري لعشرات الفلسطينيين عبر رفع ملابسهم في القدس، وبعض مناطق الضفة الغربية.

ثالثاً: الاستمرار في اقتحامات المسجد الأقصى، وزيادة وتيرتها.

رابعاً: السرعة في تمرير قرارات صهيونية تجاه الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل، تمهيداً لإخراجها عن القانون بادعاء أنها المحرض الرئيس لانتفاضة القدس.

وأشار الريماوي إلى الفئات التي دخلت للمشاركة في الانتفاضة، وهي محاولات مهمة لحركة «حماس»، لتدعيم استمرار الحالة الشعبية بشكل أوسع، هذا الأمر ينعكس أيضاً على بعض المستويات في حركة «فتح»، بالإضافة إلى بداية ترتيب أوراق لدى أحزاب أخرى على الأرض، ودخول طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

كما أن هناك تطوراً لأداء الإعلام؛ حيث برز دور مهم في التغطية والتأثير على الحالة النفسية للفلسطينيين من قبل قناة «الأقصى»، «فلسطين اليوم»، وقناة «القدس»، والتحاق قناة «الجزيرة» في نقل الأحداث، من خلال زوايا مهمة، وطريقة حرفية في التغطية؛ مما ساعد في انتشار الحدث الفلسطيني عالمياً، عدا عن مشاركة قنوات مختلفة في نقل الأحداث بشكل واسع، كقناة «اليرموك» الأردنية، والقنوات المصرية المعارضة، والقنوات التونسية، واللبنانية، والإيرانية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المكتوبة العربية والإسلامية.

وفي ذات الوقت، يحذر الريماوي من مخطط صهيوني يستهدف القدس والأحياء الفلسطينية فيها، عبر ما يُعرف بـ «جدران الحماية» التي تهدف إلى خنق الأحياء العربية لمنع توسعها.

ويضيف الريماوي: هذه جدران سياسية، تهويدية بامتياز؛ لذلك من الواجب مواجهتها على كافة الأصعدة.

ويحذر من المحاولات الأمريكية الجارية على قدم وساق لوقف الانتفاضة، عبر الضغط على السلطة الفلسطينية، وأطراف عربية، ورجح الريماوي استمرار المقاومة بزخم معتبر خلال الأيام القادمة لأسباب؛ أهمها موقف السلطة الإيجابي، والدافع الشعبي المهم على الأرض.

اقتصادياً تحذر جهات رسمية في دولة الاحتلال من التداعيات الكارثية التي سيتكبدها الاقتصاد إثر تفجر انتفاضة القدس، حيث قدرت أن يصل حجم الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة جراء الانتفاضة إلى ٢,٥ مليار دولار.

ويقول مسؤول كبير في وزارة المالية «الإسرائيلية»: إن الانتفاضة أدت إلى زيادة تكلفة المصاريف الأمنية والعسكرية بشكل كبير، سيما في ظل استدعاء الآلاف من الجنود للخدمة في القدس وأرجاء الضفة الغربية، إلى جانب الحاجة إلى شراء الكثير من العتاد والتجهيزات العسكرية والأمنية اللازمة للعمل العسكري والأمني والاستخباري.

ويؤكد المسؤول الصهيوني أن الدخل القومي «الإسرائيلي» سيتراجع بفعل تراجع المداخيل من عدة قطاعات، على رأسها قطاع السياحة، مشيراً إلى أن هذا القطاع مرشح لمزيد من الخسائر في حال تعاظمت مظاهر الانتفاضة وعمت مناطق أخرى.

ويعرب المصدر عن خشيته أن تفضي الانتفاضة إلى فرار الاستثمارات الأجنبية التي تشكل أحد أهم مصادر الدعم للاقتصاد الصهيوني، مشدداً على أن العامل النفسي سيؤثر بشكل كبير على هذه الشركات ومكانتها في أسواق الأسهم.

ويشير المصدر إلى أن الكثير من الشركات

> جرائم الاحتلال الصهيوني فاقت كل التصورات وداست كل الخطوط الحمراء

> القناة الأولى للاحتلال الصهيوني: الأحياء اليهودية في القدس.. مدن أشباح

الأجنبية التي كانت تستثمر في «إسرائيل» أثناء الانتفاضتين الأولى والثانية تركت «إسرائيل» واتجهت للاستثمار في أوروبا والولايات المتحدة؛ مما أفضى إلى تباطؤ الاقتصاد الصهيوني بشكل كبير.

من جهة أخرى، يقدر تقرير حكومي صهيوني أن تحديد الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد تقوم على أساس افتراض الحكومة الصهيونية بأن انتفاضة القدس ستستمر لشهرين فقط.

ويشير التقرير الذي أوردته صحيفة «معاريف» إلى أن أحد مصادر تراجع الدخل والركود الاقتصادي ستتمثل في تهاوي القوة الشرائية للصهاينة، سيما في المدن الكبرى التي تتعرض للعمليات، وعلى وجه الخصوص القدس المحتلة.

من ناحية ثانية، تشير «القناة الإسرائيلية الأولى» إلى أن الأحياء اليهودية في القدس المحتلة تبدو كما لو كانت مدن أشباح، موضحة أن الخوف يستبد بالمستوطنين بشكل غير مسبوق، مبرزة أن الكثير من الصهاينة في بعض الأحياء اتفقوا على المشي في جماعات خشية تعرضهم لهجوم ينفذه شاب فلسطيني يحمل سكيناً.

وتقول صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية: إن شركة الطيران الإسكندنافية (ساس) قررت وقف رحلاتها الجوية إلى دولة الاحتلال.

وقال «تريان كرومان ميخلسون»، الناطق بلسان الشركة، لموقع إنترنت في الدنمارك: إن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على خطوط الطيران بين الطرفين.

وقال مصدر على علاقة بهذا الموضوع: إن مغزى القرار هو صعوبة تسويق دولة الاحتلال في الدول الإسكندنافية، وأكد «كرومان ميخلسون» أيضاً أن خط الطيران لدولة الاحتلال يكلف جداً ولا يحقق أرباحاً.

كما تفيد المعطيات في دولة الاحتلال الصادرة مؤخراً عن اتحاد مقاولي الترميمات، بتراجع بنسبة ٢٠٪ في أعمال الترميم وإصلاح المباني؛ نظراً للأوضاع الأمنية المتوترة التي ما زالت تسود البلاد مؤخراً.

وعلل مسؤول في «الاتحاد» أسباب هذا التراجع بعده عوامل، من بينها – كما قال – أن كثيرين من الصهاينة المقبلين على ترميم منازلهم يرفضون إدخال عمال عرب إلى بيوتهم، بينما لا يتوافر لدى المقاولين أيدٍ عاملة بديلة.

وأشار المسؤول إلى أن ٢٣ ألفاً من أصل ٣٣ ألف عامل بالترميمات في دولة الاحتلال هم من العرب؛ ١٥ ألفاً من المواطنين العرب داخل الخط الأخضر، و٨ آلاف من المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية.

وتأتي كل هذه التطورات في وقت كشف فيه النقاب عن تقرير حول التحريض على المواطنين الفلسطينيين على صفحات الشبكات الاجتماعية اليهودية، جاء فيه أنه منذ بدء الأحداث الأخيرة، ارتفع بشكل كبير التحريض على الشبكة ضد الفلسطينيين، وازداد بشكل كبير عدد علامات الإعجاب التي تضاف إلى صفحات «الفيسبوك» التي تظهر مواقف يمينية صهيونية متطرفة.

ويستدل من تقرير أعده خبراء في فحص الحوار على الشبكة، أن من بين التعبيرات المثيرة للكراهية التي انتشرت على الشبكة هناك الكثير من مصطلح «الموت للعرب وللمخربين»، والدعوة إلى تنفيذ «نكبة» ثانية، كما ازدادت الدعوة إلى مقاطعة المصالح التجارية العربية وحمل الأسلحة والسكاكين، ناهيك عن الإكثار من نشر صور جثث «المخربين» القتلى.■

الاحتلال تمادى في القمع والإرهاب فكانت انتفاضة السكاكين

خاطر: تمادي سلطات الاحتلال في القمع والإرهاب سيؤدي إلى اتساع دائرة المقاومة

الشيخ شعبان أبو بدرية إمام مسجد الهدى بولاية مينيسوتا الأمريكية لـ«المجتمع»:

المسلمون بأمريكا يتعرضون لمشكلات اجتماعية بسبب الحرية المطْلقة

حاوره: سعد النشوان

تعتبر ولاية مينيسوتا الأمريكية إحدى الولايات التي تشهد تواجداً للمسلمين المهاجرين من عدة دول وخاصة الأفريقية، وفي إطار متابعة أخبار الجالية المسلمة، كان لنا هذا اللقاء مع الشيخ شعبان أبو بدرية، إمام مسجد الهدى الإسلامي في مينيابولس بولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية.

● بداية نحتاج أن نتعرف على أوضاع المسلمين في الولاية؟

– أوضاع المسلمين في ولاية مينيسوتا القادمين من الشرق، يغلب عليهم الطابع الأفريقي، وأكثرهم من الصومال وإثيوبيا، وبقية الجالية العربية تواجدها قليل في تلك الولاية، أما بخصوص قبولهم للإسلام، فنستطيع القول: إن نسبة لا بأس بها منهم اعتنقت الإسلام عن قناعة تامة، ونحن فرحون جداً بإسلامهم، خصوصاً أن إقبال النساء على الإسلام أكثر من الرجال، والمرأة إذا صلحت صلح المجتمع.

● ما أبرز أنشطتكم الدعوية بين أبناء المسلمين هنا؟

– أؤكد أن حرية الرأي مكفولة للجميع، وعلى أوسع نطاق، ونحن نستغل الفرص والمساحات المتاحة للقيام بواجبنا الدعوي؛ وعلى سبيل المثال، نلقي في مسجد الهدى خطبتين في الأسبوع، إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية للذين لا يجيدون العربية، وعندنا أيضاً ثلاثة دروس أسبوعية باللغة العربية، وأربعة دروس خاصة بالنساء باللغة العربية والإنجليزية، كما نقوم بإعطاء الدروس للمسلمين الجدد، يقوم بها الشباب الذي ولد هنا وتلقى العلوم الشرعية، ويجيد اللغة الإنجليزية الصحيحة، وهذا ما يفتقد إليه الدعاة القادمون من الشرق، فهم لديهم العلوم الشرعية ولكن لا يجيدون اللغة؛ لذا نحن في حاجة إلى إعداد نوع جديد من الدعاة، يجمعون بين اللغة الإنجليزية والتعليم الشرعي؛ من أجل تقديم صورة صحيحة عن الإسلام.

● هل يقتصر دوركم على الأمور الدعوية فقط؟

– هناك مشكلات اجتماعية كثيرة يتعرض لها بعض المسلمين، وخصوصاً الخلافات التي تحدث بين الأزواج، وتفضي إلى الطلاق أحياناً، وهي بكل أسف كثيرة، نظراً للحرية المطلقة السائدة في تلك البلاد، فالبعض حينما يجد مثل تلك الحرية يسيء استخدامها، لذا كان لا بد من إنشاء مركز لإصلاح ذات البين، وهو مركز تم إنشاؤه حديثاً، وتشرف على إدارته السيدة جوهرة، وهي سودانية متخصصة، حاصلة على ليسانس «كيفية التوفيق بين الزوجين ومعالجة تلك الخلافات وفقا لأساليب علمية»، علم نفس الأسرة، وعلم النفس الاجتماعي، وهي تنجح كثيراً في لملمة شتات الكثير من الأسر التي كانت على حافة الفرقة والتشرذم، ونزع فتيل الخلافات المستعصية فيما بينهم.

● كيف ترون الواقع على مستوى القضايا التي تخص الأمة مثل انتفاضة الأقصى وغزة وما يحدث في سورية ومصر؟

– يوجد في ولاية مينيسوتا «مؤسسة الأقصى»؛ لمناصرة المسجد الأقصى، وهي منتشرة بكثافة بين العرب ولا سيما الفلسطينيين، وكلنا ندعمهم ونقف بجانبهم لأنهم إخواننا، وتلك مقدساتنا، فالمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.. إذن، كيف يجرؤ الصهاينة اليهود على منع المسلمين من دخول المسجد الأقصى للصلاة والعبادة؟ وبأي حق يفعلون ذلك؟ فهم مجرد مجموعة من الوافدين الذين وفدوا إلى فلسطين من بلاد شتى، وليسوا من أبناء البلد، ونحن نرفض منعهم للفلسطينيين من الدخول إلى المسجد الأقصى، ونرفض تهويدهم لمدينة القدس، ونرفض اعتداءاتهم المستمرة على إخواننا.

وأسجل اعتراضي الشديد على ما تفعله الحكومة المصرية من حصار غزة بواسطة ضخ مياه البحر؛ من أجل تدمير الأنفاق، فأهلنا

في غزة محاصرون من قبل النظام المصري، ومن قبل الصهاينة، فأين تلك الأخوّة العربية والإسلامية؟

وفي الشأن السوري نتألم لما يتعرض له إخواننا هناك من قتل ودمار، حيث تقوم طائرات النظام بقصفهم بالبراميل المتفجرة، ومن ينجو منهم تقصفه الطائرات الروسية بالقنابل الفراغية والعنقودية، ومن ينجو من الاثنين تقصفه طائرات دول التحالف الغربي، فنحن بدورنا نرفض بكل صراحة هذا القتل وهذا الدمار الذي يقوم به النظام السوري، وروسيا، والتحالف الغربي، ولكن للأسف الشديد الكثير من المسلمين يحجمون عن الحديث في تلك الأمور؛ لاعتبارات واهية وحجج ضعيفة.. وأنا على يقين أن الله تعالى سينصر الحق، وسيبطل الباطل، وستكون سورية مقبرة للروس كما كانت أفغانستان مقبرة لهم، وأعتقد أن الغرب قد أوحى إلى روسيا بحرب خاسرة للمرة الثانية.

أما ما يتعلق بالثورة المصرية، فنحن مع ما يقرره الشعب المصري في اختيار رئيسه اختياراً حراً مباشراً، ولسنا مع وأد الديمقراطية بإلغاء استحقاقات انتخابية، والانقلاب على الرئيس «محمد مرسي»، حيث إن الدستور الذي تم التصويت عليه في عام ٢٠١٢م هو أفضل دستور تم وضعه في مصر باعتراف كبار الدستوريين ورجال القانون، ومع ذلك أجهضت تلك التجربة.

نحن نقر أنه كانت هناك أخطاء، ولا يخلو أي نظام من وجود أخطاء، ولكن في النهاية كانت تجربة من الممكن أن يتم البناء عليها، وأنا شخصياً لا أدري أين هي تلك الأخطاء التي يزعمونها، فالدولة العميقة هي التي كانت تعرقل سير «د. محمد مرسي»، مع علمنا التام وإيماننا اليقيني أنه كان هناك فساد، ولكن لم نكن نظن أنه بهذا الحجم وبهذا العمق.

أما الاتهامات التي تم توجيهها للرئيس ومن عارض النظام الحالي فهي اتهامات مضحكة وتافهة، وفي النفس مرارة وفي الحلق غصة وألم شديد، إذ كيف يعتدي الجيش المصري الذي التف حوله عموم الشعب في حرب السادس من أكتوبر، كيف يعتدي على فصيل وطني مخلص للوطن؟ هذا الفصيل هم أفضل من أنجبت مصر؛ في التخصصات الراقية، والطبقات العلمية العالية، ومع ذلك تم قتلهم وحرقهم وسجنهم، وسلطت وسائل الإعلام من أجل تشويه صورتهم، بجانب أحكام قضائية قاسية على الآلاف في جلسات محدودة دون أن تستكمل القضية تداولها القانوني الصحيح.

وأريد أن أوضح جزءاً مهماً؛ وهو أن الخلاف ليس بين العسكر والإخوان، بل الخلاف بين العسكر ومن يريدون حرية هذا البلد، والإخوان جزء من هذا البلد، وليس الإخوان وحدهم من يرفض الانقلاب، بل هناك مكون كبير من الشعب يرفض هذا الانقلاب، سواء كانوا علمانيين أو ليبراليين أو اتجاهات أخرى ترفض هذا الانقلاب.

وأنا أعتقد أن حل مشكلة مصر تتمثل في نشر الوعي، فالصراع مع العسكر سوف يطول، ومن يتوهم أن المشكلة سوف تنتهي خلال سنتين أو ثلاث أو أربع فهو غير مدرك لعمق المأساة.

الشيخ شعبان أبو بدرية مع الزميل سعد النشوان

> الغرب دفع روسيا لحرب خاسرة للمرة الثانية وأنا على يقين أن الله تعالى سينصر الحق وستكون سورية مقبرة للروس مثل أفغانستان

> حرية الرأي هنا مكفولة للجميع وعلى أوسع نطاق ونحن نستغل الفرص والمساحات المتاحة للقيام بواجبنا الدعوي

● كيف ترى ظهور تنظيمات مسلحة تنتهج العنف كـ«داعش»؟

– «داعش» أو تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق، هو تنظيم لقيط، لا يُعرف له أب ولا أم، فنحن صحونا ذات صباح على «داعش»، واكتسح مساحات كبيرة من العراق، وانهار أمامه الجيش العراقي أو كاد، وهذا نوع من الكوميديا العبثية، التي لم يحسنوا إخراجها، فالغرب لم يحسن إخراجها في هذه الحالة، فتنظيم الدولة الإسلامية صنيعة مخابراتية، ورجاله عملاء بامتياز، وهم يظهرون حينما يُراد تشويه الإسلام، ولا ينبغي أن يتم اتخاذهم ذريعة لضرب الشعب السوري، فأماكن «داعش» معروفة عن طريق الأقمار الصناعية، ولكنهم يتعمدون تركهم وقصف المدنيين الأبرياء العزل. وحقيقةً المساجد هنا تقوم بدور كبير في التوعية، وفي الولايات المتحدة الإجراءات الأمنية مشددة، تمنع انخراط كثير من الشباب بـ«داعش»، ولكن لا يعني هذا عدم وجود حالات فردية تنجح في التسلل والخروج من الطوق الأمني شديد الصرامة التي تقوم به الولايات المتحدة، ولا توجد معلومات كافية عن عدد الذين نجحوا في التسلل، وهؤلاء تم التغرير بهم والضحك عليهم.

● هذه الجهود التي تقومون بها ألا تحتاج إلى دعم لتنتشر وتصبح أكثر تأثيراً؟

– نحن نناشد إخواننا المسلمين في العالم الإسلامي أن يدعموا جهودنا في نشر الإسلام في المجتمع الأمريكي، وهو بيئة خصبة لتقبل الإسلام، خصوصاً إذا أبرزنا الوجه الحقيقي للإسلام، وحتى يتسنى لنا ذلك فنحن وبقية المراكز الإسلامية في أمريكا في حاجة ماسة للدعم؛ لأن قلة الدعم هي المشكلة الرئيسة التي تعاني منها جميع المراكز الإسلامية في أمريكا، وبالدعم المادي تستطيع أن تعمل عملاً ناجحاً، وبدونه تتوقف عجلة الدعوة، وإن تحركت سيكون تحركها بطيئاً.

وفي ولاية مينيسوتا لدينا مدارس وكتاتيب، ومدارس لتحفيظ القرآن الكريم، ولدينا أمل أن ننشئ إذاعة في المستقبل، بحيث تقوم تلك الإذاعة بنقل مفاهيم الإسلام وقيمه السمحة من خلال الدروس والمحاضرات والخطب، باللغتين العربية والإنجليزية، وفي سبيل إنشاء هذه الإذاعة نحن في حاجة للدعم المادي والمعنوي؛ لذا نناشد كل من له القدرة على المساعدة أن يدعم هذا المشروع.■

تحرير مضامين المصطلحات (١ - ٢)

بقلم: أ. د. محمد عمارة
* كاتب ومفكر إسلامي - مصر

في عالم يموج بالمفاهيم المغلوطة، والمقولات المغالية، والمصطلحات التي لم يتم تحرير مضامينها، وبعد أن تجاوزت هذه المفاهيم والمقولات والمصطلحات ميدان الفكر إلى حيث فجّرت وتفجّرت عنفاً دموياً، عانى ويعاني منه ملايين العباد في كثير من البلاد، فمن الواجب المبادرة إلى تحديد المفاهيم وتحرير المقولات، وبيان المضامين العلمية الدقيقة للمصطلحات؛ وذلك لترشيد الفكر، ودعوة كل الفرقاء من كل الديانات والمذاهب والاتجاهات إلى كلمة سواء.

وهنا سنسعى في خلاصات موجزة، تحرر وتجلّي المضامين الدقيقة لأهم المصطلحات والمقولات التي سببت وتسبب هذه البلبلة الفكرية، التي أوقعت قطاعات من الناس في التطرف الفكري، والتي دفعت البعض إلى السقوط في مستنقع العنف الدموي.

وفي مقدمة هذه المصطلحات والمقولات، وعلى سبيل المثال:

١- مصطلح الحاكمية:

صحيح أننا نؤمن إيماناً عميقاً بالحاكمية الإلهية: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ﴾ (الأنعام: ٥٧)، لكن الفكر السطحي والمنحرف هو الذي يقيم تناقضاً بين حاكمية الله سبحانه وتعالى وحاكمية البشر المؤمنين بالحاكمية الإلهية، وفي القول بهذا التناقض المزعوم تجاهل لنظرية الاستخلاف الإلهي للإنسان كي يقيم هذه الأرض لله وحاكميته، لقد استخلف الله سبحانه وتعالى داود عليه السلام ليحكم بين الناس بالحق، الذي هو حكم الله: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ﴾ (ص:٢٦).

فحاكمية البشر الملتزمة بالشريعة الإلهية هي التجسيد لحاكمية الله، حتى لقد قال الإمام ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦هـ/ ٩٩٤ - ١٠٦٤م)، «إن من حكم الله أن جعل الحكم لغير الله».

وهذا المنهاج الإلهي في الاستخلاف للإنسان عام في كل ميادين الفكر والحياة، فلله العزة جميعاً، وللإنسان الخليفة عزة هي من عزة الله وعزة رسوله صلى الله عليه وسلم، والشفاعة لله جميعاً، وللإنسان الخليفة شفاعة يأذن بها الله، والقوة لله جميعاً، والمؤمن القوي، والذي يعد القوة لحماية الحق، أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، والمال مال الله، ومع ذلك فالله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الحياة، والاستثمار والانتفاع والاستمتاع بالأموال والثروات، ومع ذلك فمن البشر من هم أولوا الأمر، طاعتهم في الحق من طاعة الله ورسوله، فلا تناقض إطلاقاً بين حاكمية الله وسيادة شريعته، وحكم الأمة التي هي مصدر السلطات.

٢- مصطلحات الجاهلية والتكفير:

لقد انطلق الغلاة وأصحاب الفكر المنحرف من افتعال التناقض بين الحاكمية الإلهية والحاكمية البشرية، إلى الحكم بالجاهلية، ومن ثم بالكفر على المجتمعات التي ارتضت الديمقراطية أداة للحكم، متجاهلين أن هذه الديمقراطية كآليات لإدارة مؤسسات الدولة، فضلاً عن أنها البديل للاستبداد والدكتاتورية والطغيان، فإنها - كآليات - إنما تترجم عن الشورى الإسلامية، التي هي في جوهرها المشاركة في صنع القرار.

ولذلك، فإن الاستفادة من آليات الديمقراطية - مع نشأتها خارج عالم الإسلام - هي استلهام للحكمة التي هي ضالة المؤمن بصرف النظر عن أهلها وعن الفضاءات الفكرية والسياسية التي نشأت فيها.

ثم إن البلاد الإسلامية التي استلهمت هذه الديمقراطية تؤكد دساتيرها أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس والرئيس لتشريعاتها وقوانينها، ومن ثم فهي محمية من أي مفاهيم فلسفية مخالفة للشريعة الإسلامية عرفتها وتعرفها بعض المجتمعات الديمقراطية الغربية.

وإذا كانت الحاكمية البشرية بهذا المفهوم لا علاقة لها بالجاهلية التي يتحدث عنها أهل الغلو والتطرف، فإن هؤلاء الغلاة قد انحرفوا بمصطلح الجاهلية عن معناه اللغوي والاصطلاحي في حضارتنا الإسلامية، فالجاهلية في معناها الدقيق هي «زمن الفترة بين رسولين، عندما يكون الشرك هو محور الاعتقاد».

كما أن وجود شوائب جاهلية في المجتمعات الإسلامية لا يعني أنها جاهلية بتعميم وإطلاق، فلقد قال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر الغفاري الذي ما أقلّت الغبراء، ولا أظلّت الخضراء، أصدق لهجة منه: «يا أبا ذر، إنك امرؤ فيك جاهلية»، فوجود شوائب جاهلية، يسعى دعاة الإصلاح إلى تنقية هذه المجتمعات منها، لا يعني جاهلية هذه المجتمعات بتعميم وإطلاق.

وبهذا التحرير لمصطلح الجاهلية ينتفي الحكم على مجتمعاتنا الإسلامية بأنها مجتمعات كافرة، تحكمها دول كافرة،

نُظم الحكم باعتبارها مؤسسات تجسّد السلطة في المجتمعات - ومنها نظام الخلافة - نظمٌ مدنية تصنفها الأمة وتطورها وتغيرها حتى تحقق المقاصد المبتغاة من ورائها

إذ الإيمان – الذي هو نقيض الكفر – هو تصديق قلبي يبلغ مرتبة اليقين، وعلم حقيقة هذا التصديق القلبي خاص بالله سبحانه وتعالى الذي يعلم وحده خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

كما أن الخلافات والاختلافات التي تمايز بين فرقاء الناس في مجتمعاتنا الإسلامية إنما هي خلافات واختلافات في السياسة، وحول الدولة، والدولة والسياسة عند أهل السُّنة والجماعة – الذين يمثلون ٩٠٪ من أمة الإسلام – هي من الفروع والفقهيات، وليست من العقائد، ومعايير الاختلاف في السياسات والفقهيات هي «الصواب، والخطأ» و«النفع والضرر»، وليست «الإيمان، والكفر» الذي هو وقف على الخلاف في أمهات الاعتقاد، ولذلك كانت التعددية في السياسات والفقهيات سُنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، بينما لا تعددية في أمهات الاعتقاد.

ولهذه الحقائق، التي جهلها أو تجاهلها الغلاة والمتطرفون، سادت حضارتنا في تراثنا وفي فقهنا مقولات التحذير من التكفير، فقال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥هـ/ ١٠٥٨ – ١١١١م): «إن التكفير فيه خطر، والسكوت عنه لا خطر فيه، وإن الخطأ في أصل الإمامة وتعيّنها وشروطها وما يتعلق بها (أي في كل ميادين السياسة) لا يوجب شيء منه التكفير، وإن المبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل، والذي ينبغي أن يميل المحصّل إليه هو الاحتراز من التكفير ما وجد إليها سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة هو أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم».

ولقد جهل الذين سقطوا في مستنقع التكفير من الذين يتمسحون بشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨هـ/ ١٢٦٣ – ١٣٢٨م) ما قاله في التحذير من التكفير، وذلك مثل قوله: «والذي نختاره ألا نكفر أحداً من أهل القبلة»، «وأهل البدع هم الذين يبتدعون أقوالاً لا يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها، ويستحلون دمه، أما أهل السُّنة، فإنهم لا يبتدعون قولاً، ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفهم، مكفراً لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم يكفّر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم، ومن يكفّر الأئمة المخالفين له فهو مستحق للعقوبة الغليظة التي تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين».

وفي العصر الحديث، قال الإمام محمد عبده (١٢٦٦ – ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ – ١٩٠٥م): «لقد اشتهر بين المسلمين، وعُرف من قواعد دينهم، أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر».

٣- مصطلح الخلافة:

لقد كانت الخلافة في التاريخ الإسلامي هي النظام السياسي الذي حقق أهدافاً ثلاثة:

أ- وحدة الأمة.

ب- تكامل – وليس وحدة – أقطار وأقاليم دار الإسلام.

جـ- تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية.

ولأن نُظم الحكم هي المؤسسات التي تجسّد السلطة في المجتمعات، فإن هذه النظم – ومنها نظام الخلافة – هي نُظم مدنية، تصنعها الأمة، وتطورها وتغيرها حتى تحقق المقاصد المبتغاة من ورائها، وهذه النظم تكون إسلامية بقدر تحقيقها لمقاصد الشريعة الإسلامية، ولذلك، فإن أي نظام سياسي يحقق وحدة الأمة، وتكامل أقطار دار الإسلام، وتطبيق الشريعة الإسلامية هو نظام إسلامي، حتى ولو لم نسمِّه خلافة، فالعبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالأسماء والأشكال.

ولو أن الشرق الإسلامي قد أقام – كما فعل الغرب الأوروبي – سوقاً اقتصادية وتجارية مشتركة، واتحاداً جمركياً، ودفاعاً مشتركاً، ومؤسسات برلمانية مشتركة، وأمانة مشتركة للسياسات الخارجية، وقضاء لحقوق الإنسان؛ لأصبحت منظمة التعاون الإسلامي هي الشكل المعاصر للخلافة الإسلامية التاريخية.

ولقد كان هذا التصور مطروحاً في المدرسة الإصلاحية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، فرائد هذه المدرسة جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤-١٣١٤هـ/ ١٨٣٨-١٨٩٧م)، هو الذي جمع بين شعار «مصر للمصريين» وشعار «الجامعة الإسلامية»، وكتب – هو والإمام محمد عبده – في «العروة الوثقى» سنة ١٨٨٤م عن هذا التصور، فقال: «من أدرنة بتركيا إلى بيشاور بباكستان دول إسلامية متصلة الأراضي، متحدة العقيدة، يجمعهم القرآن، أليس لهم أن يتفقوا على الذب والإقدام، كما اتفق عليه سائر الأمم؟ فالاتفاق من أصول دينهم، وهو يحوّل عنهم هذه السيول المتدفقة عليهم من جميع الجوانب، لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، وكل ذي مُلك على مُلكه، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع، فإن حياته بحياته وبقاءه ببقائه، ألا إن هذا، بعد كونه أساساً لدينهم، تقضي به الضرورة، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات».

فلا تناقض – إذن – بين وجود الدول الوطنية والقطرية والقومية، والتضامن والتكامل الذي يجمعها، أما الذين لا يتصورون الخلافة إلا حزباً يراها الحل السحري لكل المشكلات، أو «مليشيا» تبايع مجهولاً، وتريد فرضه على الأمة بالعنف الدموي، فهؤلاء إنما يعبثون فيما لا يجوز العبث فيه.■

الذين سقطوا في مستنقع التكفير من الذين يتمسحون بشيخ الإسلام ابن تيمية جهلوا ما قاله في التحذير من التكفير مثل قوله: «والذي نختاره ألا نكفّر أحداً من أهل القبلة»

الذين لا يتصورون الخلافة إلا حزباً يراها الحل السحري لكل المشكلات أو «مليشيا» تبايع مجهولاً وتريد فرضه على الأمة بالعنف الدموي فهؤلاء إنما يعبثون فيما لا يجوز العبث فيه

أبناء المؤسسة.. يحكمون ولا يحاربون!

أ. د. حلمي محمد القاعود

هيا نحاول أن نلمس السبب الرئيس فيما يمكن أن يكون منبع المتاعب والعقدة المزمنة بين حكومات الانقلاب والشعوب العربية، وأسباب التخلف والهزيمة الحضارية في أرجاء الأمة، وترددت في الفترة الأخيرة، ومن قبل أن البلاد العربية لا تستقيم مسيرتها، ولا يتحقق أمنها إلا بالحكم العسكري، وقد أشار إلى ذلك أخيراً الرئيس المخلوع «حسني مبارك» في مداخلة تلفزيونية، حيث ألمح إلى أن الحكم العسكري يمتلك فرصة بسط الأمن وتحقيق الأمان لجموع المصريين، وأن الجيش هو الضمان لما يسميه الاستقرار، وقبل شهور أعلنت السيدة زوجه صراحة بأن مصر لا يحكمها إلا أبناء المؤسسة (تقصد القوات المسلحة).

وفي عهد «مبارك»، صدر تصريح من رئيس وزرائه أحمد نظيف بأن المصريين لا يصلحون للحياة الديمقراطية؛ أي إن النظام الاستبدادي أو الدكتاتوري الذي يمثله الفريق «مبارك» هو النظام الأمثل للحكم.

وهناك مقولات تتردد علناً أو سراً في الأماكن ذات الصلة بالحياة العسكرية والشرطية والأحزاب الحكومية الكرتونية وما أشبه، بأن المصريين خصوصاً والعرب عموماً لا تصلح معهم الديمقراطية ولا يصلحون لها!

النظرة الاستعلائية إلى الشعوب العربية من المؤسسة وتوابعها لم تنبع من رؤية علمية أو ثقافية عميقة، ولكنها تأسست بفعل الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢م الذي جاء بعد سلسلة انقلابات جرت في سورية مع هزيمة العرب المذلة في عام ١٩٤٨م على أرض فلسطين، وتلته انقلابات أخرى في عواصم عربية مؤثرة، وكأن الانقلابات العسكرية أرادت تعويض هزائمها في ميدان المعركة، بالانتصار على الشعوب الضعيفة، وفي الوقت نفسه تثبيت الوجود الصهيوني الغاصب.

الانقلابات العسكرية تفرز زعيما أوحد يصفي رفاقه العسكر، أو يوزعهم على مؤسسات الحياة المدنية والإدارية والإنتاجية والإعلامية والرياضية ليضمن الولاء العام، أما المؤسسة العسكرية نفسها فيجري تفريغها من الكفاءات المحترفة الممتازة بإزاحتها إلى أعمال مدنية أو إرغامها على طلب التقاعد، كما حدث مثلاً عندما تمت ترقية الصاغ (الرائد) عبدالحكيم عامر إلى رتبة اللواء ليكون قائداً عاماً للقوات المسلحة، فاضطر كثير من الضباط الأعلى رتبة والأكثر كفاءة أن يستقيلوا.

وهكذا تشغل المؤسسة بتثبيت أركان نظام الحكم العسكري ولو ارتدى زعماؤه الملابس المدنية، وتتوزع أجهزتها المعاونة لمتابعة من يعارضون النظام وملاحقتهم، وتجنيد الإعلام والأبواق والصحافة والأقلام لشغل الشعوب عن القضايا الأساسية ونسيان مسألة البناء الحضاري، في المقابل يحرز العدو والدول الكبرى ذات المصالح إنجازات كبيرة في ترويض النظام وتحويله إلى تابع أمين، فضلاً عن اختراق كثير من المواقع والموانع، في الوقت الذي تتزايد فيه هجرة الكفاءات العلمية والفكرية والحرفية إلى خارج البلاد، مع صمت غيرهم نتيجة القمع الوحشي.

تاريخ البرلمان المصري

لقد سبقت مصر كثيراً من دول العالم إلى نظام المجالس النيابية، وعرفت الشورى المنظمة أو الديمقراطية التي تشارك الحاكم وتوجهه، وكانت أول إرهاصة لقيام حياة نيابية في مصر عام ١٨٢٩م في عهد محمد علي باشا، الذي أنشأ مجلساً للمشورة يتكون

من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء، وكانت وظيفته الأساسية إبداء الرأي في المسائل الإدارية العامة بصورة غير ملزمة، ثم أخذ يتطور في وظائفه وصلاحياته.

تعطل هذا المجلس بعد وفاة محمد علي، وعاد في زمن الخديو إسماعيل (ديسمبر ١٨٦٦م)، باسم «مجلس شوري النواب» ليحقق طفرة كبيرة، ويتكون من ٧٥ نائباً ينتخبهم الشعب من طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية كل ثلاث سنوات، وقد أدى دوراً مناهضاً للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد، وأصر على مناقشة ميزانية الحكومة التي كان يتولاها في ذلك الوقت وزير مالية إنجليزي.

استمر مجلس النواب في عهد توفيق والاحتلال يحاول أن ينتزع لنفسه حقوقاً تشريعية تجعله طرفاً في الموافقة على أي قوانين أو تشريعات جديدة، وحصل عليها بالفعل مناصفة مع الخديو، بالإضافة إلى حق إقرار الضرائب والمسائل المالية بعد مناقشتها والتصويت عليها، فكان ذلك يبشر بقيام حياة نيابية نشطة في مصر، ومن ثم قيام نظام ديمقراطي يكون الأول من نوعه في المنطقة.

للأسف تمت الإطاحة بهذا المجلس تحت سلطة الاحتلال البريطانية، ووضع اللورد «دفرين» عام ١٨٨٣م قانوناً لتنظيم الشؤون الداخلية لمصر ونص القانون على إقامة مجلسين استشاريين غير تشريعيين؛ هما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية للتداول في الشؤون الداخلية لمصر، وكانت انتكاسة كبيرة لتطور الحياة النيابية في مصر.

وبعد إقرار دستور ١٩٢٣م، عادت الحياة النيابية بصورة أفضل، واستمرت بين مد وجزر، وسجلت مع ذلك إنجازات مهمة في الرقابة والتشريع ومقاومة الاستعمار، حتى الانقلاب الأول عام ١٩٥٢م، حيث رفض العسكر إقامة حياة نيابية حقيقية وسوّفوا في إقرار دستور حقيقي، وأسسوا ما سُمي التنظيم الواحد الذي تولدت عنه مجالس ديكورية تأتمر بأمرهم وتنفذ مشيئتهم وتصوغ دساتير وقوانين وفق هواهم.

«الربيع العربي».. والعسكر

كانت نتيجة الاستبداد وما صحبه من قمع وطغيان وبؤس طوال ما يقرب من ستين عاماً، انتفاضة ما عرف بـ «الربيع العربي» التي عمت بعض العواصم العربية المهمة التي عرفت الانقلابات العسكرية والحكم العسكري المباشر أو غير المباشر، وسقطت رؤوس الحكم، ولكن المؤسسة العسكرية لم تستسلم، راوغت في استحقاقات الحرية والديمقراطية، والقيام بالوظيفة الأساسية في مواجهة العدو الخارجي بدلاً من مواجهة الشعوب، في مصر على سبيل المثال ظلت المراوغة عاماً ونصف عام حتى أجريت الانتخابات الرئاسية، تم فيها التمهيد لسحق الانتفاضة الشعبية (ثورة ٢٥ يناير)، والإعداد للانقلاب على الديمقراطية، والإطاحة بالرئيس المنتَخَب، واستعادة الحكم العسكري مرة أخرى في إطار جديد.

وقد كشفت بعض التسريبات التي سرّبتها الأجهزة الأمنية مؤخراً عن بعض ملامح التحضير للانقضاض على الإرادة الشعبية وسحق طلائعها، ففي التسريب المنسوب إلى رئيس حزب «الوفد»، ويتحدث فيه مع شخصية أمنية عن عمليات ذبح سيتعرض لها «الإخوان المسلمون» أكبر التنظيمات الشعبية، يكشف التسريب عن خطط مسبقة للقتل والتدمير ونشر الإرهاب وتغييب وعي المصريين وإرادتهم كما فعلت أجهزة «مبارك» من قبل، ويقول الشخص الأمني الذي يهاتف رئيس «الوفد» ويخاطبه باسمه مجرداً: «يا سيد، الفترة القادمة ستكون سوداء على الإخوان، وستقوم مليشيات مسلحة بذبحهم في بيوتهم، وستمتلئ مصر بالإرهاب المصطنع؛ انتقاماً من الإخوان، ورداً على الثورة التي أطاحت بجهاز أمن الدولة».

وهو ما أنبأت عنه مجازر ضد الألتراس، والمسيحيين، وبعض فصائل الإسلاميين، وأي شاب متحمس لقيم الثورة والتغيير، وضد مقرات حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، وكل من أيَّد الرئيس المنتخب وأيد ثورة يناير؛ وهو ما أسقط معظم الرواية الرسمية عن أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣م والاتهامات الموجهة لفترة الرئيس «محمد مرسي».

كان بعض النواب في مجلس الشعب المنحل قد وجه الاتهام للمجلس العسكري بأنه السبب في حالة الانهيار الاقتصادي التي وصلت إليها البلاد، فنشر اللواء محمود نصر، مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية وعضو المجلس العسكري، رداً طويلاً في

مصر سبقت الكثير من دول العالم لنظام المجالس النيابية وكانت أول إرهاصة للحياة النيابية عام ١٨٢٩م في عهد محمد علي

النظرة الاستعلائية من المؤسسة العسكرية للشعوب العربية تأسست بفعل الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢م

الانقلابات العسكرية تفرز زعيماً أوحد يصفي رفاقه العسكر أو يوزعهم على المؤسسات المدنية والإنتاجية والإعلامية ليضمن الولاء العام

فشل أبناء المؤسسة العسكرية في العالم العربي فشلاً ذريعاً في الحكم منذ انقلاب عام ١٩٥٢م وترتب عليه هزائم عسكرية غير مسبوقة

بعد ٢٥ يناير ظلت المراوغة من المجلس العسكري عاماً ونصف عام تم فيها التمهيد لسحق الانتفاضة الشعبية والإعداد للانقلاب والإطاحة بالرئيس المنتخب

رئيس حزب «الوفد» تحدث في تسريب مع شخصية أمنية أكدت التحضير لعمليات ذبح سيتعرض لها «الإخوان المسلمون» عقاباً لهم على قيامهم بالثورة

جريدة «الشروق» بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧م تحت عنوان «العسكري يرفض تحميله أو الحكومة مسؤولية صعوبة الأوضاع الاقتصادية ويلوم الشعب»، وختم رده قائلاً: «سنقاتل على مشروعاتنا وهذه معركة لن نتركها، العرق الذي ظلينا (كذا!) ٣٠ سنة لن نتركه لأحد آخر يدمره، ولن نسمح للغير أياً كان بالاقتراب من مشروعات القوات المسلحة»، كما هدد نصر ضمنياً من يدعون لإخضاع النشاط الاقتصادي العسكري للرقابة البرلمانية بوصفه جزءاً من المال العام، وعدّ مناقشة ذلك تدخلاً في شؤون الأمن القومي المصري!

العسكرة الاقتصادية

العسكرة لا تكتفي بالحياة السياسية، ولكنها تمتد إلى المجال الاقتصادي وهو مجال خطير؛ لأنه لا يتوقف عند بعض الصناعات المدنية التي يقوم بها الجيش – وما أكثرها – ولكنه يمتد إلى امتلاك الأرض ومن عليها، وهنا مكن الخطورة العظمى؛ حيث تتأجل الأهداف وتتغير العقائد وتستباح القيم من أجل حماية الإمبراطورية الاقتصادية لحساب القادة وليس الشعب!

لقد صنف موقع «جلوبال فاير باور» العسكري الجيش المصري من حيث القوة في المرتبة الرابعة عشرة عالمياً عام ٢٠١٣م، والمرتبة الثالثة عشرة عام ٢٠١٤م، وفي المرتبة الثامنة عشرة عام ٢٠١٥م؛ مما جعل منه على مدار السنوات الثلاث أقوى الجيوش العربية والأفريقية، وهذا ترتيب لا بأس به، ولكن هل يتمكن من أداء واجبه العسكري الخارجي وهو منشغل بالحكم السياسي والاستثمار الاقتصادي والقتال الداخلي ضد أغلبية الشعب الرافضة لحكمه؟

القادة العسكريون المحترفون الذين حققوا إنجازات تاريخية في الإعداد لحرب رمضان وخوضها مثل الفريق سعد الدين الشاذلي، والمشير محمد عبدالغني الجمسي، تكلموا بصراحة ووضوح أن القادة العسكريين لا يصح أن ينشغلوا بالسياسة أو يعملوا بها لأن ذلك يعوقهم عن أداء مهامهم القتالية.

العدو الصهيوني يجعل المستوى السياسي يتحكم في القيادة العسكرية، ويصدر إليها الأوامر، فضلاً عن عدم انشغال جيشه بالاستثمار الاقتصادي خارج المعسكرات!

فشل العسكر في الحكم

لقد فشل أبناء المؤسسة العسكرية في العالم العربي فشلاً ذريعاً في الحكم منذ انقلاب عام ١٩٥٢م، وترتب عليه هزائم عسكرية غير مسبوقة وخيبات لا حصر لها، وهو ما يستوجب أن يعودوا إلى ثكناتهم ليحاربوا العدو الخارجي، ويحذفوا من عقيدتهم محاربة شعوبهم والتنكيل بها، وينصاعوا للإرادة الوطنية مثل بقية العالم المتحضر، وهذا هو الهدف المركزي الذي يجب أن يسعى إليه الباحثون عن الحرية!■

مقال

بقلم: د. يوسف السند

قيم النماء والبقاء في مؤسسة الدعوة

الحمد لله الرحمن، خلق الإنسان علَّمه البيان، والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدنا محمد، المبعوث رحمة للناس كافة للإنس والجان، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

إن القيم للفرد والمؤسسة هي كالماء للأبدان والأغصان، وبقدر ما تكون واضحة لدى المؤسسة وأفرادها، فإن المؤسسة تكون مرشحة للنماء والبقاء والاستمرار، والعكس صحيح بالنسبة للمؤسسة على وجه الخصوص، فتكون معرضة للخسارة والتراجع، وربما الاندثار، إن لم تتسلح بقيم البقاء والنماء والاستمرار، ولا عجب إن رأينا هذه القيم المؤسساتية واضحة مشاهدة متحركة في كتاب الله عز وجل، وفي هدي رسول الله محمد، ﷺ، وسُنته، وهدي وسُنة الخلفاء الراشدين من بعده، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن المؤسسة إذا اعتمدت قيمها من هذه المصادر السديدة الرشيدة فلن تضل ولن تشقى، يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدينَ المهديِّينَ بعدي، عضُّوا عليها بالنَّواجذ» (إسناده صحيح)، وفي رواية: «عليكم بسُنتي وسُنَّة الخُلَفَاءِ الرَّاشدينَ المَهْديينَ مْن بَعْدي، تَمَسَّكُوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذ، وإيَّاكُم ومُحْدَثَات الأمور؛ فإنَّ كلَّ بدعَةٍ ضلالةٌ»، وقال أيضاً: «إنَّ الشيطانَ قد يَئِسَ أن يُعبَدَ بأرضكم، ولكن رضيَ أن يُطاعَ فيما سوى ذلك مما تُحاقرون من أعمالكم، فاحْذَروا، إني قد تركتُ فيكم ما إن اعتَصمتُم به فلن تَضلُّوا أبداً، كتابَ الله وسُنَّةَ نبيِّه» (صحيح مسلم).

ومع بداية الانطلاقة للبدء في رحلة العمل المؤسسي لابد من إكسير النجاح للفرد والمؤسسة؛ وهو الحكمة، وهي تتمثل للمؤسسة في الآتي:

- وضوح الفكرة التي قامت عليها المؤسسة.
- وجود القيادة المؤهلة والمتفرغة والمتحمسة.
- توافر رأس المال الكافي.
- إيجاد سمعة جيدة للمؤسسة.
- قدرة المؤسسة على اتخاذ قراراتها بمفردها.
- جذب عدد كافٍ من العاملين الأكْفاء.
- وجود لوائح وأنظمة عمل.
- وجود خطط وبرامج.
- وجود نظام للرقابة والمتابعة والتقويم المستمر. (سامي تيسير سلمان، ثقافة العمل المؤسسي).

وكل من عمل بجد ونظام فلن يتعثر في العمل المؤسسي؛ لأنه عرف المسار والمنطلق، ودرس رسائل النور، وتعلم من إخوانه وسابقيه حب الخير للناس أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.■

النظام النقدي العالمي.. بين الاستقرار والاستمرار

د. أشرف دوابه
* أكاديمي وخبير اقتصادي إسلامي

إذا كان العالم منذ انفجار الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨م تلاحقه الأزمات، فإن النظام النقدي العالمي القائم أساساً على الدولار الأمريكي هو من العوامل الرئيسة لذلك، لذا فإن الأمريكيين أنفسهم يرون صعوبة استمراره في السنوات القادمة.

وبالرجوع للوراء قليلاً للوقوف على قصة هذا الدولار الذي خرج رابحاً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال اتفاقية «بريتون وودز» (١٩٤٤م) التي جعلته عملة عالمية قابلة للتحويل إلى ذهب.. وفي العام ١٩٧١م، وفي ظل ما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية من ظروف اقتصادية صعبة، تخلت عن ذلك، وأصبح قوام النظام النقدي العالمي هو الدولار الورقي غير القابل للتحويل إلى ذهب، وهو ما فتح الباب للإسراف في خلق النقود، والحيلولة دون الاستقرار النقدي المرغوب.

فقد تطور الدولار من عملة وطنية إلى عملة دولية، ثم إلى شكل من أشكال الثروة المالية العالمية، حيث تستخدمه الولايات المتحدة لتمويل إنفاقها العسكري واستثماراتها الأجنبية، بل تخلت الولايات المتحدة عن تقاليدها القديمة في الادخار المحلي مفضلة الاعتماد على مدخرات الآخرين منذ بداية السبعينيات.. وتحولت من دولة فائض تجاري ومصدرة لرؤوس الأموال، إلى دولة عجز تجاري ومستوردة لرؤوس الأموال، وأصبح الاختلال في ميزان مدفوعاتها أمراً اعتيادياً، وقد تداعت الأحداث، وانتهى المشهد بأزمة مالية عالمية أمسكت بتلابيب الاقتصاد العالمي وأوقعت الدولار في ورطة.

إن استخدام الدولار كأساس للمعاملات الدولية يحابي الولايات المتحدة ومصالحها على حساب دول العالم، فهو يوفر لها مزايا في الحصول على موارد اقتصادية من العالم بلا مقابل حقيقي بمجرد توفير أوراق نقدية للتعامل هي الدولار، كما أن هذا الوضع يعني أن تصبح الولايات المتحدة في الواقع العملي بمثابة البنك المركزي لدول العالم، ومن المتعارف عليه أن البنك المركزي يصدر النقود في شكل مديونية عليه، ولذلك فإن مديونية الولايات المتحدة الأمريكية للعالم تعتبر جزءاً عضوياً في النظام النقدي العالمي، ومن ثم فإن المديونية الأمريكية المتعاظمة هي نتيجة طبيعية لذلك، وبذلك يصبح وجود العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي أمراً لا فكاك منه.

وبذلك خلق النظام النقدي العالمي أبشع نظام للاستغلال الرأسمالي عرفه التاريخ، في ظل صندوق النقد الدولي الذي يعمل لصالح اللاعبين الكبار، فالأمريكيون يأخذون مقابل الدولار سلعاً وخدمات من العالم، ويعطون العالم مقابله الوهم (الاستثمار في أسواق المال الأمريكية)، وأصبح العالم كله يتحمل العبث الأمريكي في أسواق المال العالمية.

وقد فطن إلى ما وصل إليه حال النظام النقدي العالمي الاقتصادي الكبير «كينز»؛ حيث اعترض على ما آلت إليه اتفاقية «بريتون وودز»، كما سار على نفس النهج في منتصف الستينيات الرئيس الفرنسي

> استخدام الدولار كأساس للمعاملات الدولية يحابي الولايات المتحدة ومصالحها على حساب دول العالم

النظام النقدي الإسلامي هو البديل الصالح لاستقرار العملات

السابق «ديجول»، فقد تنبه إلى أن اعتماد العالم على الدولار كنقود دولية يعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة هائلة في إمكانية الحصول على ما تريد من موارد العالم مقابل دولارات لا تستخدم للحصول على سلع أمريكية، وهي بذلك تحصل على موارد العالم الاقتصادية مقابل أوراق، وهو ما يعرف بحقوق الإقطاعيSeigneur Rights، ولذلك طالب «ديجول» بالعودة إلى «قاعدة الذهب»، وقام بتحويل جزء كبير من أرصدة فرنسا الدولارية إلى ذهب، ولكنه لم يبق بعدها طويلاً في السلطة حيث اضطر بعدها إلى الاستقالة.

كما طالب الرئيس السابق للبنك الدولي «روبرت زوليك» – إبان الأزمة المالية العالمية – بضرورة جلب الذهب مرة أخرى إلى النظام النقدي العالمي باعتباره مرتكزاً لتوجيه تحركات العملة، مؤكداً أنه ليس الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الإسترليني أو اليورو وحده الذي يمكن مستقبلاً أن يكون وحده العملة الرئيسة في العالم، بل إنه يتعين وجود نظام صرف عالمي جديد للعملات العالمية، يكون للذهب فيه مركزاً مؤثراً، وطالب بجعل سعر الذهب أساساً لتحديد أسعار صرف العملات العالمية وكمبدأ في مراقبة التضخم المالي وتقييم وتحديد مستوى العملات العالمية، ومن ثم النظر إليه كنقطة مرجعية دولية من توقعات السوق بشأن التضخم والانكماش وقيم العملات في المستقبل، خاصة أن الأسواق تستخدم الذهب كأصل بديل للعملة النقدية اليوم.

وكل هذا يتفق مع ما أكده علماء المسلمين وفي مقدمتهم المقريزي (١٣٦٤ – ١٤٤١م) الذي كان يرى أهمية نظام المعدنين الذهب والفضة لتحقيق الاستقرار النقدي والعدل في المعاملات.

والواقع يكشف أن النظام النقدي الإسلامي هو البديل الصالح لاستقرار العملات، فهو يحول دون الوقوع في حرب العملات، ويقي الاقتصادات من شرورها وشرارتها، باعتبار النقود لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها، واشتراطه التقابض الفوري في بيعها، فضلاً عن عدم قبوله للتلاعب بالقيمة الحقيقية العملات، واعتبار ذلك من باب الغش والتدليس والخديعة والظلم وأكل المال بالباطل.

والنظام الذهبي هو خير من يحقق ذلك؛ لقدرته على الجمع بين الكفاءة النقدية والمصداقية الشرعية؛ وهو الأمر الذي يرسخ لقيم العدالة، ويغلق الأبواب بإحكام على جعل النقود سلعة يتاجر فيها لا بها، ويحول دون وقوع سوق النقد في ويلات الربا والخديعة والمراهنات.■

بيانات الكتاب:

قراءة في كتاب:

أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

عرض: محمود المنير

هذا الكتاب:

يناقش هذا الكتاب أحد أبرز القضايا الملحة التي تواجه منطقة الخليج العربي والتي تتمثل في التهديدات العسكرية، والعقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية، وتمنع مواكبة التطور الاجتماعي للتطور الاقتصادي، بالإضافة إلى التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي، وهذا الكتاب شارك في إعداده مجموعة من الأساتذة والخبراء من منطقة الخليج ودول أخرى، ويؤكد الباحثون في موضوعات الكتاب حقيقة مهمة؛ وهي أن الأحداث التي مرت بها المنطقة منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١م تؤكد استمرار حالة عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، برغم الجهود الدولية لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي.

ويركز الكتاب على دراسة السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جاراتها من الدول الخليجية، وغالباً ما تتسم هذه السياسة وفق آراء الباحثين بالغموض، كما يعرض الكتاب للتهديد العسكري العراقي الذي ينبعث من جديد، والخيارات المتاحة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، والعقبات التي تواجه هذه السياسة، كما يتعرض لمسألة عدم قدرة أوروبا على تحديد سياسة موحدة، وانتهاجها لحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي.

كما يقدم الكتاب تحليلاً للمحاولات الروسية لتحقيق التوازن بين أهداف سياستها الخارجية في منطقة الخليج، ومصالحها الدائمة في آسيا الوسطى، ويناقش قضايا أخرى يحتمل تفجرها؛ كالتطرف الديني والتحديات التي تفرضها التعددية الديمقراطية، في محاولة لتأكيد أن القدرات السياسية والاقتصادية الكامنة في منطقة الخليج يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الإقليمي، كما يمكن أن تسهم في زعزعته، ويسلط الكتاب الضوء على العقبات التي تحول دون حل النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي والمناطق المحيطة بها، ويوضح التوترات التاريخية التي تعثر حلها بين دول المنطقة.

ويسلط الكتاب الضوء على مسألة شائكة؛ وهي اعتماد دول الخليج على العمالة الأجنبية بشكل كبير؛ مما أحدث خللاً في التركيبة السكانية لدول المنطقة، ويرصد الضغوط الديمجرافية المتزايدة التي رافقت الازدهار الاقتصادي والتحولات الاجتماعية، والتحديات التي تواجه السياسات العامة التي تتبناها دول المنطقة في حل المشكلات.. وفيما يلي نقف مع أبرز القضايا التي تناولها هذه الكتاب بعد

عرض محتوياته:

محتويات الكتاب:

يضم هذا الكتاب مقدمة وأربعة أجزاء، ويندرج تحت كل جزء عدة فصول كما يلي:

الجزء الأول: أمن الخليج والتهديدات الإقليمية، وفيه فصلان:

١- إيران وأمن الخليج.

٢- العراق في القرن الحادي والعشرين: التحديات المحتملة أمام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

الجزء الثاني: أمن الخليج ومصالح القوى الكبرى، وفيه ثلاثة فصول:

١- مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة.

٢- أوروبا وأمن الخليج: المنافسة التجارية.

٣- انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيره على أمن الخليج.

الجزء الثالث: أمن الخليج والشؤون الإقليمية، ويضم ثلاثة فصول:

١- التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين.

٢- دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي.

٣- مجال الرفاهية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط الكبرى.

٤- المشكلة العربية «الإسرائيلية» وأمن الخليج.

الجزء الرابع: العوامل الداخلية التي تتحكم في أمن الخليج. ويضم أربعة فصول:

١- الاقتصادات والأمن في منطقة الخليج.

٢- التحول الاجتماعي والطموحات المتغيرة، وأمن الخليج.

٣- النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما في أمن الخليج.

٤- قضايا التعليم والصحة ودور المرأة في المجتمع وعلاقاتها بأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين.

أمن الخليج والتهديدات الإقليمية

وفقاً لعلم الجغرافيا السياسية، فإن أقوى دولتين في منطقة الخليج بكل المقاييس – بخلاف المقياس الاقتصادي – هما العراق وإيران، وفضلاً عن عوامل أخرى، مثل التاريخ، وعدد السكان، والمساحة الجغرافية، فإنه نظراً لطبيعة نظام الحكم في كلا الدولتين، فإنهما يظلان يشكلان أعظم مصدر للتهديدات العسكرية الخارجية للدول العربية الست الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، علاوة على ذلك فإنه من المستبعد أن تتغير نوايا هاتين الدولتين ما بقي النظامان الحاكمان فيهما في السلطة، وحتى تاريخ إعداد هذا الكتاب فإن أياً من النظامين الحاكمين في البلد لا يواجه أي تحدٍّ خطير فيما يتعلق بالمعارضة السياسية. ولكن المعارضة العراقية (الشيعية) تسيطر اليوم على الحكم، والعراق يشكل تهديد على دور الخليج بسيطرة إيران عليه.

وفيما يتعلق بمستقبل إيران، يقول «جيرلد جرين»: إن إيران لا تفكر في التخلي عن الأيديولوجيا المتعصبة الخاصة بها والتي توفر للدولة أساسها العقائدي، كما أنها لا تفكر في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعتبرها مرادفاً لقيمها.. وفي الواقع، فإن إيران لا تعتبر ساحتها السياسية مقتصرة على الأراضي التي تخصها مباشرة فحسب، بل تنظر لدول الخليج باعتبارها امتداداً لها ولمشروعها التوسعي مذهبيا وعسكريا.

ويضيف: إن إيران لا تمتلك الموارد التي تمكنها من ذلك، بأي حال من الأحوال، ومع ذلك يختتم «جرين» كلامه قائلاً: إن إيران لن تقنع بأن تؤدي دوراً ثانوياً في شؤون المنطقة؛ وبالتالي فإن أحد مفاتيح الاستقرار في منطقة الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين هو إيجاد دور إقليمي بناء تستطيع إيران أن تقوم فيه بدور الشريك النشط.

أمن الخليج ومصالح القوى الكبرى

يقول الباحث «جوزيف موينيهان» في الفصل الذي كتبه حول مصالح الولايات المتحدة الأمنية في منطقة الخليج: نظراً إلى الأهمية الإستراتيجية الدولية لنفط الخليج، وما ينتج عن ذلك من اهتمام دولي خارج المنطقة بشؤون منطقة الخليج العربي من الناحيتين السياسية والاقتصادية؛ فمن الضروري أيضاً النظر إلى تأثير الجغرافيا السياسية خارج حدود المنطقة في أمن منطقة الخليج وخاصة الغرب، ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية؛ فإن مصالح الغرب تعتبر ضرورية للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولقد كانت المشاركة الأمريكية – الأوروبية في التحالف ضد العراق، بالتنسيق مع دول عربية غير خليجية، عاملاً حاسماً في خلق إجماع للقيم بعمل جماعي مشترك.

ويقول: لقد أصبحت الولايات المتحدة

إيران لا تفكر في التخلي عن الأيديولوجيا المتعصبة الخاصة بها والتي توفر للدولة أساسها العقائدي

النزاعات الإيرانية – العربية المتكررة حول شط العرب والجزر الثلاث التابعة للإمارات سوف تستمر كالدمامل تتقيح ثم تنفجر من حين إلى آخر

نظام السيطرة الإقليمي الذي أوجدته «إسرائيل» عسكرياً سيفتح الطريق أمام نمط من التفاعل الاقتصادي والسياسي والهيمنة في الشرق الأوسط ككل

حكومات الخليج سوف تواجه تحديات اقتصادية وسكانية كبيرة في القرن الحادي والعشرين بسبب صعوبة استمرار الدعم والرفاهية

على وجه الخصوص الضامن الرئيس للأمن الخارجي في منطقة الخليج، وتلك حقيقة بدأت تتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلورت على نحو كامل مع عملية «عاصفة الصحراء» وسلسلة اتفاقيات العمليات الدفاعية التي أعقبت هذه العملية، والدافع وراء قرار الولايات المتحدة لكي تؤدي هذا الدور هو الأهمية الإستراتيجية لنفط المنطقة؛ إذ أعلن «جيمي كارتر»، الرئيس الأمريكي الأسبق، عام ١٩٧٩م أن أمن الخليج يعتبر «مصلحة حيوية»، وقد أعاد تأكيد هذا الوضع كل رئيس أمريكي جاء بعد ذلك.

ويشكك «مونيهان» في الافتراض الذي يقول: إن الحصول على نفط الخليج سوف يبقى لأجل غير محدود مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الحاضر، فما دامت القوات الأمريكية في المنطقة، أو كانت مستعدة للوصول إليها، فإن التهديد العسكري الموجود حالياً والموجه ضد سيادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف يتم ردعه واحتواؤه بشكل فعَّال، وفي الحالات التي اختبر فيها الرئيس العراقي «صدام حسين» التزام الولايات المتحدة للدفاع عن الخليج، قوبل بإجراءات مضادة ومؤثرة؛ مما دفعه للتراجع.

أمن الخليج والشؤون الإقليمية

تشكل النزاعات الإقليمية قضية محورية تهدد الأمن في المنطقة منذ قرون مضت؛ لذلك فإنها قضية تتطلب الدراسة بإمعان عند النظر باتجاه القرن الحادي والعشرين، ويقول «ريتشارد سكوفيلد» في الفصل الذي يتناول موضوع دول مجلس التعاون لدول الخليج والحدود والنزاعات الإقليمية: إن تلك النزاعات الإيرانية – العربية القديمة والمتكررة حول شط العرب والجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) سوف تستمر كالدمامل تتقيح ثم تنفجر من حين إلى آخر، ويختتم «سكوفيلد» بالقول: إن الإطار الإقليمي الحالي في شبه الجزيرة العربية سوف يتجاوز عوامل الزمن، ويدخل معنا القرن القادم.

ثمة قضية أخرى لها أهمية كبيرة على حد قول «جلين روبنسون»؛ وهي التأثير الأساسي لنهاية الصراع العربي – «الإسرائيلي» – إذا ما حدثت هذه النهاية – في دول الخليج مازال سؤالاً مطروحاً، وفي الفصل الذي كتبه «روبنسون» عن تأثير تلك المشكلة في الخليج، يقول: إن احتواء الصراع العربي – «الإسرائيلي» لن يقلل من أهمية هذه القضية في المنطقة الكبرى وخاصة منطقة الخليج العربي، ولكن من الأرجح أنَّ تقلص الصراع سوف يحول طبيعة المواجهة من صراع كلامي إلى تورط مباشر.

وباختصار، فإن نظام السيطرة الإقليمي الذي أوجدته «إسرائيل» عسكرياً في الشرق

الأوسط، من الأرجح أنه سوف يفتح الطريق أمام نمط من التفاعل الاقتصادي والسياسي والهيمنة في الشرق الأوسط ككل، وهذا النمط سوف يكون أكبر من الناحية الجغرافية وأكثر تعقيداً.

العوامل الداخلية التي تتحكم في أمن الخليج

إذا تطلعنا نحو المستقبل، فإن ثمة مشكلات كبيرة سوف تواجه كافة دول مجلس التعاون الخليجي؛ وهي تزايد الصدام بشكل واضح بين التراث والحداثة، وفقاً لرؤية الباحثين في هذا الجزء من الكتاب، وتعتبر عملية التحديث والطموحات الشعبية ذات طبيعة اقتصادية، فالنفط هو الدعامة الاقتصادية الرئيسة لدول الخليج العربية، كما أن أهميته الإستراتيجية هي الأساس الذي تستند إليه إصرار الولايات المتحدة على حماية دول الخليج من أي تهديدات خارجية، ويأتي الاستثمار الاقتصادي في الخليج أيضاً على الدرجة نفسها من الأهمية، فخلال العقود الثلاثة إلى الستة الماضية ازدادت إستراتيجيات الاستثمار تعقيداً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مخلفة خطط تنمية خمسية اقتصادية واجتماعية مفصلة، وثمة افتراض تقوم عليه هذه الخطط، وهو النمو المتزايد لواردات النفط على المدى الطويل، ويقول «تشارلز دوران» عن دول الخليج: أصبحت الآن عند نقطة الثلث أو النصف من دورات عوائد النفط، ويتعين عليها النظر أبعد من الإستراتيجيات المحلية، من أجل تخطيط اقتصادي أكثر فاعلية خلال القرن القادم.

ويرى «مايكل بوناين» في الفصل الحادي عشر الذي تحدث فيه عن النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما في أمن الخليج؛ أن حكومات الخليج سوف تواجه تحديات اقتصادية وسكانية كبيرة في القرن الحادي والعشرين، فالثروة النفطية التي ظهرت في القرن العشرين ساعدت على خلق مجتمعات لن تتخلى ببساطة عن الدعم والمزايا الاجتماعية والحكومية التي اعتادت عليها، وقد توضع سياسات يؤدي تنفيذها ببطء مع مرور الوقت، إلى تقليل الاعتماد على دولة الرفاهية، وإلى خلق القيم الخاصة بالعمل، وتدريب المواطنين على ممارسة مختلف المهارات والحرف، وربما إلى تشجيع دخول مزيد من النساء إلى قوة العمل، وفي إطار ثقافة التقاليد القائمة حالياً والتي يعتبر تطورها أمراً حتمياً، وكذلك في إطار ثقافة المجتمعات الخليجية وقيمها، فإن وضع سياسة عامة وتنفيذها لمعالجة التحديات السكانية يعد عنصراً بالغ الأهمية في الحسابات الأمنية لهذه الدول في القرن الحادي والعشرين. ■

يجب على دول مجلس التعاون والغرب الاستعداد لاحتواء الاضطرابات التي قد تصاحب التغيير في بغداد

دول الخليج أصبحت الآن عند نقطة الثلث أو النصف من دورات عوائد النفط ويتعين عليها النظر أبعد من الإستراتيجيات المحلية من أجل تخطيط اقتصادي أكثر فاعلية خلال القرن القادم

الفتوى في المهجر.. تحديات وأخطار

عبدالغني بلوط بن الطاهر

نحاول في هذا التحقيق ملامسة موضوع شديد الحساسية متعلق بالفتوى في المهجر، إذ طرحت مجلة «المجتمع» على عدد من الباحثين المتخصصين المغاربة مجموعة من القضايا للإجابة عن أسئلة راهنة وملحة تشغل بال الكثيرين.

كان من البديهي التطرق إلى تعريف مفهوم الفتوى بصفة عامة، قبل السؤال عن حاجة المسلمين المغتربين إلى الفتوى في المهجر، والتحديات التي تواجه الإمام أو الفقيه في إصدار فتاوى في مجتمع به أقلية مسلمة، ثم كيفية تحصين المواطنين المهاجرين تجاه تعدد مصادر الإفتاء خاصة العابرة للقارات، قبل أن نختتمها بسؤالين حول مدى مسايرة الفتوى الشرعية التحديات التي يطرحها التطور المتسارع في مجالات العلوم، ودور الفتوى في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تطرحها المواثيق الدولية.

تعريف الفتوى:

يقول أ.د. محمد فرجي، المتخصص في «أصول فقه الاغتراب»: ينبغي البدء في تحديد المقصود بالفتوى؛ لأن كثيراً من المتصدين للشأن الديني عامة، وفي مجتمع المغتربين خاصة، يخلطون بين الحكم الشرعي والفتوى.

وأهم الفروق التي ينبغي استحضارها هنا ثلاثة:

أولها: أن الحكم الشرعي عام بأصله، يسترسل على الزمان والمكان والأعيان، والفتوى خاصة بزمن، أو مجتمع، أو مستفتٍ معين.

وثانيها: أن الحكم الشرعي ثابت لا تبديل فيه، والفتوى متغيرة بحسب خصوصيات محل الاستفتاء.

وثالثها: أن الحكم الشرعي مطلق لربانية مصدره، والفتوى نسبية؛ لأنها مبنية على اجتهاد بشري في اختيار أوفق الأدلة والقواعد بخواص النازلة المعروضة؛ فلو أخذنا قضايا العبادات من طهارة، وصلاة، وصيام، وحج، ونحوها، لكان أكثرها مندرجاً في باب الأحكام الشرعية؛ لأنها - في جملتها - أحكام عامة لا يعتريها انتساخ أو تغيير، عدا بعض العوارض الاستثنائية التي قد تُلحَظ فيها موجبات الترخص أو الاجتهاد، كمواقيت الصلوات في بعض البلاد التي يتأخر فيها مغيب الشفق بالنسبة لصلاة العشاء مثلاً، فهذا مما يكثر السؤال عنه، وبخاصة في شهر رمضان، حيث لا ينصرف الناس من التراويح إلا قبيل الفجر، مع ما يستتبع ذلك من عنت يجده المهاجرون الملتزمون بأوقات عمل مبكرة ومنضبطة.

ولو تجاوزنا مجال العبادات إلى أحكام الأسرة والمعاملات المالية، وقضايا الاندماج الاجتماعي، لبدا أن أكثرها من باب الفتوى، وليس من باب الحكم الشرعي العام، وهذه الأبواب هي التي يكثر السؤال عنها من قبل المهاجرين؛ لأن المهاجر يجد نفسه بين تصورين مختلفين؛ بين أحكام شرعية عامة لها مقتضيات مخصوصة، وحيثيات واقعية تبدو في قيَمها منافيةً لتلك العزائم؛ فيحتاج إلى فقيه شَرْع، خبير بالواقع، يفتيه بما لا يخرق قطعيات الشريعة، ولا يُبديه خارجَ سياق الواقع الذي يَحيى فيه.

حاجة المغتربين إلى الفتوى

يوضح **أ.د. محمد غلبان**، المتخصص في فقه الجالية المسلمة ببلاد المهجر، أن الناس عموماً في حاجة إلى الفتوى الشرعية أكثر من حاجة الأرض إلى المطر؛ لأنه بها يعرف أحكام الإسلام، ويعرف الحلال من الحرام، ولكنهم في بلاد المهجر أشد حاجة إليها من غيرهم، ومن أي زمن مضى، وذلك لكثرة النوازل والمستجدات الفقهية والقانونية التي تحل بالمقيمين في هذه الديار، كمسألة الحجاب مثلاً في فرنسا، أو قضايا تعليم الأبناء وتربيتهم في المدارس في أوروبا وغيرها من المسائل التي تستجد وتحتاج إلى إجابات شافية عنها، بالإضافة إلى كون بيئة المهجر تختلف كثيراً عن البيئة الإسلامية، فتتغير تبعاً لذلك الفتاوى لتغير المكان، سواء في باب العبادات أو

المعاملات.

ولهذا نجد أن أسئلة المغتربين تتزايد عاماً بعد عام، وتطلب فتاوى جادة عنها، وذلك لتعقد أمور الحياة، وسرعة التطور الذي لامس مختلف جوانبها، إضافة إلى اضطراب الفتاوى إزاء العديد من المسائل والإشكالات؛ مما يحتاج إلى فقه يعي تغير الظروف ويفهم الواقع للإجابة عن هذه القضايا.

أما الأمور التي تسأل عنها الجاليات المسلمة كثيراً، فترجع بالأساس إلى المشكلات التي تواجههم بحدة، ويمكن القول: إن أهمها ما يأتي:

أولاً: الإقامة في بلاد المهجر:

وهذا أول ما يفكر فيه المسلم الذي يريد العيش في بلاد المهجر؛ لأن إزالة الإشكال عنه من حيث حكم هذه الإقامة، هو السبيل لحياة لا تلفها الريبة من البداية.

ثانياً: الحصول على جنسية البلد المُضيف:

وذلك بغرض الحصول على الامتيازات والحقوق التي تخولها قوانين البلد المُضيف، فيجد المواطن المهاجر الغيور على دينه كمّاً هائلاً من الفتاوى بعضها يحرم التجنس وبعضها يحلّه، فيقع في الريبة والشك؛ مما يدفعه إلى البحث عن جهة يطمئن إليها تجيبه عن سؤاله وتريحه.

ثالثاً: حول حكم بعض الأعمال:

فكثير من المهاجرين الذين يرغبون في تحسين ظروف عيشهم فيسافرون إلى بلدان المهجر، يصطدمون بواقع وبيئة تغلب عليها أنماط من العمل تكتنفها العديد من الشبهات، من قبيل العمل في مطاعم تقدم فيها الخمور ولحوم الخنزير، وفنادق تروج للدعارة والفساد، ومؤسسات تتعامل بالربا، فيقع في حيرة من أمره، خاصة عندما يسمع بعض الفتاوى التي تجيز مثل هذه الأعمال في بلاد المهجر مع غير المسلمين!

رابعاً: أكل لحوم الذبائح وبعض الأطعمة:

وهو سؤال كثير التداول بين أفراد الجاليات المسلمة في بلاد المهجر، وذلك لانتشار طرائق كثيرة للذبح في هذه البلاد، بعضها يخالف أحكام الإسلام وتعاليمه في الزكاة، كما يكثر السؤال عن الأطعمة التي تخالطها دهون الخنازير أو مواد الكحول مما عمت به البلوى في هذه الديار.

تحديات إصدار الفتاوى

يشرح **أ.د. محمد فرجي** أن أهم تحدٍّ يعترض المنتصب للإفتاء بمجتمعات الأقليات المسلمة؛ هو التحدي الفقهي نفسه؛ أعني فقه الأدلة، وفقه الواقع الذي تُنَزَّل عليه، وغالب الخلل في الفتاوى التي تصدر في مجتمعات الأقليات؛ منشؤه من تغليب أحد ركني الفقه على حساب الآخر، فثَمة فتاوى غلّبت الاعتبار بخصوصيات الواقع، على نحو صَيَّر الأدلة خاضعةً لها، وفئة غلَّبت جانب الدليل، دون التفات إلى حيثيات تنزيله، فجاءت فتاويها غير قابلة للتطبيق، فعطلت الدليل، ولم تحقق مصلحة الالتزام به، والجمع بينهما هو «الفقه الحي» بعبارة بعض علمائنا القدامى أنفسهم.

أضف إلى هذا أن كثيراً من نوازل الأقليات المسلمة اليوم، لا يستبين وجه المصلحة أو المفسدة فيها إلا بمراجعة ذوي خبرات شتى، لأن مناطاتها مركبة، تتداخل فيها تخصصات معرفية كثيرة، تنوء بها قُدَر المنتصبين للإفتاء لو لم يستعينوا بأهلها، وهذا الاعتبارُ بقولِ أهل الخبرة بمناط التنزيل، من القواعد المؤصلة في تراثنا الفقهي، وبخاصة عند علمائنا المالكية؛ كالقرافي في «الفروق»، وكذلك «الذخيرة»، والشاطبي

د. ميمون باريش:

مع صدور المواثيق الإقليمية والدولية والصكوك الملحقة تغيرت النظرة الفقهية إلى كثير من الفتاوى وتغير الخطاب تجاهها

في تحقيق المناط الخاص من موافقاته، وغيرهما، وهو مقتضى مَأْسَسة الاجتهاد فيما يَعرض للجالية من نوازل تقتضي فتوى خاصة صادرة من أهلها بشرطها في محلها، وليس حكماً عاماً، فيبدو أن الوظيفة الفردية لإمام المغتربين اليوم موقوفة عند التعريف بالأحكام التي ستتحفظ بها الهوية الدينية في مبادئها الثابتة المطلقة.

أما الفتوى – بمعناها الدقيق – فهي التحدي نفسه؛ لأنها تتوقف على هيئات متكاملة المعارف، تنظر في النازلة من وجوهها المختلفة؛ لتصدر حكماً متسقاً وقواعد الشريعة، قابلاً للتنزيل في بلدان الإقامة، وما كان إنشاء المجلس العلمي الأوروبي إلا تحقيقاً لهذه المصلحة الدينية والعلمية والحضارية.

تحصين المهاجرين

يؤكد **أ.د. ميمون باريش**، أستاذ التعليم العالي، ورئيس فريق البحث في أحكام وقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، ومدير مختبر الدراسات والبحوث الفقهية وقضايا الهجرة والأقليات؛ أن تحصين أفراد جاليتنا من الفتاوى الشاذة أمر متيسر وفي المتناول إذا صحت النوايا وقويت الهمم، فقد يتعذر إيجاد قدر كاف من الفقهاء المجتهدين الذين يملكون ناصية الاجتهاد والذين يستطيعون القيام بديار المهجر للإجابة عن أسئلة السائلين من أفراد جاليتنا، لكن لا يتعذر أن نمتِّع أئمة المساجد المقيمين هناك بتكوين شرعي وتربوي يؤهلهم للتواصل مع الشباب بلغاتهم، مثلما لا يتعذر تنظيم بعثات علمية وازنة مهمتها التقرب إلى الشباب وكسب ثقتهم، وفتح جسور التواصل معهم مباشرة وعبر مواقع

التواصل الاجتماعي، كل ذلك لصقل أذهانهم وفتح أعينهم على الفهم الصحيح لأصول الدين وأصول التشريع فهماً يناسب ثباتَ الإسلام ومرونتَه ويسرَه وسماحتَه ووسطيتَه وصلاحيتَه لكل زمان ومكان، مع البيان الراسخ وبالنصوص الناطقة لموقف الإسلام من الغلو والتطرف والتعصب، وإبراز نظرته المحايدة إلى الآخر، ودعوته إلى تفعيل مبدأ الإيمان بوحدة الأديان، واستثمار قيم الساكن والتعايش في إطار رؤية إسلامية تحترم حق الآخر في الرأي والعقيدة والفكر، من غير إخلال بمقومات الساكن، أو تجاهل لقيم الإسلام الثابتة، فتكوين الأئمة وتنظيم البعثات العلمية الوازنة من شأنها أن تساعد شباب المغتربين على معرفة حقيقة بعض المفاهيم التي شابها الكثير من الإبهام والغموض؛ كمفاهيم الخلافة العظمى، والجهاد، والتكفير، والولاء والبراء، والتقية، والتعايش، والاندماج، والمسالمة، والمهادنة، وحرية التدين، وغيرها من المفاهيم التي يركز عليها الفقه المتطرف لتحنيط شبابنا وتصديره إلى بؤر التوتر في العالم، بل تصديره إلى اللاعودة.

أما **أ.د. محمد غلبان** فيقول: إن هذا سؤال عويص؛ لأن مواجهة الفتاوى المحلية أمر صعب، فكيف بالعابرة للقارات! فالحديث عن حل سحري لهذه المعضلة في ظل هذا التطور الهائل لوسائل الاتصال غير موجود، إلا أنه يمكن القول: إن الحد من هذه الظاهرة قد يتأتى بأمرين:

الأول: تحصين المواطنين المهاجرين بنشر وعي يهدف إلى بيان خطر هذه الفتاوى غير الملمة بواقع الناس وظروف حياتهم ودورها السلبي في التشكيك بمعتقداتهم ومبادئهم، وأمن وطنهم، والعمل على إحساسهم وإقناعهم باعتماد مصدر وحيد للفتوى في بلادهم.

الثاني: الاعتناء بدراسة المفاهيم، وهذا يحتاج إلى تكوين عميق سواء على المستوى الديني أو الفلسفي أو الثقافي، فينبغي مثلاً دراسة مفهوم «الكفر»، وهو من المسائل العابرة للقارات، ويهدد سلامة وأمن الشباب والدول، ودراسة مفهومي «الحلال» و «الحرام» وهكذا، فتكون الفتوى في بدايتها تعتني بالمفاهيم ثم بعد ذلك يتم الحكم على المسألة، من أجل تجنب الخلط واللبس في المفاهيم.

د. محمد فرجي:

الحكم الشرعي عام ثابت ومطلق لربانية مصدره.. والفتوى خاصة ومتغيرة لارتباطها بأزمان متغيرة وأحوال وأناس متغيرين

مسايرة الفتوى الشرعية للتطور المتسارع في مجالات العلوم الحقة:

يعود **د. محمد فرجي** ليقول: إن الفتوى هي اجتهاد بشري يبتغي توصيف نازلة معينة توصيفاً شرعياً، والفرض أن يعتريها ما يعتري النوازل تمدداً وتقلصاً، كثرة وقلة؛ لكنّ تَتَبُّع ما تجود به حوادث الواقع الذي نحياه، يتوقف على مؤسسات منتظمة، ذات كفاءات متكاملة المعارف، تحسن تصور المناط، ليصادف تنزيلُ الدليل مَحَلّه.

غيرَ أن هذا لا يعني أن الفتوى ينبغي أن ترقُب كلَ حادث يَستجد؛ لأن كثيراً مما سميتموه تطورات علمية، هو مندرج في باب الإذن الشرعي بمفهومه العام، فإن بدا منه ما يقتضي تبيين الحكم فيه، انتصبت لذلك الهيئة المؤهلة، وفي هذا الباب جهود ليس من الإنصاف الغض من آثارها.

أما **د. محمد غلبان** فيؤكد أنه يجب على المفتي فهماً منه للواقع أن يجعل فتواه مسايرة للعصر وللتقدم العلمي في مختلف المجالات، ليس بإخضاعها للهوى والتشهي، وإنما وضعها في مسارها الشرعي اللائق بها، فإن الفتوى تستجيب للتطور وتتغير بسببه، وقد قال القرافي رحمه الله: «والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين».

وبحمد الله تعالى لنا في تاريخ الأمة ما يشهد لمسايرة الفتوى لتطور العلوم ومواكبتها لتقدمها، والأمثلة الآتية دالة على ذلك دلالة واضحة:

١- في مجال علم الفلك: استفاد كثير من العلماء من التطور السريع لهذا العلم واستقلاليته التامة عن علم الكهانة والتنجيم، وأفتوا بجواز إثبات ونفي رؤية الهلال، استناداً إلى علم الفلك القطعي الذي لا يتطرق إليه الشك، ومن هؤلاء العلماء القدامى تقي الدين السبكي، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر، والعلامة رشيد رضا، ود. يوسف القرضاوي.

٢- في مجال تكنولوجيا الاتصال: فقد أفتى بعض العلماء بجواز طروق الرجل أهله ليلاً (وهو أن يأتي الرجل من السفر مفاجئا أهله ليلاً)، مع أن الأصل في المسألة النهي، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يلتمس عثراتهم، وذلك تفادياً لمباغتة الزوجة والتماس عثرتها، مما قد يكون سبباً في اتهامها وإساءة الظن بها، وكذلك من أجل إتاحة الفرصة لها بالاستعداد لاستقباله بالتجمل والتزين، ولكن مع تقنيات التواصل الحديثة، بالهاتف أو غيره، فإنه يمكن بسهولة إخبار الزوج زوجته بقدومه، فيزول بذلك المانع الذي جعل النهي لسببه، فتتغير الفتوى هنا بحسب تغير وسائل الاتصال.

٣- في مجال الطب: هناك العديد من الفتاوى التي واكبت تطور

الطب وتقدمه، فأفتي بجواز زرع بعض الأعضاء، والتبرع بها إنقاذاً للحياة البشرية، كما كان للفتوى دور مهم في تقنين بعض التطبيقات الطبية لعدة مسائل؛ كمسألة استعمال عظام الجثث، ومسألة أطفال الأنابيب، وتطبيقات علم الوراثة وغيرها.

٤- في مجال العلوم الرياضية: المفتي في حاجة أيضاً لهذا العلم في فتواه، ونبغ في هذا المجال عدة علماء كبار مثل: الحافظ ابن حبان، والغزالي، وفخر الدين الرازي، وسيف الدين الآمدي، وابن رشد، وابن الصلاح، وابن البيطار، وبدر الدين بن جماعة، والتقي السبكي وغيرهم.

وقد كتب الشيخ جمال الدين القاسمي في كتابه «الفتوى في الإسلام» مبحثاً نفيساً سماه: حاجة المفتين إلى معرفة العلوم الرياضية، وبين مسيس الحاجة إليها ودورها في تحرير عدة مسائل، كتحرير أوقات الصلوات في البلدان، وكذلك في حسم المنازعات في المساحات والمقادير؛ مما يتوقف البت فيها على الهندسة والمقاييس.

الفتوى.. وحقوق الإنسان

يقول **د. ميمون باريش:** إن استثمار الخطاب الحقوقي العالمي في إصدار الفتاوى الشرعية هو أسُّ الفقه المعاصر ودعامة أساسية من دعاماته؛ فكم هي الفتاوى التي صدرت في الماضي وكانت في حكم المسلمات، لكنها مع صدور المواثيق الإقليمية والدولية والصكوك الملحقة، تغيرت النظرة الفقهية إلى كثير من الفتاوى وتغير الخطاب تجاهها، ولاسيما بعد أن تم التنصيص صراحة على مساواة الناس في الحقوق والواجبات، ومساواتهم أمام القيود والحريات بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو لونهم أو لغتهم أو أصلهم الوطني أو رأيهم السياسي، فضلاً عن تنصيصها على حرية التدين والاعتقاد وإظهار الشعائر الدينية وممارستها علناً، وتنصيصها أيضاً على حق الإنسان في حرية الفكر والوجدان، وتنصيصها على أن حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته تخضع فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم، مثلما نصت على ضمان حرية الرأي والتعبير ونشر الأفكار بكل الوسائل والسبل شريطة ألا يصطدم ذلك مع السلامة العامة والنظام العام في بلد الإقامة.

فأمام هذه النصوص القانونية العالمية وجد الفقه الإسلامي نفسه مضطراً لإعادة النظر في بعض الفتاوى التراثية مع الاحتفاظ على الحكم الشرعي، فبالأمس مثلاً كانت الفتوى السائدة تحريم الإقامة في البلدان غير الإسلامية، وهي الفتوى التي تلقفتها المواقع الإلكترونية في زماننا وروِّجت لها على نطاق واسع، مع أن الفقه المرن والمعتدل قد تراجع عنها بعد أن تغير مناط الفتوى وارتفاع علة التحريم بصدور هذه المواثيق والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.. فاستثمار الخطاب الحقوقي مستند أساساً للفقيه لإصدار فتاوى تأخذ بناصية شبابنا في الغرب وتقيهم من الغلو والتطرف.

أما **د. محمد فرجي**، فيبرز أن شطر الفتوى قائم على حسن إدراك الواقع الذي يقيم فيه المهاجر المسلم، وهذا الواقع اليوم تُسَوِّرُه نظم تستضمر في بنيتها التشريعية قِيَم حقوق الإنسان العالمية، من حرية، ومساواة، وعدالة، وإنسانية، ونحوها، وهي كليات شرعية مرعية في تضاعيف التشريع الإسلامي، لكن الاختلاف في ضبط هذه المفاهيم، وتقدير حدودها التي تحقق مقاصدها في المجتمع، على وجه تُتَّقى به مفاسدُ تَجاوُز ضوابطها الشرعية.

ثم إن ملاحظة هذه المعاني الكونية في الفتوى، سبيل إلى استثمارها في تحصيل المصالح التعبدية والاندماجية للجاليات المسلمة في ظل قوانين تحمي ممارسة الشعائر، وتصون حق التصرف وحرية المبادرة؛ لكن الظاهر أن هذه المَلاحظ قلّما وجدت لها تأصيلاً سليماً مأخوذاً من تراثنا الفقهي، رغم أن في نصوصه – وخاصة نصوص أحكام الأمان الذي يمنحه غير المسلم للمسلم – ما يدحض القول بأن فقهَنا لم يكن ينظر إلى المجتمعات المخالفة، إلا باعتبارها مجتمعات مناوئة ينبغي التربص بها؛ إنّ في هذا لظلماً بيّناً لفقه عظيم، عجزنا عن استيعاب مداركه، فتظاهَرْنا على وَسْمه بالقصور.

والحاصل أن الاعتبار بحقوق الإنسان في الفتوى، هو من باب حسن تصور الواقع الذي يُفتى فيه؛ فإن تحصيل جملة من المصالح موقوف على حسن استثمار تلك الحقوق بضوابطها المعتبرة.

بالنسبة لـ **د. محمد غلبان**، فإن دور الفتوى هنا هو بيان ما أتت به هذه المواثيق الدولية في قضايا حقوق الإنسان، خاصة وأنها تتجدد باستمرار، مع الإشارة إلى مواطن اتفاقها مع أحكام الإسلام، والتنبيه على ما يتنافى منها مع مبادئه وقيمه، مع التذكير إلى سبق الإسلام لإقراره بهذه الحقوق، وأنه لا يرفض أي شيء فيه مصلحة وخير للبشرية، وأنه ليس ثمة دين كالإسلام رعى جميع حقوق الإنسان، يشهد لذلك العديد من نصوص القرآن والسُّنة، وما تحتفي به سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مشاهد حية لرحمته بالعالمين.■

د. محمد غلبان:

يجب على المفتي أن يجعل فتواه مسايرة للعصر وللتقدم العلمي في مختلف المجالات ليس بإخضاعها للهوى والتشهي وإنما بوضعها في مسارها الشرعي اللائق بها

الخطَّاؤون

د. إيمان الشوبكي

هنا سنتحدث عن أمر مهم وخطير جداً، يصل إلى الطلاق بين الزوجين أحياناً، وإلى التناحر والخصام بين الفرقاء والشركاء والأصدقاء.

قالت: أكيد عدم الاحترام بينهم.

قلت: لا.

قال: لا.. لا.. بل هي الواجبات والحقوق.

قلت: لا.. ذلك نتيجة عدم الاحترام والتقصير في الواجبات.

قالا: وما هو؟

قلت: الخطأ.

قال: وماذا فيه؟

قلت: كلنا خطاؤون، وكما قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَآله وَسَلَّمَ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ».

فالخطأ وارد ومتوقع من الجميع، مع تفاوت مستواه ونوعه وأسبابه، لكن معالجة الخطأ والاعتراف به هو المشكلة الحقيقية.

قالت: وهل منا من لا يعترف بخطئه وذنبه؟!

قلت: أنا هنا لا أقصد الخطأ الشرعي، فهذا بينك وبين ربك، ولكن الخطأ السلوكي في حق الآخرين وغيره.

قال: بالفعل، في الحديث خير الخطائين التوابون يعني أنهم علموا بخطئهم واعترفوا به وسلكوا طريق العلاج.

قلت: أحسنت، ها هي أخطاؤنا تمر بمراحل قد يخفق بعضنا في بعضها أو كلها فتكون النتيجة غير سوية.

قالت: وأي المراحل في تلك يكون أصعب على الإنسان؟

قلت: يتفاوت الناس حسب شخصياتهم وأنماطهم.

قال: اذكري ما عندك من تصنيفات.

قلت: كما أن الناس أنواع في تفكيرهم وتصرفاتهم؛ فأكيد أيضاً هم أنواع في الخطأ وكيفية التعامل معه، وهنا يكمن الخطر؛ فكلما كان الشريكان من بيئة متشابهة تحكمهما عادات وتقاليد ومفاهيم متقاربة؛ كان أسهل في الانسجام والتآلف، بغض النظر عن الدخول في تفاصيل هذه العادات والتقاليد في تصنيفها الشرعي أو منطقها العقلي، فالتقارب يضيق مساحة الاختلاف بينهما.

قالت: على هذا؛ هل تفضلين أن يكون الشريكان من منطقة واحدة أو بلد واحد؟

قلت: لا.. هذا صعب ضبطه، لكن الحاكم في ذلك هو كلما تشابهت قيم وعادات الأسرتين؛ كان أفضل، بغضِّ النظر عن مكان سكنهم وإقامتهم.

قال: لِمَ؟ أليس من التكيُّف أن نتأقلم مع بعضنا؟

قلت: انتبه، إن ما يراه أحدهما واجباً قد يراه الثاني شكليات وكماليات مثلاً،

كلما كان الشريكان من بيئة متشابهة تحكمهما عادات وتقاليد ومفاهيم متقاربة كان أسهل في الانسجام والتآلف

وهنا رؤيتنا للخطأ ستختلف، هذا بالإضافة للقناعات.

قالت: وماذا عن الاعتراف بالخطأ؟

قلت: هنا يسكن الخطر الحقيقي.

قال: لماذا؟

قلت: كل ما سبق قوله يمكن أن نقارب وجهات النظر فيه، ويتم التفاهم والتعاطي مع مفرداته، وأن يتنازل كل طرف حتى تستقر الأمور والحياة بينهما، أما الاعتراف اللفظي فهو يخضع لشخصية كل واحد.

قال: أليس هذا التنوع نوعاً من أنواع التكامل؟

قلت: ليس في كل الأحوال؛ لأن هناك من لا يعترف بخطئه أبداً ولا يصلحه، ومنا من لا يعترف ولكن يصلحه بصمت مع الوقت، ومنا من يعترف ولكنه يعجز عن الإصلاح لضعف عزيمته، ومنا من يصلح ويعترف مع الوقت والعشرة الطيبة بأن الخطأ خطأ، خاصة في الرجال؛ قد يصعب عليهم الاعتراف اللفظي بالخطأ، لكن لديهم من الوسائل الضمنية للاعتراف.

قالت: هل يختلف الرجال عن النساء في الاعتراف بالخطأ؟

قلت: قليلاً.. فقد يكون لسمْت الرجل الذكوري وقوامته ودوره كزوج وأب وأخ ومسؤول يصعِّب المهمة قليلاً على الاعتراف اللفظي فقط، لكن فيما عدا ذلك الأمر يتساوى بين الرجل والمرأة.

قال: هل ممكن أن يكون الإنسان بين هذا وذاك؟

قلت: بين ماذا؟ الرجولة والأنوثة؟

ضحك وقال: لا طبعاً.. أقصد هل ممكن الجمع بين هذه الأنواع في شخصية واحدة؟

قلت: قد يبدو لك هذا.

قال: كيف؟

قلت: يتحكم في هذا أحياناً طريقة تعامل الطرف الآخر مع خطأ الطرف الأول التي تكون بمثابة البوصلة التي توجه الخطأ إلى الاعتراف به أو العناد والتعنت والتمادي فيه، أو الامتنان للشريك بصبره عليه والاعتراف الكامل، وهذا مع حسن العشرة والمعاملة الطيبة ووجود الثقة والمودة.

قالت: بالفعل، كثير من المشكلات أساسها لوم على خطأ يقابله خطأ من الطرف الآخر.. وهكذا.

قلت: لو أننا نعطي لأنفسنا فرصة لسماع الآخرين، ثم فهم ما يقولون كما هو، ثم تحديد الخطأ للعلاج، ولو تعاملنا بمبدأ «كلامي خطأ يحتمل الصواب، وكلام غيري صواب يحتمل الخطأ» لهانت أمور كثيرة بيننا، لكننا نصدِّر الأخطاء لغيرنا ونحملهم تبعاتها.

قال: سبحان الله! الخطأ في حق الله عز وجل تمحوه العودة والرجوع عنه، أما نحن العباد لا نسامح ولا نغفر.

قالت: ولذلك يتعاظم على الإنسان الاعتراف بالخطأ أحياناً.

قلت: يقال: إن تسعة أعشار الأخلاق في التغافل والتغافر، هنا يفتح الباب للمخطئين والمسيئين في حق الآخرين، الرجوع والاعتراف؛ لأن من أكبر أسباب الخوف من الاعتراف بالخطأ وتصحيحه هو لوم المحيطين بنا، بل يصل لدرجة الجلد والشماتة أو الاستهزاء.

قالت: إن أسوأ ما فيها هو الاستهزاء.

قال: بالفعل، اعتماد أسلوب الاستهزاء كنهج للتعبير عن غضبنا أو عقابنا للآخرين يفقدنا جميعاً احترامنا لبعضنا ولذواتنا ويهرب الآخرون منا.

قلت: نحن نركز دائماً على الاعتراف بالخطأ لفظياً وصراحة، ونريد استنطاقه ممن أمامنا، ولا نركز على العلاج والنتيجة النهائية.

قال: وهل نمط الشخصية له دور في ذلك؟

قلت: بالتأكيد، فبعض الناس لا يهمه إلا ذاته، يعتبر الاعتراف بالخطأ نقيصة أو ضعفاً، فمن الأفضل لهؤلاء أن تدعهم ولا تطِل الجدال معهم حتى تحفظ ماء الوجه ليصححوا بأنفسهم دون الاعتراف اللفظي، ولا تعلِّق على تصرفاتهم بعد التصحيح، مثلاً «ما أنا قلت لك ذلك.. هذا ما كنت أقصده..»، وهكذا.

ونوع آخر يستجيب سريعاً؛ مرضاة للآخرين، وحباً للعيش في سكينة وهدوء بعيداً عن أي منغصات، حتى ولو كان ثمن ذلك الاعتذار عن أي شيء حتى ينتهي الموقف، ثم هناك الشخصية المعتدلة إلى حد ما التي تعترف وتصحح وتعترف لفظياً، ولكن يصاحبها أحياناً النقد أو الصمت أو الدعابة مع الاعتراف حفظاً لماء الوجه له.

قال: ونحن حفظاً لماء الوجه والاعتراف بأننا أطلنا النقاش، نتركك لعملك على وعد اللقاء القادم معك.

قلت: وأنا اعترافاً لكما؛ كم أستمتع بنقاشكما الذي ينبئ ببيت زوجية راقٍ وسعيد إن شاء الله، وإلى اللقاء.■

> لو تعاملنا بمبدأ «كلامي خطأ يحتمل الصواب وكلام غيري صواب يحتمل الخطأ» لهانت أمور كثيرة بيننا.. لكننا نصدِّر الأخطاء لغيرنا ونحملهم تبعاتها

> تسعة أعشار الأخلاق في التغافل والتغافر لأن ذلك يفتح باب الرجوع والاعتراف بالخطأ وتصحيحه

10 أسرار لتبسيط حياتك وتخفيف أحمالك

أنجيل تشيرنوف
ترجمة: جمال خطاب

أصبحت الحياة صعبة ومعقدة، تشعر فيها بأنك مثقل من كثرة ما يوضع على عاتقك، فعلى الإفطار تتصفح رسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعية، وتتصفح عناوين الأخبار حتى قبل أن تصل إلى الحمام، والحق أن البقاء على اتصال بالعالم الحي يحتاج لمحادثات حقيقية حية مع بشر حقيقيين، ونحن الآن قادرون على استيعاب معلومات كثيرة من خلال الشاشات أكثر من أي وقت مضى، ولكن هذا لا يغني عن التواصل المباشر.

وهناك الكثير الذي يجب أن نتذكره والكثير الذي يجب أن نقوم به في هذا العالم المترابط بشكل مفرط، لدرجة أنك تشعر وكأنك في ماراثون وأنت ما زلت في منتصف الصباح، والجزء الأكثر جنوناً هو أنك تظل مشغولاً للغاية في محاولة لتلبية احتياجات الجميع وتنسى نفسك، ويغيب عن بالنا ما هو مهم حقاً، وتضيع جميع الأمور ذات المغزى الكبير التي كنت تنوي القيام بها.

إذا تمكنت من أن تجعل الأمور أكثر بساطة، ساعتها ستشعر بأنك أخف وزناً وأكثر قدرة على الاستمتاع بالحياة، ولكن كيف يمكنك أن تجعل الأمور أسهل عندما تكون الأمور صعبة ومعقدة جداً في معظم أيام الأسبوع؟

هناك طرق فعالة وواضحة وإستراتيجيات مجربة لجعل الحياة أسهل، جرب بعض الإستراتيجيات التالية لتبسيط حياتك وتخفيف أعبائك، إستراتيجيات ليست معقدة، مجربة وتعمل بشكل جيد، كل ما عليك هو القيام بوضعها موضع التنفيذ تدريجياً.

1 - راجع «موافقاتك»:

عندما يدعوك شخص لمناسبة اجتماعية أو يطلب مساعدتك، وتريد بشكل غريزي أن تقول: نعم، لا بأس من التوقف والتفكير أولاً، واسأل نفسك إذا كنت تريد أو تحتاج إلى القيام بذلك الشيء، أو إذا كنت تشعر أنك مضطر لذلك، انظر في مدى تناسبها مع الالتزامات والخطط الأخرى الخاصة بك، ولا تخجل من قول «لا».

التقليل من الالتزامات، سواء أكانت مهام أو أنشطة اجتماعية، يخفف من أحمالك، ويقلل مما تحتاج لتذكره أو القيام به، وهذا من شأنه تبسيط حياتك.

2 - اتخذ قراراً واعياً بأن تقوم بأفعال أقل:

عليك أن تجبر نفسك على اختيار ما هو مهم حقاً، وأن تترك اشتغالاتك وراءك، والاشتغالات هي الأشياء التي تملأ الكثير من أيامنا، ولكنها ليست ذات معنى كبير في حياتنا، مثل فحص «الأنستجرام»، «الفيسبوك»، «التويتر» وغيرها 20 مرة في اليوم.

كن كمن لديهم مخاوف صحية خطيرة؛ لأنهم غالباً ما تكون الأمور لديهم بسيطة وسهلة، فهم يكتسبون قدرة على العمل على ما هو مهم فقط، والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه.

3 - تعرَّف على نقاط قوتك وطوِّرها:

خذ ما تحتاج من الوقت للتعرف على نقاط قوتك، والعمل على الاستغلال الدائم لها، فمن خلال إنفاق المزيد من الوقت في العمل في مناطق قوتك؛ ستحصل على حالة من التدفق والتمتع أكثر بعملك.

ويمكنك تحديد نقاط القوة من خلال التفكير في الأشياء التي تقوم بها بشكل جيد، فربما تأتي بشكل طبيعي عندما تخطط لعملٍ ما أو لمنع أخطار محتملة، وربما تكون محباً لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم، وربما تكون ماهراً مع الأرقام أو في الانتباه للتفاصيل.

ومهما فعلت، لا تقع في فخ الاعتقاد بأن قوتك لا تكمن إلا في الأشياء التي يعتقد الآخرون بأنك جيد فيها.

4 - اعرف ما تريد:

واحدة من الأسباب الشائعة لتعقيد حياتنا هي وجود فجوة كبيرة بين الحياة التي نحياها والحياة التي نحلم بأن نحياها، تصور الحياة التي تريد أن تحياها، واعمل على جعلها حقيقة واقعة ولو مرة واحدة، ليس لديك وقت للعمل من أجل تحقيق كل ما تريد في آن واحد، وليس مطلوباً منك تحقيق كل ما تريد دفعة واحدة، فقط حدِّد ما تريده اليوم واعمل على تحقيقه، وعندما تحقق هدفاً، ابدأ بالعمل على تحقيق آخر.

إذا تمكنت من تحقيق أهدافك الصغيرة، فسوف تكتسب حسنات الارتياح والشعور بالإنجاز، والحياة ستصبح أكثر بهجة وأسهل في التعامل معها، يوماً بعد يوم.

5 - مارس محبة نفسك وتدرب عليها:

لا أحد على ما يرام، وكلما تقبلت نفسك كما أنت؛ صارت الحياة أكثر بهجة وبساطة.

لا بأس أن تعرف نقاط ضعفك وتعمل على التقليل منها، ولكن من غير المعقول أن تتوقع أن تصل إلى الكمال، وبدلاً من ذلك، تقبل أنك على ما يرام وأنت كما أنت.

احتفل بإنجازاتك، وهنئ نفسك على ما تفعله بشكل جيد، وأنفق المزيد من الوقت في التركيز على نقاط القوة وبناء الثقة وتقدير الذات، وهذا سيؤثر إلى حد كبير على كل شيء آخر.

6 - فكر في كيف ستُذكر:

هل سمعت هذا التعبير: «إنهم لا يقرؤون سيرتك الذاتية في إنجازاتك»؟ هذا صحيح، نحن لا يتذكرنا الناس من خلال إنجازاتنا أو من خلال سيرتنا الذاتية، حتى شخص معروف جيداً مثل «ستيف جوبز»، لا نتذكره من سيرته الذاتية.

ولكن نتذكر تصميمه، وإبداعه، وذكاءه، هذا هو، إنما نتذكر صفاته، الصفات التي أدت إلى سيرته الذاتية الناجحة.

وأفضل طريقة للقيام بذلك هي تحديد القيم الخاصة بك، أو ما هو مهم بالنسبة لك، والعيش بطريقة تعكس تلك القيم.

7 - استخدم عدسة للتبسيط:

عندما تنوي القيام بمهمة أو مشروع، اسأل نفسك: ما أبسط وأكثر الطرق مباشرة لتحقيق النتيجة التي أحتاجها؟ قم بالتركيز على النتائج بدلاً من العمليات القياسية، وسوف تندهش من بساطة الأمور وخاصة في الأوقات العصيبة.

8 - اتبع حمية درامية:

اعترف أنك: في بعض الأحيان كنت تفرط في تهويل الأمور، كنت تعتقد أن شيئاً ما هو صفقة كبيرة، ولكن اتضح أنه ليس كذلك، مثل مراجعة أدائك السنوي، أو التساؤل عن كيفية الاعتراف بخطأ وقع مؤخراً لأحد أفراد العائلة، لا تقلق فكلنا يفعل ذلك.

ولكن عندما تقدم شيئاً آخر في المستقبل، اسأل نفسك: هل قمت بتضخيمه؟ إذا كنت غير متأكد، استعن بصديق تثق فيه، وواجه الحقيقة بقلب مفتوح.

9 - ميِّز بين الاهتمام والقلق:

الاهتمام والقلق قد يبدوان نفس الشيء، لكنهما ليسا كذلك، فالشخص القلق يستثمر الكثير من الوقت في القلق بشأن شيء ما قد يحدث في المستقبل، لكنه لا يخطط، أو يفعل أي شيء، ولكن الشخص المهموم بأمر ما يفكر في الخيارات والاحتمالات، ويبني خطة منطقية لاتخاذ الخطوة التالية إلى الأمام، ثم يقوم بأخذها.

10 - ركِّز على الآن:

هناك الكثير من التعقيدات في الحياة تأتي من الاحتمالات أو الأشياء التي يمكن أن تحدث في المستقبل والتي يحتمل أن تكون غير سارة، أو متعبة، وأحياناً نخشى من الفشل، أو من النجاح.

والحياة تكون أبسط إذا استطعت أن تركز على هنا والآن، لا ضير من التخطيط للمستقبل، ولكن لا تشغل به أكثر من اللازم، إذا وجدت نفسك تشغل أكثر من اللازم في التساؤل عن كيف ستتعامل مع الغد، أو الأسبوع المقبل، فذكر نفسك بأنك هنا الآن، وتستطيع أن تفعل ما يتعين عليك أن تفعله اليوم، لا أكثر ولا أقل، وثق أنك ستكون مستعداً للغد، عندما يأتي الغد.

والخلاصة أن هذه حياتك التي ستعيشها مرة واحدة، فإذا كنت غير راضٍ عن مسارها، فأنت وحدك المسؤول عن تغيير هذا المسار..■

بستان المجتمع

إعداد: أمل دربالة

أُم تحوِّل ولدها الغبي إلى عبقري!

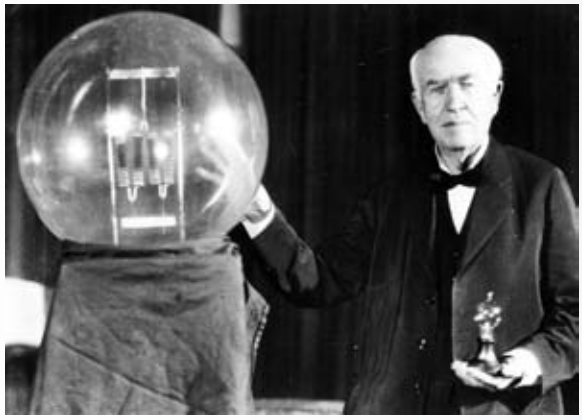

عندما عاد «إديسون» الصغير إلى بيته، قال لأمه: هذه رسالة من إدارة المدرسة، غمرت بريق عينيها الدموع وهي تقرأ لابنها الصغير فحوى الرسالة، حيث قرأت له: «ابنك عبقري والمدرسة صغيرة عليه وعلى قدراته؛ عليك أن تعلميه بالبيت».

مرت السنوات وتوفيت أم إديسون والذي تحول إلى أكبر مخترع في التاريخ البشري، وفي أحد الأيام، وبينما هو يبحث في خزانة والدته وجد رسالة كان نصها: «ابنك غبي جداً؛ فمن صباح الغد لن ندخله المدرسة»! بكى إديسون لساعات طويلة، وبعدها كتب في دفتر مذكراته: «إديسون كان طفلاً غبياً، ولكن بفضل والدته الرائعة تحول إلى عبقري».■

لحظة توبة

بل هي لحظة أخرى ذات مساء من عشرين عاماً، اختلط فيها الفرح بالدمع بالشكر بالبهجة بالحبور، حينما سجدت لله؛ فشعرتُ أنَّ كل شيء في بدني يسجد.. قلبي يسجد.. عظامي تسجد.. أحشائي تسجد.. عقلي يسجد.. ضميري يسجد.. روحي تسجد».■

(د. مصطفى محمود
من كتاب «السؤال الحائر»)

رحمة الإسلام بالحيوان

صورة من أبلغ الصور التي تدل على أن هذه الحيوانات تعلم وتحس وتشعر وتخاف؛ فيجب على من يذبح أن يخفي سكينه عنها، ويسمّي عليها، ولا يذبح ذبيحة أمام أخرى لم تُذبح.■

حشرة «اليعسوب»

«اليعسوب» هي حشرة تنتمي إلى رتبة اليعسوبيات، رتيبة إيبيروكتا، أصل الكلمة من اليونانية؛ وذلك لأن الأجنحة الخلفية أكبر من الأجنحة الأمامية، كما أنها تتميز بوجود عيون كبيرة متعددة الأوجه، وزوجين من الأجنحة الشفافة القوية، وجسم ممدود.■

المصدر: «ويكيبيديا»

وصايا للمعلم

أوصيك خيراً بأربعة تلاميذ؛ فاحرص على مشاعرهم بقدر المستطاع:

– تلميذ لم يسدد مصاريف المدرسة، رجاءً لا تنادِ اسمه وتحرجه بين أقرانه، وتسأله لماذا لم تسدد؟ ومتى؟ فالأمر كما تعلم ليس بيده!

– تلميذ يعيد العام الدراسي للمرة الثانية، يؤلمه رؤية زملاء العام الماضي، ومقابلتهم في الفناء؛ رجاءً لا تهزأ به، ولا تزد إحراجه، فلا تدري أي ظروف مرَّت به وأدت إلى رسوبه، وحتى لو كان مهملاً شجِّعه وحفِّزه على النجاح في هذا العام.

– تلميذ معاق حركياً أو حسياً أو مشوَّه.. رجاءً لا تشعره بأنه ينقص عن زملائه، أو يزيد عليهم، إلا بما ييسر عليه حركته وتفاعله في حجرة الدراسة.

– تلميذ مغترب من بلد شقيق، فله حق الله، وحق الجوار، وحق طلب العلم، ويكفيه اغترابه عن بلده وفرقة أحبائه.

المعلم كان وسيظل صاحب رسالة إنسانية، ودعم القيم ومراعاة الأصول أبقى وأعظم من أي علم تعلمه لطلابك.■

معلومات لطيفة

١- أثناء النوم جسمك يتقلب لا إرادياً كل ١٢ دقيقة؛ حتى لا يتعفن جلدك وأنت نائم، سبحان من عينه لا تنام!

٢- حصر البول لفترة طويلة جداً يؤدي إلى الموت؛ بسبب نقص الصوديوم في الدم، ويدعى «التسمم المائي».

٣- يتغير صوتك عند الاستيقاظ من النوم بسبب عدم استخدام الأوتار الصوتية خلال النوم فتصبح مشدودة، وتحتاج لبعض الوقت لتلين.

٤- الرغبة في النوم الكثير هو تصرف طبيعي من النفس؛ لتتجنب الإحساس المتكرر بالوحدة والإهمال.

٥- يستغرق الإنسان ٢١ يوماً حتى يصبح ما يفعله عادة، ويستغرق الإنسان ٢١ يوماً أيضاً حتى يتخلص من أي عادة.

٦- «تويكس» هو أكثر أنواع الشيكولاتة في العالم يسبب السمنة بنسبة أكبر؛ لاحتوائه على سعرات عالية.

٧- تمتلك المرأة حاسة شم أقوى من التي يمتلكها الرجل.

٨- عندما ترف عينك (ترمش) فهذا لا يعني وجود مشكلات في العين، بل تكون ناتجة من القلق والإجهاد والتوتر العصبي، وليست شيئاً خطيراً حتى لو استمر لساعات.■

توقيت «جرينتش»

تسمع دائماً كلمة «بتوقيت جرينتش»، هل تعلم ما «جرينتش»؟!

«جرينتش» ضاحية تقع جنوب غربي لندن، وهي الآن جزء من لندن تستطيع تمييزها بسهولة من أول نظرة على خريطة لندن؛ وذلك لوقوعها تحت الانحناء المميز لنهر التايمز.

أهم ما يميز المدينة «حديقة جرينتش» حيث يتواجد «خط جرينتش».

«خط جرينيتش» يقع داخل سور المرصد؛ نصف في الشرق والنصف الآخر في الغرب؛ المكان الشهير لالتقاط صورة تذكارية على «خط جرينيتش» على الأرض، وعلى يمين ويسار «خط جرينيتش» تجد أسماء عواصم العالم مع إحداثياتها (خط الطول).■

اختراعات إنسانية

اختراع خاتم يقرأ بصوت عالٍ للمكفوفين، كما اخترعوا من قبل قلماً يقرأ بمجرد أن تضعه على الكلمات، وقد استعمل أيضاً لقراءة المصحف للمكفوفين وغير الناطقين بالعربية، كل هذه الاختراعات يقدمها الغرب يوماً بعد يوم لتسهيل الحياة للإنسان، وتمكنه من التحصيل العلمي مهما كانت لغته ومستواه العلمي والصحي والعقلي، وترى هؤلاء يفكرون في الإنسان ويجعلون أكبر همهم ترقيته ورفعه إلى المكانة التي أرادها الله له وهي الكرامة وتوريثه الأرض.■

الأخيرة

عاشوراء «الرواية القرآنية».. الانتصار على الطغيان

بقلم:
محمد سالم الراشد

في ليلة حالكة السواد، من امتداد يوم من تاريخ البشرية الطويل، كانت تلك الليلة تأذن بنهاية عصر وبداية عصر جديد، نهاية عصر الطغيان الفرعوني، وبدء عصر الحرية والحق بموسى عليه السلام ومن معه.

كان الجمعان يخوضان معركة الحق والباطل، وكعادة الطغيان يتحزم بقوته وجبروته ومنعته وغروره ويتبع موسى وقومه مستصغراً مما مع موسى من تأييد إلهي وحق متين.

وعندما تراءت الفئتان واقترب الجمعان، قال قوم موسى: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ (٦١)﴾ (الشعراء)، وبلغة الواثق والمتيقن صدع بها موسى: ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ (٦٢)﴾ (الشعراء).

قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ (٦٣)﴾ (الشعراء).

ثم بغشاوة وظلمة الكفر والغرور تبع فرعون وجيشه مسار البحر معتقداً أنه سيدرك موسى؛ ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ (يونس:٩٠).

وعندها انطبق البحر بأمر من الله على جيش فرعون، وجعلهم الله عبرة لمن اعتبر، ودرساً تاريخياً لزوال الطغيان وغروره؛ ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٩٠) آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٩١) فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ (٩٢)﴾ (يونس).

إن صراع الطغيان والحق قصة قديمة تتكرر، وإن هذه القصة تكررت في كتاب الله مرات ومرات؛ تثبيتاً لقلب الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ونبراساً للمؤمنين الذين يواجهون الطغيان في كل زمان ومكان، وهي سُنة الله في المكذبين من قبلهم، وسُنة الله التي مضت في الأولين، وهي ماضية في الآخرين؛ عذاب وهلاك للطغيان وأتباعه، ونجاة وخلاص للعدل والحق والإيمان.

هذه القصة العظيمة كيف استقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جعلها سُنة لأمته باقية إلى يوم الدين؟

فقد كان اليهود يحتفلون بهذا اليوم، ورآهم الرسول صلى الله عليه وسلم يصومون ذلك اليوم في المدينة، وكان - عليه الصلاة والسلام - يصومه قبل ذلك، أخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال: «ما هذا؟»، قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجّى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى - زاد مسلم في روايته: «شكراً لله - تعالى - فنحن نصومه»، وللبخاري في رواية أبي بشر: «ونحن نصومه تعظيماً له» - قال صلى الله عليه وسلم: «فأنا أحق بموسى منكم، فصامه، وأمر بصيامه»، في رواية مسلم: «هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه، وغرق فرعون وقومه».

إن هذا اليوم العاشر من المحرم هو يوم خير للبشرية جمعاء، ويوم فضل للمسلمين، وأنبياء الله سلسلة متتالية من فصول الدين والإسلام، ونحن أحق بكل الأنبياء، فرسولنا صلى الله عليه وسلم صلى بهم جميعاً ليلة الإسراء.

إن الاحتفال بهذا اليوم أراده الرسول صلى الله عليه وسلم ليكون عبادة شكراً لزوال الطغيان وانتصار الإيمان.

إن هذه الرواية القرآنية والعمل النبوي يجب أن يكون له خير وأثر وإعلان في حياتنا من كل عام، فقد كنت سعيداً عندما رأيت بعض صغار أبنائنا بهذه المناسبة يقرؤون قصة نجاة موسى وقومه من طغيان فرعون في هذا اليوم، وكم كانت سعادتي وأنا أرى مجموعة من الأطفال وهم يشاهدون فيلم «موسى النبي» ليحتفلوا في هذا اليوم شكراً لله على إنقاذ نبي من أنبياء الله وقومه من طغيان فرعون وبطشه وجبروته.

إن ترسيخ هذا المفهوم في نفوس الصغار والكبار والحاكم والمحكوم والأمة جميعاً يُنشئ أمة حرة أبية عزيزة تقاوم المحتل والمستعمر والطغيان أينما وجد بروح واثقة بنصر الله وعزته، وأن يكون يوم فرح وسرور ومصابرة وفق الرواية القرآنية والفعل النبوي، وكم تحتاج دول المسلمين وحكوماتهم ومن علماء المسلمين وخطبائهم ودعاتهم من وسائل الإعلام أن يسخّروا في هذا اليوم جهودهم التوعوية والإعلامية ليروا القصة الحقيقية لـ«البانوراما» عاشوراء استناداً للرواية القرآنية والسُّنة النبوية المحمدية، ويدعوا أجيال المسلمين بكل فئاتهم أن يحيطوا علماً وفهماً بطبيعة يوم عاشوراء وموقعه عند الأمة، والمسلمون أولى بالأنبياء وتاريخهم الطويل من النضال والتحرر من الطغيان، والمسلمون كذلك أولى بالنبي وأهل بيته وصحبه الكرام.■